الدفاع الوطني اللبناني

LEBANESE NATIONAL DEFENCE

- السياسة الأميركية تجاه لبنان 2001 - 2007
  تصادم الأهداف
- إدارة الثروة البشرية كمنطلق
  لكبح هجرة الأدمغة والكفاءات في لبنان
- إستراتيجيا الأمن الجماعي
  ما بين تعدد الأقطاب والقطب الواحد

مجلة الدفاع الوطني اللبناني
LEBANESE NATIONAL DEFENCE
العدد الثاني والستون - تشرين الأول 2007

الهجرة

لقد ذهبت هجرة اللبنانيين بعيداً في الأمثلة والأقوال حتى باتت واحدة من تقاليد هذه البلاد وعاداتها وطبائعها، فكم من مقولة عن لبناني سبق غيره إلى قارة، وكم من حكاية عن لبناني تقدم على غيره في بلوغ كوكب أو نجم أو مجرّة... أو استراحة بين الغيوم.

ودرج الباحثون عندنا على تدوين الكلمتين في الحديث عن اللبناني: المقيم والمغترب، والعلاقة بين الاثنين في تواصل عبر أجيال وأجيال، ويشهد الكثيرون على أن ذلك كان ليستمر ويدوم لولا هذه القفزة المادية العجيبة التي ضربت تراث الشعوب كافة، ليس في هجراتها فقط، بل في عقر ديارها، وخلف قباب قلاعها، خطفت الحداثة وسادت العصرنة، وانقطع البعض عن إرث أجداده حتى في أرضه وبين حجارة منزله.

والهجرة في أحيان سلبية يخسر الوطن بفعل تأثيراتها طاقاته وقواه وآمال مستقبله، خصوصاً ان لم يكن بعدها رجوع أو أمل باللقاء، وفي أحيان إيجابية تيسّر العمل، وترفد الوطن بالمال والمعرفة، وتؤدي في غير ذلك إلى التفاعل بين المجتمعات، والى التبادل الثقافي والتواصل الحضاري، وهي بذلك ليست قيمة اقتصادية وحسب، بل قيمة إنسانية عالية . وقد أبدع اللبنانيون على هذا الصعيد، فكان منهم الشاعر وكان الأديب وكان الموسيقيّ وكان العالم وكان المصلح الاجتماعي والقائد العسكري والحاكم السياسي.

لكن تلك الهجرة التي كانت أسلوباً اختيارياً عادياً في الحياة ــ من هنا ما قيل عنها: هجرة داخلية بين الريف والمدينة، أو هجرة خارجية إلى البعيد والأبعد ــ أصبحت في بعض الأحيان قسرية تفرضها ظروف أخرى غير ظروف العمل والدراسة وما إليهما، ظروف لا يذكرها أحد بالخير، إنها ظروف الأمن أحياناً، وظروف العوز وضيق سبل العيش أحياناً وأحياناً. من هنا الدور الإيجابي التاريخي للجيش بسهره الدائم على أمن المواطن، وعلى حماية مؤسساته واستمراره في التفاعل والتعاون الدائمين مع شعبه من المدرسة إلى المصنع إلى الحقل إلى دار العبادة. وهذا ما ينبّه اللبناني المقيم، ويذكّره ويقنعه، بضرورة تأكيد ارتباطه بأرض الأجداد، ويطمئن اللبناني المهاجر ويدفعه إلى توجيه دفة سفينته نحو شواطئ بلاده من جديد.

صحيح أن اللبناني ذاك قد لا يجد مكاناً يأوي إليه في بعض مدننا، لو عاد، لكنه سيجده في البعض الآخر، وسيجده في جبالنا حيث تكاد السفوح تقفر والأودية تستسلم لأوهام الصدّى، فلو حضر إلى هناك وسأل عصفوراً عن إمكانية وصوله إلى بقعة ينصب فيها خيمته، لأشار إليه العصفور بالإيجاب، شرط أن لا يرمي حجراً في وجه أخيه... ولا في وجه العصفور.

العميد الركن صالح حاج سليمان

مدير التوجيه

الفهرست

العدد الثاني والستون – تشرين الأول 2007

السياسة الأميركية تجاه لبنان 2001 - 2007

تصادم الأهداف ..... د. مرغريت الحلو 5

إدارة الثروة البشرية كمنطلق لكبح

هجرة الأدمغة والكفاءات في لبنان ..... غيتا ج. حوراني 45

استراتيجيات الأمن الجماعي ما بين

تعدد الأقطاب والقطب الواحد..... العميد الدكتور أحمد علّو 85

خلاصات

القوة الثالثة في لبنان،

دراسة منظمة فريديريك إيبرت ستيفتونغ..... نايلا باسيل بصبوص 127

الإنتخابات الرئاسية الأميركية للعام 2008:

السباق، الرهانات والإحتمالات..... أنوشكا بستاني 128

السياسة الأميركية تجاه لبنان 2001 - 2007
تصادم الأهداف

د. مرغريت الحلو*

يحتلّ موضوع العلاقات الأميركية اللبنانية موقعاً بارزاً في اهتمامات الباحثين في الشؤون اللبنانية والشرق - أوسطية حالياً، كما يشكل موضع جدل داخل الإدارة الأميركية وخارجها. ففي ظلّ الانقسام الحادّ الذي تشهده الساحة اللبنانية، خصوصاً بعد اغتيال رئيس الوزراء رفيق الحريري، والاتهامات المتبادلة بين أهل الحكم والمعارضة بالعمالة للولايات المتحدة الأميركية والغرب من جهة، ولإيران وسوريا من جهةٍ أخرى، لا بدّ لأي مهتمّ بالشأن اللبناني من أن يطرح التساؤل حول وجود سياسة أميركية محدّدة، واضحة وثابتة تجاه لبنان خصوصاً بعد أحداث 11 أيلول/سبتمبر 2001، والتي أدّت بأهل الحكم إلى التمسّك بها، كما حول ماهية هذه السياسة والعوامل الفاعلة في رسمها وتحديدها،

* أستاذة العلوم السياسية في الجامعة اللبنانية.

والنتائج التي تترتّب عليها. وهذا ما سنحاول تقديم إجابة عنه في هذه الدراسة. ولكننا في محاولتنا هذه لن نعمد إلى التشديد على تفاصيل التصاريح والأحداث اليومية، بل سنشدّد على الأهداف المعلنة وتطبيقاتها الفعلية بحثاً عن الأنماط لتقييم هذه السياسة.

I- هل هناك سياسة أميركية تجاه لبنان؟

كان لطريقة تعاطي الإدارات الأميركية المتعاقبة منذ السبعينيات من القرن الماضي أثرها الفاعل في إثارة الشكوك حول وجود سياسة أميركية محدّدة وثابتة تجاه لبنان. واستند المشككون إلى عدّة حججٍ، منها:

أولاً، عدم اهتمام هذه الإدارات، على الرغم من الدعم الكلامي، بمصير لبنان، والقبول بوضعه تحت الوصاية السورية شبه المطلقة؛

ثانياً، صغر حجم لبنان وافتقاره إلى النفط وغيره من الموارد الطبيعية؛

ثالثاً، فقدانه دوره التاريخي كصلة بين الشرق والغرب ثقافياً وحضارياً بحكم الأحداث التي شهدها خلال العقود الثلاثة الماضية؛

رابعاً، فقدانه الأهمية الاستراتيجية في ظلّ التطوّر الحاصل في مجال صناعة الأسلحة واستراتيجية الحروب، مقابل تطوّر العلاقة الأميركية مع دول الخليج وغيرها من دول المنطقة على الصُعُد العسكرية والسياسية والاستراتيجية.

واستند هؤلاء أيضاً في معرض إثباتهم لعدم وجود سياسة أميركية

تجاه لبنان، إلى كون هذه السياسة، إن وُجِدَت، هي مجرّد جزءٍ لا يُذكَر، تابع في جميع الأحوال للسياسة الأميركية تجاه المنطقة أو بعض دولها الكبرى، ما جعلها سياسة تفتقر إلى الوضوح والثبات والصدقية. وبالتالي، فقد رأى هؤلاء عدم وجود سببٍ يدعو الولايات المتحدة إلى إدراج لبنان على سلّم اهتمامات سياستها الخارجية.

ويعاني هذا التشكيك مشكلتين في منهجية المقاربة للموضوع، تتجلّى الأولى في الخلط ما بين وجود سياسة أميركية تجاه لبنان من جهة، والموقع الذي يحتلّه لبنان في سلّم أولويات السياسة الخارجية الأميركية من جهةٍ أخرى. وتتجلّى المشكلة الثانية في الإيحاء الضمني أو الربط بين وجود هكذا سياسة وكونها سياسة إيجابية فاعلة Positive Activist.

تُعرَّف السياسة التي تعتمدها الدول على الصعيدَين الداخلي والخارجي بأنها كل ما تقرّر الدول أن تقوم أو لا تقوم به. وبهذا تشمل السياسة قرار التصرّف (decision to act) أو قرار عدم التصرّف (Policy of inaction or decision not to act)، وتراوح سياسات الدول بعضها تجاه البعض الآخر بين هذَين الخيارَين، بما يحمله كلٌّ منهما من انعكاساتٍ سلبية وإيجابية، وهذه هي حال سياسة الولايات المتحدة تجاه لبنان. ويرتبط قرار الاختيار بين هذَين الخيارَين بعدة عوامل داخلية عائدة للمعطيات داخل الدول المعنيّة كما إلى معطياتٍ خارجية متنوّعة. ولا يقتصر دور هذه العوامل في تحديد سياسة الدول الكبرى كالولايات المتحدة تجاه دولٍ صغرى كلبنان، بل أيضاً في تحديد

علاقات الدول الكبرى بعضها بالبعض الآخر. وفي هذا نفي للقول بغياب سياسة أميركية ثابتة ومحدّدة تجاه لبنان في هذه الفترة لأنّ هذه السياسة تحدّدها مصالح الولايات المتحدة الأخرى في المنطقة، أو لأنها تابعة لسياسة أميركا تجاه إسرائيل والشرق الأوسط.

فما هي ماهية هذه السياسة ومقوّماتها، وكيف تطوّرت تاريخياً، وما هو وضعها الحالي؟

II- السياسة الأميركية تجاه لبنان حتى العام 2000.

لم يكن هناك من اهتمام أميركي خاص بلبنان أو الشرق الأوسط خلال القرن التاسع عشر والنصف الأول من القرن العشرين، أي الفترة التي اعتمدت فيها الولايات المتحدة سياسة العزلة. فقد اقتصرت العلاقة في هذه الفترة على أعمال المرسلين كما على اعتماد الولايات المتحدة على الدول الاستعمارية الصديقة حينها لحماية أي مصالح اقتصادية لها في المنطقة. وبعد التدخّل المباشر للولايات المتحدة في الحرب العالمية الأولى، وخصوصاً إطلاق ويلسن لمبادئه الأربعة عشر، أصبحت هذه المبادئ الشعار الذي التجأت إليه شعوب المنطقة، ومنها الفئات المكوّنة للشعب اللبناني، لتدعم مطالبتها بالاستقلال وحقّها في تقرير المصير (إنّ من السلطة العثمانية أو المستعمر الأوروبي).

وكان لقرار الولايات المتحدة العودة إلى سياسة العزلة إثر انتهاء الحرب العالمية الأولى، أثره في الإبقاء على الهالة التي سبق أن تمتّعت بها كحامية للشعوب المستضعفة ومثال على الديمقراطية الحقّة.

فبالمقارنة مع السياسة الاستعمارية التوسعية لبريطانيا وفرنسا، كانت الولايات المتحدة بمبادئها المثالية خشبة خلاص بنظر شعوب المنطقة من الواقعية السياسية التي ميّزت سياسة الدول الأوروبية المستعمرة.

إلا أنه ومع دخول الولايات المتحدة الحرب العالمية الثانية، وتخلّيها عن قرار العزلة واندلاع الحرب الباردة وسباق الجبارين على مناطق النفوذ، ابتدأت نظرة شعوب الشرق الأوسط وحكوماته إلى الولايات المتحدة تتغيّر خصوصاً مع الدور الذي اضطلعت به في نشوء دولة إسرائيل ودعمها غير المشروط لها من العام 1948 وحتى اليوم، على حساب الفلسطينيين والعرب.

أما بالنسبة إلى العلاقات اللبنانية - الأميركية، فقد تميّزت بكونها علاقات جيدة بالإجمال ما بين العامين 1943 و1958. فعلى الرغم من المشاكل الداخلية التي عاناها لبنان خلال هذه الفترة إلا أنه كان مركزاً ثقافياً ومالياً استقطب رؤوس الأموال الغربية والخليجية، كما اعتبر عبر صيغته التوافقية واستقراره النسبي، واحة الديمقراطية في الشرق الأوسط إلى جانب إسرائيل، وهمزة وصل بين الشرق والغرب ومركزاً لتفاعل الحضارات. ومع سياسة رئيس الجمهورية اللبنانية الأسبق كميل شمعون الغربية التوجّه، والتهديد الذي واجهه من قِبَل الدول العربية الحديثة الدوران في الفلك السوفياتي (كسوريا ومصر)، وخصوصاً بعد أحداث الأردن نهاية الخمسينيات، اعتبر الساسة الأميركيون الحفاظ على أمن لبنان واستقلاله وديمقراطيته مصلحة قومية أميركية. فسقوط لبنان أمام المدّ الناصري والسوري سيكون ربحاً للسوفيات، كما

سيشكّل سقوطه تهديداً لأمن إسرائيل واستقرارها، الأمر الذي دفع بالإدارة الأميركية إلى إرسال قوات المارينز إلى الشواطئ اللبنانية العام 1958.

هذا العرض الأميركي للقوّة وإظهار الاستعداد لدعم نظامٍ حليف، كان واحداً في سلسلة المغامرات الأميركية خارج حدودها بعد البدء باتّباعها السياسة التدخلية النشطة (activist policy) مع ترومان في كوريا. إلا أنّ هذا الدعم لم يساهم، لا في تكريس موقع الولايات المتحدة كحليفٍ للبنان، ولا في تعزيز أهمية لبنان وموقعه في السياسة الخارجية الأميركية. فبالإضافة إلى تقوية الحركات والأحزاب القومية واليسارية المناهضة للغرب وللولايات المتحدة تحديداً داخل لبنان وخارجه، ساهم هذا التدخّل الأميركي المباشر في لبنان في اكتشاف الأميركيين لتعقيدات الوضع الداخلي اللبناني وهشاشة ديمقراطيته وتقلّب تحالفاته. وبالتالي، خسر لبنان من وجهة نظر الإدارات الأميركية المتعاقبة العوامل الذاتية التي كان من الممكن أن تجعل من الحفاظ على سيادتِه واستقلالِه وأمنِه مصلحة أميركية.

وكان للأحداث التي شهدها لبنان والمنطقة في الستينيات والسبعينيات من القرن الماضي أثرها الفاعل في تحويل اهتمام الولايات المتحدة بلبنان من اهتمامٍ إيجابي إلى اهتمامٍ سلبي. فبغضّ النظر عن الكلام الأميركي المعسول الداعم لاستقلال لبنان واستقراره ووحدة أراضيه، أصبح لبنان بلداً هامشياً يمكن المساومة به أو عليه في خدمة الأهداف الأميركية الأساسية، أي حماية النفط وإسرائيل.

أ- العوامل الفاعلة في تحديد السياسة الأميركية تجاه لبنان 1970-2001

لن ندخل في تفاصيل هذه المرحلة وتعقيداتها، بل سنكتفي فحسب بعرضٍ مختصر لأهم الأحداث وأثرها في بلورة السياسة الأميركية تجاه لبنان من ضمن سياستها تجاه المنطقة ككل[1].

- إنعدام الاستقرار على الجبهات العربية الإسرائيلية، والذي بلغ ذروته في حرب 1967 وما نَجَمَ عنه من خسارة للأرض العربية والتغيّر في القيادة الفلسطينية وسياستها، والتي أدّت إلى رغبة عربية ملحّة وغير معلنة في استبعاد المسلحين الفلسطينيين عن أرضهم.

- أحداث لبنان نهاية الستينيات ومطلع السبعينيات والتي أثبتت، بعكس تجربة الأردن في الوقت ذاته، الضوابط (الناجمة عن تركيبة البلد الاجتماعية والسياسية) على حرية الحكومة اللبنانية في لَجم النشاط العسكري الفلسطيني ضد إسرائيل عبر أراضيها، وبالتالي عدم مقدرتها على ضمان أمن إسرائيل. ببساطة، وبسبب التكوين الطائفي للمجتمع اللبناني، ما كان مسموحاً به عربياً للنظام الأردني المسلم ولاحقاً النظام السوري من ضرب للفلسطينيين، لم يكن مسموحاً به للبنان تحت إمرة حكامه «المسيحيين». وما كان مسموحاً به أميركياً للأردن لم يكن مسموحاً به للبنان المرشح لأن يكون الساحة الأرخص

1- لشرح حول سياسة الولايات المتحدة تجاه لبنان في هذه الفترة، راجع حلو مرغريت، «**السياسة السورية في لبنان: الأهداف والأساليب**»، الدفاع الوطني، العدد الأول، بيروت، 1989.

لتنفيس الصراعات العربية - العربية والعربية - الإسرائيلية، وبالتالي خدمة أهداف أميركا وإسرائيل والعرب.

- تحوُّل التحالفات على صعيد المنطقة خلال السبعينيات من تحالفات على أساس عقائدي (يسار/يمين) إلى تحالفات على أساس مصالح، كما تحوَّل النظام المصري إلى حليف للغرب مع أنور السادات.

- حرب 1973 وحظر النفط عن الولايات المتحدة والغرب.

- الثورة الإسلامية في إيران العام 1979 ونتائجها على التوازن الإقليمي.

- التحوّل في الخطاب السياسي العربي من خطاب قومي يساري إلى خطاب إسلامي، إذ لم تَعُدْ قضايا المنطقة قضايا عربية بل صارت قضايا إسلامية. وترافق هذا مع بوادر نجاح الحركات الدينية الإسلامية في إضعاف الحركات والأحزاب اليسارية عبر استقطاب أتباعها (مثلاً حركة أمل التي أسّسها الإمام موسى الصدر في لبنان).

ولقد كان لهذه الأحداث، إلى جانب انشغال الولايات المتحدة بلملمة جراحها في فيتنام وفضيحة ووترغيت وعلاقاتها مع أوروبا الخ...، أثرها في بلورة السياسة الأميركية تجاه المنطقة خلال هذه الفترة، والتي انعكست سلباً على لبنان وما تزال حتى اليوم، وإنْ بأساليب مختلفة (كما سنظهر في ما بعد).

ولقد ركّزت هذه السياسة اهتمامها على تحقيق أهداف مترابطة هي العمل على التوصّل إلى معاهدات سلام في الشرق الأوسط لضمان أمن إسرائيل ولحماية مصالحها النفطية والاستراتيجية. ولم تتغيّر هذه

الأهداف أو الأساليب المعتمدة لتحقيقها حتى نهاية القرن العشرين بتغيير الإدارات الأميركية، وبالتالي لم يكن هناك أي تغيّر في المقاربة خصوصاً للوضع اللبناني بين الجمهوريين والديمقراطيين. فمثلاً، اتّهم بيل كلينتون خلال حملته الانتخابية جورج بوش الأب باستعداده لمسايرة «الدكتاتور السوري على حساب استقلال لبنان»[2]. وقد ضمن هذا لكلينتون أصوات اللبنانيين الأميركيين، ولكنه لم يضمن لهؤلاء أي تغيّرٍ في السياسة الأميركية تجاه لبنان بعد استلامه مقاليد الحكم. فهو، كَمَن سبقَه من الرؤساء الأميركيين، كان مهووساً بجعل معاهدة سلام في الشرق الأوسط من إنجازاته، بغضّ النظر على حساب مَن[3].

ب- تجلّيات هذه السياسة وشوائبها

أما السياسات التي اعتمدتها الولايات المتحدة لتحقيق هذه الأهداف والتي تطابقت مع سياسات الدول العربية وإسرائيل ومصالحها حول لبنان، فهي:

- مباركة سياسة تجميع المسلحين الفلسطينيين في لبنان لرفع عبئهم عن الدول العربية الأخرى، ولضمان استقرار الجبهات الأخرى مع إسرائيل، وحصرهم بمكانٍ واحدٍ يسهل فيه ضربهم كما حصل العام

2- راجع:
Statement of Presidential Candidate Bill Clinton on Lebanon, Excerpts, The Beirut Review, No.4, Fall 1992.

3- راجع:
Gary C. Gambill, "US Mideast Policy & the Syrian Occupation of Lebanon", Jointly published by the United States Committee for a Free Lebanon and the Middle East Forum, Vol.3, No.3, March 2001

1982 على يد إسرائيل، أو العام 1984 في طرابلس على يد سوريا.

- مباركة مشروع توطين الفلسطينيين في لبنان والذي يحظى بمباركة من الدول العربية السنّية لضمان التوازن الديمغرافي مع التزايد السكاني الشيعي، كما بمباركة من سوريا للمقايضة بهم في عملية السلام.

- تسليم لبنان لسوريا في محاولات استقطابها إلى طاولة المفاوضات وللحصول على موافقتها على السياسة الأميركية في المنطقة (مثلاً الحرب ضد العراق 1991).

- تأييد المطالب بتعديل الصيغة التوافقية داخل لبنان تحت شعار حقوق الإنسان والديمقراطية.

ولقد شابَت السياسة الأميركية تجاه لبنان كما المنطقة العيوبَ أو أقلّه نقاط الضعف الآتية:

- التحيّز المُطلَق لإسرائيل الذي أدّى في ظلّ تراجع حدّة الحركات القومية واليسارية إلى تصاعد الموجات الدينية والأصولية المناهضة للغرب[4].

- محاولات إرضاء سوريا والتقرّب منها من دون وعيٍ فعلي لعدم نيّة سوريا في احترام معاهدة سلام (لِما قد تشكّله من تهديد لحكم الأسد فيها). فإبقاء سوريا على الوضع الذي كان سائداً منذ دخول الجيش

4- حول دور سياسة الولايات المتحدة وبخاصة CIA في نشوء الحركات الأصولية والإرهابية، راجع:
Michael Schwartz, "CIA Terror Bombings, Bob Gates and the Rise of Hizbollah", antiwar.com, the Huffington Post, June 28, 2007.

السوري إلى لبنان بصورة غير شرعية العام 1973، كما أكّد الرئيس السوري الراحل حافظ الأسد بنفسه في خطاب ألقاه في 20 تموز/يوليو العام 1976، وحتى مطلع هذا القرن، عزّز حكم الأسد وجماعته أكثر مما يمكن لأي معاهدة سلام أن تعزّزه[5]. فعلاقة سوريا بالولايات المتحدة في هذه الفترة يمكن تشبيهها بوضع العشيقة التي تريد أن تتلقى ثمن كل خدماتها والتي ليس أحدها بالتأكيد الارتباط الذي يجرّدها من المقدرة على المناورة والربح. فبعكس الدول المارقة والمتعثّرة حسب التصنيف الغربي (Rogue & failing states) ككوبا وكوريا الشمالية وليبيا والعراق الخ... لم تحاول الولايات المتحدة اعتماد السياسة نفسها مع سوريا، أي سياسة الإفقار وزيادة الضغط والإضعاف العسكري. في الواقع، إنّ تسليم لبنان لسوريا على مدى ثلاثة عقود، كما المساعدات التي نالتها دمشق من دولٍ عربيةٍ حليفة للولايات المتحدة، دعم سوريا الأسد وأنعش اقتصادها وزادها قوّة عسكرية وقوّى دورَها في دعم مجموعات كثيرة في أنحاء العالم، يُتّهم بعضها بالإرهاب. وفي حال كانت هذه السياسة مبرّرة قبل انهيار الاتحاد السوفياتي، إلا أنها لم تعُدْ مبرَّرة منذ مطلع التسعينيات، إلا إذا تعمّقنا في دراسة مدى خدمة

5- لوجهتي نظر متناقضتين حول موقف الرئيس السوري من عملية السلام، راجع:
Testimony of Richard Murphy and Daniel Pipes, "Is a Syria-Israel Treaty Good for the United States", addressing a Middle East Briefing, January 28, 2000.
وعلى الرغم من الاعتقاد السائد بالدخول السوري إلى لبنان عام 1976, إلا أنّ التاريخ الفعلي لهذا الدخول غير الشرعي قد تمّ تحديده من قِبَل الرئيس السوري حافظ الأسد بالعام 1973 في خطابٍ ألقاه العام 1976. راجع حلو مرغريت، «السياسة السورية في لبنان...»، مرجع سابق.

السياسة السورية للأهداف الأميركية والإسرائيلية[6].

- وقوع الولايات المتحدة في شرك سوريا في مؤتمر الطائف عبر ربط الخروج السوري من لبنان على مراحل بتنفيذ الإصلاحات المنصوص عليها في وثيقة الطائف (والتي أُدخِلَت في الدستور)، ومن أهم هذه الإصلاحات إلغاء الطائفية السياسية[7]. ففي حين تعرف سوريا جيداً استحالة حصول هذا إذا كان للبنان أن يحافظ على تعدّديته، اعتبر الأميركيون أنّ هذا من شروط التطوّر والديمقراطية، وغاب عنهم أنّ الديمقراطية نسبية ترتبط بحاضنتيها الاجتماعية والثقافية. فالدراسات تشير إلى أنه لا يمكن تطبيق الديمقراطية الغربية بجميع مبادئها، وخصوصاً الديمقراطية العددية، في البلدان ذات المجتمعات غير المتجانسة والتي تكون أحدى فئاتها صاحبة عقيدة تقوم على استثناء الآخر (exclusionary political ideology) كالعقيدة الإسلامية[8].

6- حلو مرغريت، المرجع السابق، راجع أيضاً:

"Assad's Back Channel Connection in Washington", Middle East Intelligence Bulletin, March 2001.

7- وهي الحجة التي تذرّع بها الرئيس السوري حافظ الأسد لعدم إعادة نشر الجيش السوري تطبيقاً لاتفاق الطائف في لقاء مع وزير الخارجية الأميركية جيمس بايكر ومساعدة إدوار جيرجيان خلال لقاءٍ تمّ بينهما صيف 1992.

8- راجع حلو مرغريت، «**الديمقراطية التوافقية في المجتمعات غير المتجانسة: تقويم للتجربة اللبنانية**»، في إشكالية الديمقراطية التوافقية في المجتمعات المتعدّدة: لبنان والعراق، عمل جماعي، المركز اللبناني للدراسات، بيروت 2007. راجع أيضاً:

Michael E. Brown (et. al.), "The Causes of Internal Conflict" in Nationalism and Ethnic Conflict (Mass: MIT Press, 1997), pp.3-25.

عدم تطبيق «إلغاء الطائفية السياسية» كان الذريعة التي قدمها الأسد وخدّام صيف العام 1992 في لقاء وزير الخارجية جيمس بيكر ومساعده إدوار جيرجيان لرفض تقيّدهم ببنود اتفاق الطائف المتعلقة بإعادة انتشار الجيش السوري لبدء الانسحاب من لبنان.

- الاستهتار بالحركات الدينية المتطرّفة وخصوصاً الأصولية، والإيمان بالمقدرة على استغلالها من دون التفكير بإمكان انقلاب هذا الطفل الذي يرعاه الأميركيون إلى وحشٍ جائعٍ مستعد ليسدّ جوعه بابتلاع أول مَن يقف بطريقة كما حدث في 11 أيلول2001 .

- عدم فهم أو عدم إعطاء أي وزن للثقافة الشعبية الإسلامية وموقفها من الوجود الأجنبي على أرضٍ إسلامية، إذ قلّما عكس حكام البلدان الإسلامية من حلفاء الولايات المتحدة موقف شعوبهم منها، وبالتالي عزّز هذا نشوء الأصوليات على أنواعها، المناهضة ليس للغرب فحسب بل للأنظمة المتحالفة معه (أفغانستان، العراق، فلسطين، لبنان، الصومال، الخ...).

- خسارة صدقيّتها بسبب التناقض بين القول والفعل في علاقتها مع دول المنطقة وخصوصاً في ما يتعلّق بدعم سيادة لبنان، ودخولها كطرف في النزاعات الإقليمية والداخلية حتى عندما كان تدخّلها تحت غطاءٍ إنساني (العام 1982 في لبنان).

- الخلط الأميركي بين مفهومَي التعدّدية وعدم التجانس في المجتمعات بسبب الاستناد إلى تجربة النموذج الأميركي والرغبة في تعميمه.

باختصار، نستطيع القول أنّ سياسة الولايات المتحدة تجاه لبنان خلال هذه الفترة كانت قائمة بثبات ومرتبطة بالأهداف العامة للسياسة الأميركية في المنطقة. وبالتالي، لم تتأثّر لا بتغيّر الإدارات (Bipartisan policy) ولا الرئاسات، إذ لم يكن للاختلاف في شخصية الرؤساء أثر

جذري على هذه السياسة على الرغم من هيمنة السلطة التنفيذية إلى حدٍّ ما على السلطة التشريعية في ما يتعلّق بالسياسة الخارجية للولايات المتحدة عامة. ومن أهم ركائز هذه السياسة تجاه لبنان كان إطلاق يد سوريا فيه لِما قدّمته، على الرغم من العداء العلني، من خدماتٍ لأهداف ومصالح الولايات المتحدة وحلفائها بصورةٍ مباشرة أو غير مباشرة. وعلى الرغم من اختلاف الجبارين على أمورٍ كثيرةٍ خلال السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي واختلاف أساليبهما، إلا أنّ التطابق النهائي في سياستهما حيال لبنان وسوريا كان ظاهراً وإن لأسبابٍ مختلفة.

فما الذي تغيّر في السياسة الأميركية تجاه لبنان مع وصول بوش الإبن إلى سدّة الرئاسة، وخصوصاً بعد أحداث 11 أيلول والأحداث التي تلاحقت في لبنان؟ وأي اتجاه أخذه هذا التغيّر؟ وأي انعكاسات محتملة له في المستقبل؟

III- سياسة الولايات المتحدة تجاه لبنان في عهد بوش الابن

ورث بوش الإبن عن الإدارات التي سبقته وضعاً بالغ التعقيد والتناقض في ما يتعلّق بالوجود السوري في لبنان، إذْ وجدَ:

أولاً: التزاماً كلامياً من قِبَل بلاده دعم استقلال لبنان وسيادته ووحدة أراضيه،

ثانياً: ومع حكم الرئيس الشهيد رفيق الحريري «تلميذاً مثالياً» آخرَ (Model pupil) كأندونيسيا (وإن اختلف معها من حيث الموارد

والأهداف)[9].

ثالثاً: في سوريا شريكاً غير مرغوبٍ فيه في صفقات «العولمة» التي يقوم بها هذا التلميذ[10].

وأخيراً أنّ هذا الشريك شر لا بدّ منه لِما قدّم ويقدّم من منافع وخدمات للمصالح الأميركية وحلفائها في المنطقة وخارجها، ولِما له من أهمية في تحديد فُرَص نجاح أي معاهدة سلام شرق-أوسطية.

وكان من الممكن أن تبقى السياسة الأميركية تجاه لبنان على حالها على الرغم من انتماء بوش إلى المحافظين الجُدُد (neoconservatives) ومواقفهم من شؤون السياسة الخارجية، لولا أحداث 11 أيلول 2001[11].

فلقد ساهم هذا الحدث، ليس وحسب في إعطاء المبرّر والدعم لسياسة المحافظين الجُدُد الهجومية، وفي زيادة استعمال القوة العسكرية من قِبَل أميركا وحلفائها في أنحاء مختلفة من العالم تحت شعار إعلان الحرب على الإرهاب التي احتلّ فيها لبنان موقعاً مهماً، لكنه اضطلع بدور مهم أيضاً في تغيير مقاربة الإدارة الأميركية لأسباب

9- راجع:
"Ending Syria's Occupation of Lebanon: The US Role", Report of the Lebanon Study Group, May 2000.
راجع أيضاً:
John Pilger, "The New Rulers of the World", London: Verso, 2002.
"Ending Syria's Occupation of Lebanon: The US Role..."

10- المرجع السابق:

11- أظهرت جميع المؤشرات والمواقف من القضايا المستجدة كما من الشخصيات اللبنانية التي زارت الولايات المتحدة مطلع عهد بوش الابن (البطريرك صفير، العماد ميشال عون) وجود استمرارية في سياسة أسلافه. للتفاصيل، راجع Gary C. Gambill، مرجع ذكر أعلاه، راجع أيضاً:
"Hearing before the House Committee on International Relations", 7 March 2001, Middle East Intelligence Bulletin, March 2001, Washington Post, 12 April 2001.

الإرهاب وسُبُل معالجتها.

ولقد لخّص الرئيس بوش سياسته هذه نحو لبنان بعد 11 أيلول/سبتمبر لدى زيارته وزارة الخارجية الأميركية في 14 آب/أغسطس 2006 إذ اعتبر أنّ لبنان هو واحد من الجبهات الثلاث في الحرب العالمية ضد الإرهاب (إلى جانب العراق وأفغانستان)، وقال إنّ «النزاع في لبنان هو جزء من صراعٍ أوسع بين الحرية والرعب الآخذ بالظهور في المنطقة ككل (الشرق الأوسط). فعلى مدى عقود هدفَت السياسة الأميركية إلى إحقاق السلام عبر الترويج له والتشجيع عليه. لكن افتقار المنطقة للحرية (lack of freedom) أدّى إلى تزايد الغضب والنفور، وإلى تغذية الراديكالية كما إلى نجاح الإرهابيين في تجنيد أتباعٍ لهم. ولقد رأينا النتائج في 11 أيلول/سبتمبر»[12].

يعتبر المدافعون عن سياسة بوش الإبن تجاه الشرق الأوسط ولبنان أنها أدخلت تغييراً جذرياً في أسلوب مقاربة تعقيدات هذه المنطقة. فبدل أن يكون همّه الشاغل، كما كان حال مَن سبقه، التركيز على عملية السلام والعمل على السير فيها، ركزّت إدارته على خلق الأوضاع التي تجعل السلام ممكنًا وتعزيزها[13]. ويأخذ هؤلاء على الإدارات السابقة

12- راجع:
"President Discusses Foreign Policy during Visit to State Department", August 14, 2006. Antiwar.com.

13- راجع: Martin Peretz, "Giving George W. Bush his Due on Democracy, the Politics of Churlishness", The New Republic, 4/11/2005.

راجع أيضاً:
Gary C. Gambill, "Jumpstarting Arab Reform: The Bush Administration's Greater Middle East Initiative", Jointly published by US Committee for a Free Lebanon and the Middle East Forum, Vol.6, No.6-7, June/July 2004.

عدم اهتمامها بتغيير الأوضاع والخصائص السياسية للعالم العربي. فبدل أن تمارَس جميع أنواع الضغوط على الحكام الدكتاتوريين في المنطقة كانت تتملّقهم وتطلب رضاهم لضمان تعاونهم في عملية السلام. ولقد عزّزت هذه السياسة مقدرة هؤلاء في إحكام قبضتهم على شعوبهم (ياسر عرفات، حافظ الأسد، حسني مبارك وغيرهم)، وتعزيز مقدرتهم على دعم الإرهاب، وبالتالي يرى هؤلاء أنّ جهود جورج بوش الابن (بالتعاون مع حلفائه الغربيين) للعمل على دمقرطة الشرق الأوسط (والتي أصبحت تُعتبَر ضرورة من ضرورات الأمن القومي الأميركي بعد 11 أيلول/سبتمبر 2001)، قد بدأت تعطي ثمارَها. ويستشهد هؤلاء في دعم هذا الاستنتاج بالانتخابات الفلسطينية، والانتخابات الرئاسية المصرية وإعطاء الحقوق السياسية للمرأة في بعض دول الخليج وانتخابات العراق ولبنان، الخ...[14].

إنّ التسليم بصحة هذه الحجج وتبنّي هذه النظرة لا بدّ أن ينعكسا تقييماً إيجابياً للعلاقات الأميركية - اللبنانية، يُصنّف ويُفسِّر جميع الأحداث ومواقف الإدارة الأميركية تجاه لبنان بعد 11 أيلول/سبتمبر2001، وخصوصاً بعد اغتيال رئيس الوزراء اللبناني رفيق الحريري من ضمن هذا الإطار الشامل، وبالتالي، يصبح الدور الأميركي في استصدار قانون محاسبة سوريا واستعادة استقلال لبنان (2003) والقرار 1559 وغيره من القرارات التي طلبت من سوريا

14- المرجع ذاته.

الانسحاب من لبنان وإنهاء دعمها للإرهاب وسحب سلاح حزب الله، ودعمها المطلق لثورة الأرز، والدعم غير المشروط للمحكمة الدولية ولحكومة الرئيس فؤاد السنيورة (التي تعكس برأي الإدارة الأميركية «الأكثرية التي وصلت إلى السلطة عبر انتخاباتٍ ديمقراطية ونزيهة»)، ومؤتمر «باريس 3» والدعم الذي قدّمته الولايات المتحدة للبنان...، دلائل يقدّمها أنصار هذه المقاربة لتقديم تحليلٍ إيجابيٍ للسياسة الأميركية تجاه لبنان. ونستطيع إضافة دليلٍ آخر إلى هذه اللائحة يتمثّل بكمية الأموال التي تُصرَف لتمويل (بشكلٍ مباشر أو غير مباشر) هيئات المجتمع المدني والمنظّمات غير الحكومية العاملة على نشر مبادئ الديمقراطية على جميع الصُعُد[15]. وتنطوي هذه المقاربة للسياسة الأميركية تجاه لبنان على تقديم «صك براءة لها من دم هذا الصدّيق» (الذي ما زال يَنزف ويُستنزف منذ مطلع السبعينيات وإن بأشكالٍ مختلفة). كذلك تنطوي هذه المقاربة على قناعة بوجود تغييرٍ إيجابيٍ وجذريٍ في الموقف الأميركي الفعلي من لبنان بفعل المتغيّرات الدولية والإقليمية. هذا التحليل للسياسة الأميركية وإن كان على قدرٍ من الصحة إلا أنه يبقى ناقصاً. فهو عبر تشديده على التفاصيل اليومية واعتباره أنّ التغيّر في التكتيك يعكس تغيّراً في الأهداف، والحكم على النتائج بالنوايا، نراه يعكس جانباً واحداً من الصورة الكاملة مهمّشاً الجوانب الأخرى التي تعكس التعقيدات المحلية والإقليمية والدولية،

15- المرجع السابق. إنّ الدعم الأميركي لهيئات المجتمع المدني ليس بجديد ولكن كمية الدعم وأساليبه تغيّرت إلى حدٍّ ما.

والتي تشكّل معضلات (dilemmas) تواجه الإدارة الأميركية، والتي بنتائجها وتجليّاتها تمنع التفاؤل بجدوى هذا التوجّه المعلَن حتى وإن صفت النوايا. فما هي هذه الأوجه الأخرى؟

كما أشرنا أعلاه، تتمحور سياسة الرئيس بوش الإبن تجاه لبنان (كما تجاه بلدان أخرى) حالياً على هدفَين أساسيَين هما محاربة الإرهاب من جهة وتعزيز الديمقراطية من جهةٍ أخرى. ولكنها لا تقتصر على ذلك إذ هناك أهداف أميركية أساسية سابقة لعهده لا يمكنه تخطّيها أو تجاهلها، وهي ضمان أمن إسرائيل (عبر الحرب أو السلم) كما ضمان مصالح أميركا في المنطقة، والتي يأتي النفط في طليعتها.

وعلى الرغم من الترابط الوثيق بين جميع هذه الأهداف واعتماد تحقيق كل منها على تحقيق الآخر، إلا أنها تنطوي على تناقضات مرشحة لأن تؤثّر سلباً أكثر منه إيجاباً على مستقبل المنطقة ومصالح الولايات المتحدة فيها وعلاقتها بشعوبها. «فكما أشار مايكل هيرش Michael Hirsh في مجلة «نيوزويك» «أنّ أجندتَي بوش، أي محاربة الإرهاب من جهة وترويج الديمقراطية وتعزيزها من جهةٍ أخرى، هما في خطر الصدام (collision) في لبنان»[16]. وإذ نوافقه الرأي، نضيف أنّ هذا التصادم ليس محصوراً بهاتَين الأجندتَين، بل يشمل الأهداف الأربعة التي ذكرنا أعلاه. ولا بدّ لإيضاح رأينا هذا من إظهار العوامل الضرورية والكافية الواجب توافرها لضمان تحقيق كل من هذه المطالب.

يتطلّب نشر المبادئ الديمقراطية وتعزيز ممارستها توافقاً على هذه

16- راجع: Michael Hirsh, "The Legacy on the Line", Newsweek, july 24, 2006, p. 30

المبادئ، وما إذا كانت بجوهرها وتطبيقها عالمية أم نسبية، تتأثر بحاضنتها الاجتماعية والسياسية والثقافية. وتتطلّب الجهود لنشر الديمقراطية في عالمنا اليوم تفريقاً واضحاً بين الديمقرطة والأمركة والعولمة (على صعيد المبادئ والسياسة والأهداف). وتتطلّب الدمقراطية ضمان حقوق الإنسان واحترامها على صعيد الجماعات والأفراد ومنها حق الشعب وحريته في اختيار حكامه، وبالتالي تحديد الحرية مِن مَن ومِن ماذا. كذلك تتطلّب الديمقراطية تعزيزاً للتعدّدية ورفضاً للأحادية واحتراماً لحق الآخر بالاختلاف. وبالتالي يتطلّب نشر الديمقراطية معرفة بتكوين الشعب المتلقّي وعدم الخلط بين «التعدّدية» من جهة (بالمفهوم الغربي الديمقراطي) و«عدم التجانس» من جهةٍ أخرى داخل المجتمع الواحد. ففي حين يشمل «عدم التجانس» حتماً مفهوم التعدّدية، لا يمكن اعتبار كل مجتمع تعدّدي مجتمعاً غير متجانس بالضرورة. فلكل من هذَين النوعَين من المجتمعات أُسُسٌ مختلفة للديمقراطية، ويصحّ هذا خصوصاً في المجتمعات غير المتجانسة التي تدين إحدى فئاتها بعقيدة تقوم على استثناء الآخر وعدم تقبّله كمساوٍ لها في الحقوق والواجبات. ويتطلّب نشر الديمقراطية خلق ثقافة ديمقراطية كما ثقافة ممانعة، أي تعزيز لدور المجتمع المدني كأداة ضغط فعّالة، وهذا مما لا يمكن خلقه بالقوة وعبر مجرد إطاحة حكام أو تغيير للنصوص. وأخيراً وليس آخراً، تتطلّب الديمقراطية تعزيز حكم المؤسسات الدستورية الشرعية التي تعلو على حكم الأفراد، وتكون قابلة للمحاسبة من قِبَل الشعب الذي هو مصدر الشرعية والسيادة.

للأسف، إنّ معظم هذه الشروط لا تتوافر في حدّها الأدنى في المقاربة الأميركية الفعلية للواقع اللبناني. لن ندخل في تفاصيل المواقف الأميركية اليومية (والتي كان آخرها الأمر الرئاسي الأميركي بحظر سفر كل مَن يعمل على زعزعة الاستقرار في لبنان وتجميد أمواله)[17] من مجريات الأمور على الساحة اللبنانية. تكفي الإشارة إلى أن خروج الجيش السوري من لبنان ليس كافياً للقول أنّ الشعب بات حراً في اختيار ممثليه. فدور المال والإقطاع القديم والحديث والزبائنية في ظلّ القانون الانتخابي الحالي، لم ينتهِ بانتهاء الوجود العسكري السوري في لبنان. والسكوت الأميركي حيناً والدعم العلني أحياناً للحكومة في عدة مجالاتٍ [18] وتبريرها بمنطق الأكثرية والأقلية غير مبرّر إلا من منطلق المصالح وليس من منطلق الديمقراطية. ففي مجال نشر الممارسة الديمقراطية وتعزيزها، يؤخذ على الولايات المتحدة كونها أصبحت طرفاً بدل أن تكون حكماً، ما أضعف صدقيّتها ومقدرتها على ممارسة الضغوط اللازمة على جميع الفرقاء، لتعزيز المؤسسات الدستورية الشرعية والتي كان لا بدّ أن تنطلق من قانون انتخابي حديث العام 2005 يضمن المساواة وحرية الشعب في اختيار ممثليه في مختلف السلطات. فالوضع اللبناني الداخلي أعقد من أن يختصر بأقلية وأكثرية انتخبت في ظلّ قانون انتخاب وجد (كما العديد من القوانين التي سبقته) ليكرّس دور المال والإقطاع والزبائنية والعائلية والعصبية

17- والمشكلة هنا في تحديد معايير التصنيف.
18- قضية المجلس الدستوري مثلاً والطعن في الانتخابات النيابية والفساد (الالتزامات والمشاريع).

الطائفية بدل أن يكرّس صحة التمثيل والمساواة في الفرص والتي تشكل أُسُسَ الممارسة الديمقراطية.

وإذا أضفنا إلى المواقف الأميركية من مجريات الأمور على الساحة اللبنانية، المواقف الأميركية خلال حرب تموز 2006 وانتفاء مبدأ المساواة أقلّه في تقييم حياة البشر وأمنهم ورزقهم، نرى الأثر السلبي لهذا على صدقية الولايات المتحدة. كذلك نرى أنّ جهد إدارة بوش لجعل لبنان، كما العراق، مثالاً يُحتذى في العودة إلى الممارسة الديمقراطية وحكم المؤسسات الدستورية لن يحصد النتائج المرجوّة. فمن جهة أدّى هذا إلى زيادة حدّة الانقسام حول مؤيّد ومعارض للحكومة المدعومة من الولايات المتحدة، كما إلى زيادة التراشق بِتُهَم الخيانة والعمالة للخارج، ووضعت اللبنانيين في وضع خيار بين «مع أميركا» أو «ضدها»، والخيار الثاني هو أن تكونَ بالضرورة مع «محور الشر». وانعكس هذا تغذية للتطرّف داخل الفئات المكوّنة للمجتمع اللبناني وتقوية للقيادة الأحادية داخلها. وعلى الرغم من إمكان استثناء الفئة المسيحية، المشهورة بتعدّديتها منذ قرون، من هذا التوجّه نحو القيادة الأحادية، إلا أنها لم تسلم من خطر أكبر وهو خطر تحوّل التعدّدية إلى انقسامٍ حاد بين فئاتها سهّل استغلالها كأدوات في صراع المتطرفين على الجهتين[19]. ومن النتائج الأولية لهذه الأوضاع السائدة تحوّل لبنان، تماماً كما في

19- إنّ الدور التاريخي لمسيحيي لبنان في إدخال الممارسة الديمقراطية على الحياة السياسية وتعزيزها أمرٌ لا بدّ وأن يؤخذ في الاعتبار. وإنّ أي تهميش لوجودهم أو دورهم أو أي محاولة لضرب قياداتهم وإضعافهم ستؤدّي بلبنان إلى أن يكون نسخة مطابقة عن باقي الدول العربية غير الديمقراطية. فالمحافظة على الدور المسيحي هو ضمانة لتعزيز الديمقراطية، وهذا ما يبدو أنّ الإدارة الحالية تتغافل عنه في نشرها للديمقراطية وضمان الحرية.

السبعينيات، إلى الحلقة الأضعف لتنفيس الاحتقان الناجم عن الحرب الباردة القائمة إقليمياً، كما الحلقة الأضعف لتوجيه الرسائل الأميركية والإسرائيلية وغيرها من الدول الحليفة إلى إيران وسوريا وحلفائهم أو العكس (كما حدث في تموز/يوليو 2006). ومن أهم أدوات الحرب الباردة سلاح الإرهاب الذي تهدف الإدارة الأميركية الحالية إلى محاربته.

على صعيدٍ آخر، من الوسائل التي تستخدمها الولايات المتحدة في خدمة هدف نشر الديمقراطية في لبنان ومناطق أخرى من العالم، هو العمل على تعزيز دور المجتمع المدني في العملية السياسية. ويظهر هذا التوجه واضحاً في المبالغ الطائلة التي تضخّها الولايات المتحدة مباشرةً أم عبر وكالات الأمم المتحدة وبرامجها المتخصصة وبالتعاون مع شركاء من حلفائها أو من دونهم في هذا المجال. وتعتبر الإدارة الأميركية وحكومات الدول الغربية المجتمع المدني هذا شريكاً أساسياً في عملية التغيير والدمقرطة. وهذا بحدّ ذاته مؤشّر مهم على اهتمام الإدارة الأميركية بخلق الأوضاع الضرورية لإنجاح عملية السلام في المنطقة. إلا أنّ نظرة معمّقة لواقع «المجتمع المدني» في لبنان تفرض على الولايات المتحدة وغيرها من الحكومات والمؤسسات الواهبة أن تجد الجواب عن بعض الأسئلة إذا أريد لهذا المجتمع المدني أن يضطلع بدوره في المساعدة على تغيير الأوضاع لا على تكريسها وزيادة حدّتها. ومن هذه الأسئلة: هل الشريك في عملية نشر الديمقراطية، ديمقراطي في ممارسته ويعتمد الشفافية والمساءلة والمحاسبة وتداول السلطة؟ إلى أي مدى

يمكن الحديث في لبنان عن هيئات مجتمع مدني (باستثناء قلّة) غير منقسمة على خط الطوائف والزعامات والمحسوبيات، وبالتالي، تشكّل أداة في يد أرباب السلطة لا أداة ضغطٍ عليهم؟ وإلى أي مدى تهدف عملية تعزيز دور المجتمع المدني إلى إحداث تغيير فعلي أو إلى مجرّد امتصاص لنقمة نخب، أو إلى أن يكون أداة طيّعة في يد الحكومات الواهبة للضغط على الحكومات الخارجة عن الطاعة؟ وأخيراً، هل هناك تنسيق بين الدول الواهبة كما بين المنظمات غير الحكومية وغيرها لتجنب هدر الأموال (على مشاريع متطابقة مثلاً)؟[20].

أما على صعيد هدف محاربة الإرهاب، فلا بدّ أن نبدأ بطرح سؤالَين أساسيَين تُعتبَر الإجابة عنهما من شروط نجاح هذه السياسة. يتعلّق السؤال الأول بمدى وجود إجماع على تعريف موحّد للإرهاب ولتصنيف الجماعات الإرهابية، كما على وجود أُسُسٍ محدّدة للتفريق بينها وبين حركات المقاومة والتحرير. ويتعلّق السؤال الثاني بمدى فعالية الديمقراطية في محاربة الإرهاب.

على الرغم من وجود تحديداتٍ متشابهة لمقومات العمل الإرهابي في الأدب المنشور حول الموضوع، إلا أنّ تحديد الجماعات التي تنطبق عليها صفة الإرهاب، والدول الداعمة أو الممارسة له، تبقى عملية سياسية بامتياز تُمليها مصالح الدول. وفي تعاطي الولايات المتحدة مع موضوع الإرهاب في لبنان، تكمن أهم المطبّات والتناقضات والتهديدات

20- حول تعاطي الإدارة الأميركية مع المجتمع المدني، راجع:
Gary C. Gambill, "Explaining the Arab Democracy Deficit" Parts I & II published jointly by US Committee for a Free Lebanon and the Middle East Forum, February/March & August/September 2003.

لمصالحها كما التهديد الأكبر لاستقرار لبنان والمنطقة وتعزيز الممارسة الديمقراطية فيهما. أما بالنسبة الى مدى فعالية الديمقراطية في محاربة الإرهاب، فإنّ الإدارة الأميركية تعلم أنّ الإرهاب يرتع في الأنظمة الديمقراطية، ويفيد من المساحة التي يتيحها احترام الحريات وحقوق الإنسان. وأكبر دليلٍ على هذا، الضوابط على مقدرة الحكومة الأميركية ذاتها في التعامل مع الإرهاب على أرضها، والذي أفاد من احترام الشعب الأميركي (أفراداً وهيئات) لحقوق الإنسان، وهي ضوابط غير موجودة في الأنظمة الدكتاتورية العربية وغير العربية. كذلك تشير تجاربها وتجارب حلفائها في مناطق مختلفة من العالم، إلى أنّ الديمقراطية قد توصل جماعات غير مرغوب فيها إلى الحكم، أو إلى بروز جماعاتٍ مناوئة للنظام وقادرة على زعزعة استقراره، ما يخلق أوضاعاً تهدّد مصالحهم وأهدافهم في آن (الجزائر، فلسطين، لبنان، السعودية[21] الخ). وهنا يكمن التناقض الكامن بين الدعوة إلى نشر الممارسة الديمقراطية من جهة ومحاربة الإرهاب (والذي يتمّ تعريفه سياسياً في معظم الأحوال) من جهةٍ أخرى، ولعلّ في هذا يكمن التفسير

21- أدّى الضغط الأميركي على المملكة العربية السعودية إلى إجراء انتخابات لأول مرة ما أدّى إلى بروز أصوات أصولية رافضة الفساد في أوساط العائلة المالكة، وهذا ما حدا بها إلى تمويل مدارسهم ومؤسساتهم الإحسانية (والتي أظهر بعض التقارير أنها تستعمل كغطاء لتمويل الإرهاب) لتدرأ عنها كَيدهم.

راجع:

Gary C. Gambill, "Democratization, The Peace Process & Islamic Extremism", Middle East Forum & US Committee for a Free Lebanon, Vol.16, No.6-7, June/July 2004.

راجع أيضاً:

"The Redirection: Is the Administration's New Policy Benefiting our Enemies in the War on Terrorism", Annals of National Security, The Redirection Reporting Essay, 5 March 2007, www.newyorker.com/printables/fact/070305.

لِما يبدو محاولة الولايات المتحدة فرض نظامٍ موالٍ قادرٍ على ضبط الأمور وحماية مصالحها بغضّ النظر عن مدى ديمقراطيته وشرعيته الشعبية. فهل نجحت في تحقيق أي من هذه الأهداف حتى الآن؟

تعتمد إدارة بوش في محاربتها للإرهاب في لبنان، كما في أماكن أخرى من المنطقة والعالم، سياسة تقوم على التناقض والمقامرة من دون حسابٍ للمخاطر. فعلى أثر الثورة الخمينية في إيران العام 1979، عملت الولايات المتحدة على تقوية علاقتها بدول الخليج لخلق توازنٍ مع إيران[22]. أما بعد أحداث 11 أيلول/سبتمبر التي خطّط لها ونفّذها تنظيم القاعدة فأصبح السؤال الأساس في أوساط الإدارة الأميركية يتعلّق بتحديد مَن يشكّل التهديد الأكبر للمصالح الأميركية: التطرّف السني أم التطرّف الشيعي. وللتعاطي مع هذا الوضع، افترضت الإدارة الأميركية أنّ قيام نظامٍ شيعي موالٍ لها في العراق كفيل بخلق توازن مع التطرّف السنّي متجاهلة تحذيرات الاستخبارات الأميركية حول العلاقة الوثيقة بين شيعة العراق وإيران والتي تظهر اليوم في علاقة حكومة المالكي بإيران[23]. لكن تطوّر الأوضاع إقليمياً وعراقياً ولبنانياً زاد في مقدرة السعودية وأنصارها داخل الإدارة الأميركية على حسم الجدل لصالح السنّة. وقد لخّصت كونداليزا رايس هذا في شهادتها أمام لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ الأميركي مطلع العام 2007

22- راجع:
Robert Kagan and William Kristol, "The Gathering Storm", The Weekly Standard, October 29, 2001.
راجع أيضاً: The Redirection، المرجع السابق.
23- المرجع السابق.

عندما أعلنت عن وجود تحالفات استراتيجية جديدة في الشرق الأوسط تفصل بين المصلحين (reformers) والمتطرفين (extremists)، وفي حين اعتبرت دولٌ مثل مصر، السعودية والأردن كمركز للاعتدال، اعتبرت إيران وسوريا وحزب الله المتطرفين الذين اختاروا زعزعة الاستقرار في المنطقة[24]. وكان لهذا التحالف الأميركي مع مركز الإعتدال آثاره الإيجابية والسلبية على لبنان كما على موقع الولايات المتحدة في لبنان والمنطقة.

فمن جهةٍ انعكس هذا إيجاباً في ممارسة الضغط للحدّ من تدخّل المحور الإيراني السوري في الشؤون اللبنانية والمطالبة بنزع سلاح حزب الله وإرسال الجيش إلى الجنوب (ما قد يخفّف من حدّة المخاوف الداخلية لدى باقي الأطراف) كما في تأييد أميركي مطلق، ولأول مرة، لمطالبة اللبنانيين بخروج «جيش الاحتلال السوري» من لبنان[25]، الخ... ولم تساهم التطورات في العراق حيث يشكل الشيعة لا السنّة حلفاء للولايات المتحدة، كما لم تساهم الإحصاءات التي تشير إلى مسؤولية السنّة بقدرٍ أكبر من الشيعة عن الخسائر الفادحة في صفوف القوات الأميركية في العراق إلى خلق موقفٍ أكثر توازناً بين الفريقَين. فإصرار إيران على استكمال برنامجها النووي إلى جانب الموارد النفطية المتوافرة لديها، يثير مخاوف العديد من الدول وفي طليعتها الولايات

24- المرجع السابق.
25- راجع:
Garry Gambill, "US Mideast Policy and the Syrian Occupation of Lebanon", jointly published by the United States Committee for a Free Lebanon and the Middle East Forum, vol.3, No.3, MEIB main page.

المتحدة وإسرائيل لما لهذا من انعكاس على هيكلية النظامَين الدولي والإقليمي وتوزّع القوى فيهما. ويشكّل هذا إلى جانب الدور الإيراني الحالي على الساحة الإقليمية ونتائج حرب تموز 2006 عوامل أساسية ساهمت في تكريس التحالف السنّي الأميركي.

من جهةٍ أخرى، انعكس هذا التحالف دعماً أعمى لفريق دون آخر في لبنان وعداء معلناً لِمَن يختلف معه في الرأي. وشكّل هذا تغاضياً عن تعقيدات الوضع اللبناني، وإنكاراً لحق فئاتٍ تمثّل شريحة من اللبنانيين في المشاركة في صنع القرار السياسي، وهذا نقيض المبادئ الديمقراطية. فلماذا دعم فئة واحدة ودعم الأحادية ضمنها على حساب تعزيز التعدّدية والمشاركة؟ تظهر المراقبة للمعطيات على الأرض وجود أكثر من هدف، وبالتالي أكثر من ثمن على لبنان أن يدفعه. فالثمن الأول والأهم هو برأينا توطين الفلسطينيين في لبنان والذي يشكّل نقطة التقاء مصالح كل من أميركا وإسرائيل وحلفائهما كما مصلحة أكثر من دولة عربية، لِما يشكّله حق العودة من عقدة أساسية تواجه عملية السلام، وبما يحمله من تعديلٍ لخللٍ ديمغرافي مرشح للتفاقم بين مكوّنات المجتمع اللبناني. وهذا الهدف هو اليوم وغداً كما كان مطلع السبعينيات وصفة للنزاع الداخلي في لبنان وإن اختلفت تسمية أطرافه (يمين/يسار أو مسيحي/مسلم أو سنّي/شيعي)[26].

فكما تظهر المراجعة الدقيقة لتاريخ لبنان القديم والحديث لم يكن

26 – راجع حلو مرغريت، «**السياسة السورية في لبنان: الأهداف والأساليب**»، الدفاع الوطني، العدد الأول، بيروت 1989.

التكوين الطائفي لجبل لبنان وللبنان المستقل يوماً سبباً كافياً بحدّ ذاته لاندلاع الحروب الأهلية على أرضه. إنّ الشروط الضرورية والكافية لاندلاع المواجهات الداخلية كانت دوماً العوامل الآتية مجتمعة:

1) الخلل في موازين القوى الإقليمية أو الدولية وإعادة توزيع القوى؛

2) محاولة أطراف خارجية استغلال موارد لبنان (مادية أو بشرية) لخدمة أهدافها؛

3) التزام فئة أو أكثر من اللبنانيين أهداف أطرافٍ خارجية للحفاظ على مصالحهم وموقعهم؛

4) رفض الفئات الأخرى تسخير البلد وموارده في خدمة أطرافٍ خارجية على حساب لبنان أو فئاتٍ فيه[27].

وجميع هذه الشروط متوافرة اليوم وبحدّة أكثر من مطلع السبعينيات.

والأخطر من هذا هو اعتماد التحالف السنّي الأميركي سياسة «داوني بالتي كانت هي الداء»، إذ تمّ ضمن إطار هذا التحالف، دعم، أو أقلّه غضّ طرفٍ أميركي، عن تمويل بعض الدول أو فئات نافذة داخلها لجماعاتٍ إرهابيةٍ سلفية في أكثر من منطقة داخل لبنان (والعالم) مرتبطة بتنظيم القاعدة، والتي تعلن عداءَها بشراسة للولايات المتحدة الأميركية. والهدف هو خلق توازن في الإرهاب وتوجيه ضربات إلى إيران وحلفائها في لبنان. ولقد بنيت هذه السياسة إلى حدٍّ ما على ثقةٍ زائدة

27- تكفي مقارنة الأسباب والأوضاع التي أدّت إلى أهم المواجهات خلال القرنَين التاسع عشر والعشرين ومطلع القرن الحالي لتبيّن هذه العوامل وإن أخذت أشكالاً وعناوين مختلفة.

من قِبَل إدارة بوش (كما سابقاتها) بمقدرتها على استغلال هذه الفئات دون أن يتوجّب عليها دفع الثمن، كما استندت برأي المراقبين إلى «تطمينات من قِبَل بعض المتموّلين والنافذين في هذه الدول حول مقدرتهم على ضبط هذه الفئات عندما تدعو الحاجة، كما على مقدرتهم على تحديد الاتجاه الذي ستُطلق أسلحة هذه الفئات باتجاهه»[28]. ويبقى السؤال: هل إعادة المارد إلى القمقم هي بذات سهولة إخراجه منه؟؟ ومَن المقامر الأكبر في هذه اللعبة؟

وفي هذه السياسة تجاه الإرهاب تكمن المفارقات والتناقضات الأكبر والمقامرة الأخطر بمصالح الولايات المتحدة (كما باستقرار لبنان والمنطقة) التي تلعبها الإدارة الحالية، وفي طليعة هذه التناقضات موقف الإدارة الأميركية من موضوع تعزيز قوّة الجيش اللبناني الذي يندرج في إطار تعزيز دور المؤسسات الدستورية.

لقد دأبَت الإدارات الأميركية المتعاقبة (منذ منتصف الثمانينيات) وخصوصاً الإدارة الحالية على الطلب من الحكومة اللبنانية نشر الجيش على الحدود مع إسرائيل، كما طلبت وتطلب علناً أو إيحاءً من الجيش والسلطة اللبنانية نزع سلاح حزب الله المصنّف أميركياً منظمة إرهابية. في مقابل هذا، لم تقم الولايات المتحدة بين العامين 1985 و2005 بتقديم أي مساعدات عسكرية للبنان تؤهّله للقيام بهذه المهام. فقد اقتصرت المساعدات خلال هذه الفترة على مبالغ زهيدة خصّصت للتثقيف والتدريب العسكري، ومنها التي استُعملت في أيار/مايو 2001

28- راجع The Redirection، المرجع أعلاه.

كأداة ضغطٍ على الحكومة اللبنانية عندما قرّر مجلس النواب الأميركي التهديد بإنقاصها بما يوازي 600,000 دولار أميركي ما لم يتم نشر الجيش على الحدود مع إسرائيل خلال ستة أشهر[29].

العام 2006 استأنفت الإدارة الأميركية تقديم «مساعدات عسكرية» للبنان، فبلغت قيمة هذه المساعدات مليون دولار أميركي للعام 2006, و8,4 مليون دولار أميركي للعام 2007. إلا أنّ زيادةً مهمةً قد طرأت على قيمة المساعدات للعام 2007 بحيث وصلت إلى 220 مليون دولار أميركي[30]، لكن نوعية هذه المساعدات، كما الفيتو الأميركي على نوعية بعض الأسلحة التي يرسلها بعض الدول الأوروبية لمساعدة الجيش اللبناني[31]،بالإضافة إلى التأخّر بإرسالها، كلها عوامل تقلّل من أهمية هذه المساعدات وفعاليّتها في تعزيز مقدرات الجيش. فإذا اعتبرنا حجم التحدّيات التي تواجه المؤسسة العسكرية في لبنان، إن على الصعيد الداخلي أو الخارجي، وحجم ما يطلب منها من مهام، لَوجدنا أنّ وضعها اليوم يشبه وضع الطائر الذي يطلب منه التحليق من دون أجنحة.

على الرغم من هذا، من الممكن اعتبار هذه الزيادة في قيمة

29- حول المساعدات الأميركية للبنان، راجع:
"US Foreign Assistance to the Middle East: Historical Background, Recent Trends and the FY 2007 Request", CRS Report, RL33933, US Foreign Aid to Lebanon: Issues for Congress by Jeremy Sharp, CRS Report, R32260 and US AID, US Overseas Loans and Grants.

30- الملفت للنظر أنّ عملية الزيادة هذه قد تمّت مباشرةً قبل حرب تموز 2007, وهذا يثير العديد من التساؤلات.
راجع: "US Pledges more Aid to Lebanon in 2007", Defense news.com, July 10, 2006

31- راجع:
Robert Fisk, "Can the Lebanese Army Fight America's Wars against Terror", The Independent, 11 August 2007.

المساعدات العسكرية دليل تحوّل إيجابي في موقف الإدارة الأميركية من الجيش وتأكيداً على صدقيّتها في دعمها لدور المؤسسات الدستورية. لكنّ تناقض هذه الدلائل مع مجريات الأمور على الساحة اللبنانية يطيح أي تفاؤل بنجاح النوايا بتعزيز الأمن والاستقرار والممارسة الديمقراطية. ومن الأمثلة على هذا التناقض غضّ الطرف الأميركي عن مموّلي الجماعات السلفية وداعميها من حلفاء الولايات المتحدة[32] والإصرار وحسب على معاقبة داعمي التطرّف الشيعي[33]. فهذه الجماعات السنّية المتطرّفة، والتي تعتقد الإدارة الأميركية أنها تخدم هدف «إحقاق توازن في الرعب بين الإرهابيين» تمارس إرهابها على لبنان ومؤسساته وشعبه (عصبة الأنصار وجند الشام وقضية اغتيال القضاة الأربعة، أحداث الضنّية، ومؤخراً المواجهة بين الجيش وتنظيم فتح الإسلام في نهر البارد والتي انتهت بانتصار الجيش، وتهديد هذا التنظيم بفتح جبهات أخرى على الساحة اللبنانية). هذا بالإضافة إلى إعلان هذه التنظيمات والأحزاب التي تدين بالعقيدة نفسها عن عدم اعترافها بلبنان ودستوره وصيغته التوافقية عبر الدعوة إلى إقامة خلافة إسلامية.

وإذ نجد تفسيراً وتبريراً لهذا الموقف في حرص الولايات المتحدة على

32- راجع:

Franklin Lamb, "Inside Nahr al Bared & Bedawi Refugee Camps: Who is Behind the War in North Lebanon?" Antiwar.com, May 24, 2007.

33- راجع Michael Schwartz مرجع سبق ذكره.

ضمان أمن إسرائيل عبر عدم خلق جيشٍ قادرٍ وقويٍ على حدودها، كما عبر محاولات الحدّ من تصاعد النفوذ الإيراني المتجسّد في حزب الله على الحدود اللبنانية-الإسرائيلية، لا يمكن إغفال أثر الأساليب المعتمدة لتحقيق هذا الهدف على فرص نجاحها في محاربة الإرهاب ونشر الديمقراطية وضمان ممارستها في لبنان. فالسياسة الأميركية المعتمدة ماضياً وحاضراً لضمان أمن إسرائيل، مسؤولة إلى حدٍّ كبيرٍ عن تنامي الإرهاب (أو على الأقل تبرير وجوده وتناميه) وزيادة مقدرته على تجييش الأتباع[34]. كما أنّ القضية الفلسطينية وغياب «الحلّ العادل» لها كانت دوماً الشعار الذي استغلّه الحكام العرب لإفقار شعوبهم وإحكام قبضتهم عليهم، وبالتالي تغييب الحرية والديمقراطية التي يهدف الرئيس الأميركي الحالي إلى استعادتها. وعلى الرغم من أنّ بعض المراقبين يقلل من أثر القضية الفلسطينية في الحدّ من نجاح عملية نشر الديمقراطية في العالم العربي[35]، فإنّ ما يصحّ في باقي الدول العربية لا يصح في لبنان بسبب الوجود الفلسطيني على أرضه. وأكبر دليلٍ على هذا أنّ لبنان لم يصبح بلداً منتجاً ومصدراً للإرهاب (كما صنّفه الأميركيون) ولم تنتفِ الممارسة الديمقراطية فيه ويقع في قبضة التوتاليتارية السورية والميليشيوية إلا بعد أن اختُصِرَت وقُلِّصَت جبهات المواجهة والتحرير العربية والإسلامية واقتُصرت على الساحة اللبنانية.

وما يصحّ قوله في هدف ضمان أمن إسرائيل وأساليبه يصحّ أيضاً في

34- المرجع السابق وFranklin Lamb مرجع سبق ذكره.

35- راجع Gary C. Gambill, Explaining the Arab Democracy، مرجع سبق ذكره.

هدف حماية المصالح الأخرى للولايات المتحدة في المنطقة والتي يأتي في طليعتها النفط. وفي محاولتنا تحديد أثر محاولات تحقيق هذا الهدف على تحقيق الأهداف الأخرى لا بدّ من أن نشير بدايةً إلى أنه وفي حين كانت الأهداف الأميركية تتركّز سابقاً على ضمان تدفّق النفط إلى الولايات المتحدة والغرب بأسعارٍ مقبولة، والحؤول دون وقوعه تحت رحمة المعسكر الشرقي، فإنّ السياسة الأميركية من موضوع النفط، والتي بدأت تظهر مع الاجتياح العراقي للكويت وانهيار الكتلة الشرقية، تبلورت بصورةٍ واضحة مع الرئيس الحالي، وأصبحت جاهزة للتنفيذ في ظلّ استغلال واسع للمتغيّرات الإقليمية والدولية. وهذه السياسة هي سياسة إحكام القبضة عن قرب على منابع النفط «أي وضع اليد على الحنفية (to control the tap)» للتمكّن من إغلاقها في وجه الحلفاء قبل الأعداء لدى ظهور أول بوادر خروجهم عن الطاعة الأميركية.

وبالتالي، تسعى الولايات المتحدة اليوم ليس، فحسب، إلى ضمان استقرار إنتاج النفط وتدفقه بأسعارٍ مقبولة لها ولحلفائها، بل أيضاً إلى تكريس هيمنتها على المنطقة والعالم عبر المقدرة على التحكّم باقتصاد الحلفاء قبل الأعداء. فكما يشير تاريخ المنطقة والعالم منذ القرن الماضي، يضطلع توزّع القوى والسيطرة على موارد الشرق الأوسط بدور فاعل في تحديد توزّع القوى على الساحة الدولية وليس العكس.

وفي الأساليب التي اعتمدتها الإدارات المتعاقبة منذ التسعينيات والتي أخذت وتأخذ أبعاداً أوسع منذ 11 أيلول/سبتمبر 2001 يكمن سبب آخر لنشوء الإرهاب وتناميه، سواء كان ضد الولايات المتحدة أو بلدان الغرب

أو الحكام العرب «الفاسدين والمفسدين» على حدّ تعبير قادة بعض هذه التنظيمات الإرهابية. وهذا السبب يكمن في موقف المسلمين العرب إجمالاً، وإن كانوا حلفاء للغرب، من الوجود العسكري غير المسلم على أراضٍ إسلامية (إن بشكل قواعد عسكرية أو احتلال فعلي).

فإذا صحّ ما يُشاع عن نوايا أميركية بإقامة قواعد عسكرية أميركية/أطلسية في لبنان[36] (منطقة مطار القليعات) إن لمحاربة الإرهاب (كهدف معلن) أو كاستكمال لحلقة من القواعد العسكرية المنوي إنشاءها على طول خط أنابيب النفط من العراق إلى سوريا إلى المصافي في طرابلس شمال لبنان (كهدفٍ أساسي)، لا بدّ من أن يتزايد الخوف من تفاقم حدّة الإرهاب وغياب الديمقراطية أكثر فأكثر بما يحمله من تهديد للمصالح الأميركية في لبنان والمنطقة وللاستقرار والأمن في لبنان. أما إذا صحّ ما يُشاع عن وجود النفط في لبنان، فهذا كفيل بإلقاء أضواءٍ جديدةٍ على السياسة الأميركية في لبنان.

ويبقى السؤال: ما هي حظوظ نجاح الإدارة الأميركية الحالية في تحقيق أهدافها المعلنة في ضوء الأوضاع على الساحتين اللبنانية والإقليمية اليوم؟

لا تدعو المقاربة الأميركية الفعلية للوضع في لبنان إلى التفاؤل حول مقدرتها على تحقيق هدفَيها بمحاربة الإرهاب ونشر الديمقراطية لعدة أسبابٍ، منها الأسباب الذاتية النابعة من خصوصية المجتمع اللبناني،

36- كان هذا مطلب إسرائيلي من بشير الجميّل العام 1982 (قواعد إسرائيلية) ثم أصبح مطلباً أميركياً من الرئيس الحريري الذي كان يريد إنشاء سوق حرّة بالمنطقة، وهذا ما لم توافق عليه سوريا لِما يلحق بها من أضرار.

ومنها ما يتعلّق بأساليب السياسة الأميركية في لبنان والمنطقة. يكمن أول هذه الأسباب في التركيبة الاجتماعية والثقافية للمجتمع اللبناني الذي يضمّ فئات غير متجانسة اجتماعياً وثقافياً وعقائدياً تعاني انعدام الاكتفاء الذاتي داخل حدود الوطن، ولا تجد ذاتها إلا في امتداداتٍ خارج حدود الدولة، ما يعزّز سياسة الاستقواء بالخارج ويسهّل التدخل الخارجي في الشؤون الداخلية ويزيد في حدّة الانقسام كما يزيد في مدى ترابط الوضع اللبناني وتشابكه مع الوضع الإقليمي. وبالتالي، فإنّ أيّ إغفال لهذا الواقع واختصاره بـ «التعددية» هو مقاربة سطحية (مقصودة أو غير مقصودة) كفيلة بتعميق المشاكل أكثر مما هي كفيلة بإيجاد الحلول. أما السبب الثاني فنجده في الثقافة السياسية السائدة على مستوى الشعب والحكام. فدرجة التسييس العالية التي يتميّز بها الشعب اللبناني قد تعتبر من قِبَل البعض دليلاً على وجود ثقافة مشاركة (Participant Culture) يمكن البناء عليها لنشر الديمقراطية وتعزيزها. للأسف إنّ الواقع لا يشير بهذا الاتجاه، فالشعب «مسيّس» ولكنه لا يتمتع بحدٍّ أدنى من النمو أو النضوج السياسي والذي يشكّل أحد أهم مستلزمات تقبّل الثقافة والممارسة الديمقراطية. ومن المؤشرات على غياب النمو السياسي عدم إفادة الشعب وحكامه من التجارب الماضية على الصعيدَين الداخلي والخارجي. فتاريخ لبنان يعيد نفسه بأسماء وأشكال مختلفة لأنّ اللبنانيين لم يعملوا على وضع خلاصة للتجارب التي مرّوا بها بصيغة قوانين تحول دون وقوعهم فيها مرةً أخرى. ومن المؤشرات أيضاً الدور الذي تضطلع به العصبيات

الطائفية والمذهبية (وليس الطائفية السياسية) على حساب دور تقييم الأداء والمحاسبة والمساءلة في تحديد الخيارات والمواقف السياسية. والأهم هو دور هذه العصبيات في تبرير الإرهاب سواء كان بشكل مجازر من قِبَل فئاتٍ ضد أخرى (كما حصل خلال السبعينيات والثمانينيات) أم بشكل تفجيرات أو غيرها في الداخل والخارج.

ويأتي في طليعة الأسباب المتعلّقة بالأساليب المعتمدة من قِبَل الإدارة الأميركية عامل التناقض بين القول والفعل، بين نبذ الإرهاب والمساعدة على نشوئه بصورةٍ مباشرة أو غير مباشرة، بين الدعوة إلى الديمقراطية وعدم التزام أبسط مقوّماتها في التعاطي مع الأطراف المعنيّة. فكما كانت سياسة الإدارات السابقة تجاه الوجود العسكري السوري في لبنان نقيضاً لجميع المبادئ المثالية التي كانت تنادي بها، هناك خوف من أن يؤدّي تضارب الأهداف الأميركية اليوم إلى النتيجة ذاتها. فلا «الانتخابات الديمقراطية» التي تغنّت بها الإدارة الأميركية أنتجت حكماً ديمقراطياً حتى الآن، بل ساهمت في تدهور الأوضاع أكثر فأكثر، ولا أفلحت السلطة المدعومة أميركياً وغربياً في تحقيق الاستقرار والأمن ومعالجة هموم الشعب الحياتية، ولا أفلحت الإدارة الأميركية في إغلاق معاقل الإرهاب وضبط ممّوليه أياً كانوا كما سبق أن وعدت الإدارة الأميركية على لسان وولفويتز[37].

ولعلّ أهم الأسباب التي تثير مخاوفنا حول جدوى السياسة الأميركية

37- مقتبس ورد في:
Robert Kagan & William Kristok, "A War to Win", The Weekly Standard, Editorial, September 24, 2001.

في نشر الديمقراطية ومحاربة الإرهاب هي ما يبدو من اختزال للمشاكل اللبنانية «بالدور السوري الإيراني» فيه والتلهّي بمعالجة قشور الديمقراطية ومظاهرها دون العمل على توفير أُسُسِها الفعلية عبر المساعدة على إحقاق الإصلاح الفعلي المبني على المعرفة والإقرار بالأوضاع الخاصة للبلد المعني. ولا يمكن تحقيق الإصلاح الفعلي إذا استمرّ الساسة اللبنانيون، إلى أي جهةٍ انتموا، بعدم أخذ العِبَر من التجارب السابقة التي يعجّ بها تاريخنا، واستمروا برفض تفضيل مصلحة الشعب والدولة على كل مصلحةٍ أخرى. فالأميركيون والغرب وأي قوة من الخارج لن تستطيع اجتراح العجائب وتحقيق التغيير والإصلاح، وخصوصاً الحفاظ على الوطن في غياب النية والتعاون من الداخل[38]. ولهذا، يبقى خوفنا الأكبر أن نصل إلى اليوم الذي نجد فيه الديمقراطية تُباع والإرهاب يُشترى في بازار السوق الإقليمية والدولية.

38- حول المخاوف من فشل الجهود الأميركية أو تراجع الاهتمام بنشر الديمقراطية ومحاربة الإرهاب، راجع Robert Kagan & William Kristol، المرجع السابق. راجع أيضاً:

Michael Rubin "Lebanon's Tenuous Transformation" Aspenia No.30, October 2005 (English version on Daniel Pipes Website).

إدارة الثروة البشرية كمنطلق لكبح هجرة الأدمغة والكفاءات في لبنان

غيتا ج. حوراني *

تتصدّر ظاهرة هجرة الكفاءات و الخبرات لائحة التحديات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية في الدول النامية. وتكتسب أهمية قصوى في لبنان نظراً إلى تزايد عدد المهاجرين وخصوصًا أصحاب الكفاءات العلمية والتقنية لما لها من آثار سلبية على التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتماسك النسيج الاجتماعي اللبناني.

تتناول الدراسة الحالية مسألة تحديد هجرة الكفاءات والخبرات، أو ما اصطلح على تسميته «هجرة الأدمغة» ووضعها في إطارها العلمي والعالمي، ومقاربة الموضوع من النواحي الإيجابية والإفرازات السلبية على الفرد والعائلة والمجتمع والوطن .

وتخلص إلى اقتراح سياسات يمكنها أن تسهم في تخفيض نسبة هجرة الأدمغة خصوصًا الهجرة

* مديرة مركز دراسات الانتشار اللبناني في جامعة سيدة اللويزة في لبنان. باحثة ومحاضرة في التاريخ اللبناني وعلى الأخص الاغترابي منه.

الدائمة من خلال اعتماد استراتيجية إدارة الثروة البشرية في لبنان، والإفادة من أفضل التطبيقات العملية الناجحة في الدول التي سبقتنا في اعتماد هذه الاستراتيجية.

تحديد ماهية هجرة الأدمغة

تعتبر الكفاءات والخبرات البشرية اليوم ثروة توازي أهمية الثروات الطبيعية، إن لم تكن أهمها، خصوصًا في عالم يرتكز على اقتصاد المعلومات كما هو عالمنا اليوم، عالم الكوكبة. لذلك فإن هجرة هذه الكفاءات والخبرات البشرية تعتبر «نزف أدمغة» أو «هجرة أدمغة» للبلد المنشأ و«كسب أدمغة» للبلد المستقطب. ولقد أثبتت هجرة الأدمغة أنها مسهّلة للتنمية والمنافسة في الدول المستقطِبة، وعائق للتنمية المستدامة في دول المنشأ. وعليه، فإنه إذا ما استمرت هذه الهجرة على وتيرتها التصاعدية، فإن دول المنشأ التي هي في معظمها دول نامية، لن تستطيع بلوغ أهدافها في تحقيق التنمية المستدامة أو المنافسة في الأسواق العالمية.

وفقاً لإبراهيم سركيسي فإن الهجرة العالمية هي حركة دينامية تنطلق من بلد المنشأ الذي يسوده مناخ غير آمن وتصبُّ في وجهة أقّل انعدامًا للأمن أو أخرى تؤمّن استقرارًا نسبيًا[2]. ومن بين هذه الهجرات هناك هجرة الأدمغة، وهجرة أصحاب الكفاءات العالية، والمتوسطة والمتدنية.

2. Sirkeci, "**The Environment of Insecurity in Turkey and the Emigration of Turkish Kurds to Germany**", New York: Edwin Mellen Press, 2006, p. 21

لكن ما يهمُّنا في هذه الدراسة هو هجرة الأدمغة والكفاءات العالية التي حُدِّدت على أنها «تحويل عالمي للموارد بشكل رأسمال بشري وتطال إجمالا هجرة ذوي الكفاءات العالية من المتعلِّمين من الدول النامية إلى الدول المتقدمة» ويشمل هؤلاء إجمالاً، وليس حصرًا، «المهندسين، والأطباء والعلماء وغيرهم من أصحاب الكفاءات العالية والشهادات الجامعية»[3].

وفي مذكرة للأمانة العامة للاتحاد البرلماني العربي الصادرة في كانون الأول العام 2001 ورد ما مضمونه أن الدول العربية تساهم في ثلث هجرة الكفاءات من البلدان النامية، وأن % 50 من الأطباء و23% من المهندسين و15% من العلماء من مجموع الكفاءات العربية المتخرّجة يهاجرون إلى الولايات المتحدة الأميركية وكندا وأوروبا، وأن ثمة 54% من الطلاب العرب الذين يدرسون في الخارج لا يعودون إلى بلدانهم[4].

هل هناك هجرة أدمغة في لبنان؟

تفتقر أدبيات الهجرة ككل، وهجرة الأدمغة في لبنان بخاصة، إلى بحوث إمبريقية (تجريبية وميدانية) تقوّم حجم هذه الهجرة خصوصًا هجرة الأدمغة منها وتكلفتها على المجتمع اللبناني لجهة مواطن الضعف والقوة

3. F. Docquier and H. Rapoport, "The Brain Drain", Institut de Recherches Économiques et Sociales, Département des Sciences Économiques, Université Catholique de Louvain, Octobre 2006, p. 2. [http://www.ires.ucl.ac.be/CSSSP/home_pa_pers/docquier/filePDF/DR_PalgraveBrainDrain.pdf].sa

4. الاتحاد البرلماني العربي، مذكرة الأمانة العامة، مجلة البرلمان العربي، السنة 22، العدد 82، كانون الاول 2001، ipu.org/publications/journal/v82/memobrain.html].

وتأثيرها على الصعيد الخاص، إذ تقتصر البحوث الحالية على دراسة حالة في قطاع معين وبشكل محدود، معتمدة على منهجية التوصيف المبنية على شواهد قصصية. ويعتري الدراسات الحالية قصور منهجي يتمثل في النقص الحاد في الإحصاءات المنشورة كما في التقديرات المعلنة حول عدد المهاجرين اللبنانيين من أصحاب الأدمغة والكفاءات العالية وتكوينهم. جلّ ما نعرفه عن حجم الهجرة ككل هو أنها وصلت إلى 900,000 مهاجر بين العامين 1975 و2000 بحسب دراستين منشورتين، الأولى للدكتور أنيس أبي فرح من الجامعة اللبنانية والتي نشرها العام 2001[5] والثانية للسيدة شوهيغ كسبريان من جامعة القديس يوسف والتي نشرت العام 2003[6].

أما في موضوع هجرة الأدمغة فنحن نعتمد على ما وَصَلنا من تقديرات ودراسات وإحصاءات في بلدان الاستقطاب او بلدان المهجر. ونورد هنا بعض الإحصاءات التي جمعناها من عدة مراجع علمية اعتمدت في مجملها على معلومات وإحصاءات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (OECD). ففي دراسة[7] للدكتور فرديريك دوكييه من جامعة لوفان الكاثوليكية في بروكسل – بلجيكا، والتي نشرها في آذار/مارس 2005، حدَّد عدد اللبنانيين المولودين في لبنان والعاملين في كل من الدول الأميركية (أميركا، كندا والمكسيك)، والدول الأوروبية،

5. أنيس أبي فرح، «**المغتربون بين 1975 و 2001**»، جريدة السفير، 3 كانون الاول 2001، ص 6.
6. Ch. Kasparian, "**L'Entrée des Jeunes Libanais dans la Vie Active et l'Émigration des Libanais depuis 1975**", Vol. III, Presses de l'Université Saint Joseph, 2003.
7. F. Docquier et all. "**International Migration by Educational Attainment (1990-2000)**", March 2005, [http://www.ires.ucl.ac.be/CSSSP/home_pa_pers/docquier/filePDF/DM_ozdenschiff.pdf].

غيتا ج. حوراني

ودول آسيا وأوقيانيا، بحسب كفاءاتهم كالآتي:

عدد اللبنانيين المولودين في لبنان بحسب دول الاستقطاب وبحسب كفاءاتهم العلمية العام 1990							
الهجرة إلى دول آسيا وأوقيانيا			الهجرة إلى دول أوروبا			الهجرة إلى دول أميركا وكندا والكسيك	
كفاءة منخفضة	كفاءة متوسطة	كفاءة عالية	كفاءة منخفضة	كفاءة متوسطة	كفاءة عالية	كفاءة منخفضة	كفاءة متوسطة	كفاءة عالية
22510	13123	17089	81741	26768	41651	26422	26823	54753
المجموع العام لعام 1990: 310880								

المرجع: F. Docquier, **International Migration by Educational Attainment (1990-2000)**, March 2005, Table A.1-1. Stock of Emigrants, Domestic Labor Force, Selection Rates and Emigration Rates by Educational Attainment in 1990.

عدد اللبنانيين المولودين في لبنان بحسب دول الاستقطاب وبحسب كفاءاتهم العلمية- العام 2000							
الهجرة إلى دول أميركا، كندا والمكسيك		الهجرة إلى دول أوروبا			الهجرة إلى دول آسيا وأوقيانيا		
كفاءة عالية	كفاءة متوسطة	كفاءة منخفضة	كفاءة عالية	كفاءة متوسطة	كفاءة منخفضة	كفاءة عالية	كفاءة متوسطة	كفاءة منخفضة
85946	35836	29260	67300	41524	77664	17703	20075	26080
المجموع العام لعام 2000: 401388								

المرجع: F. Docquier, **International Migration by Educational Attainment (1990-2000)**, March 2005, Table A.1-2. Stock of Emigrants, Domestic Labor Force, Selection Rates and Emigration Rates by Educational Attainment in 1990.

فإذا ما تمعنّا في هذين الجدولين يتبيّن لنا أن عدد اللبنانيين المولودين في لبنان والعاملين في كل من هذه الدول، والذين يتوزّعون جميع الكفاءات، كان العام 1990، 310880 شخصاً، واصبح العام 2000، أي بعد عشر سنوات، 401388 شخصاً، أي بزيادة 22,5%، وأن عدد العاملين في هذه الدول من أصحاب الكفاءات العالية بلغ 113493 شخصاً العام 1990، و170949 شخصاً العام 2000، أي بعد عشر سنوات، ما يظهر ارتفاعًا نسبته % 34، أي ما يعني 57456 شخصاً امتصّتهم الهجرة خلال هذه المدة، وجلّهم من أصحاب الكفاءات.

وفي دراسة فيتزهيو مولن[8] تبّين أن عدد المتخرّجين اللبنانيين من كليات الطب الذين دخلوا ميدان سوق العمل الطبي في الولايات المتحدة بلغ 2556 خريجاً، وفي كندا 161 خريجاً وذلك للعام 2004. وبذلك يكون لبنان قد احتل المرتبة الثانية بالنسبة إلى عدد سكانه من حيث عدد الأطباء المتخرجين العاملين في الولايات المتحدة، والمرتبة 21 من بين الدول الـ 25 الأولى في هذه الفئة. كما احتل المرتبة التاسعة عشرة من بين الدول العشرين الأولى لهذه الفئة في كندا[9]. وبيّنت الدراسة أن مجموع الأطباء المتخرجين في لبنان العام 2004 والعاملين في الولايات المتحدة وكندا وأوستراليا وبريطانيا هو 2749 طبيبا لبنانيا من أصل 11505 من عدد الأطباء اللبنانيين العاملين في لبنان، فيكون لعامل

8. F. Mullan, "The Metrics of the Physician Brain Drain", The New England Journal of Medicine, Vol. 343, No. 17, October 27-2005, pp. 1810-1818.

9. المرجع السابق، ص 1812.

الهجرة في القطاع الطبي ما نسبته 24%[10].

ويشير الطبيب والأستاذ الجامعي إيلي عقل من كلية الطب في جامعة بافالو في نيويورك إلى أن % 40 من مجمل عدد الأطباء اللبنانيين المتخرِّجين من كليات الطب في لبنان في السنوات الخمس والعشرين الماضية يعملون في القطاع الصحي في الولايات المتحدة. ويشير أيضًا إلى أنه ومنذ العام 1978 يزيد عدد المتخرِّجين اللبنانيين في القطاع الطبي من كليات الطب في لبنان والموجودين في الولايات المتحدة بمعدل 71 متخرجًا في كل سنة[11]. وبحسب شاغلار أوزدن، وهو باحث في البنك الدولي، فان حوالى 39 ٪ من المهاجرين اللبنانيين للعام 2000 هم من حاملي الشهادات الجامعية، مقارنة مع % 44 للعام 1990[12].

وتشير دراسة الدكتور أنيس أبي فرح التي نشرت العام 2001 إلى أن 22,9٪ من الذين هاجروا بين العامين 1975 و2001 هم من حملة الشهادات العالية، مقابل % 22,6 من عدد المقيمين من حاملي هذه الشهادات[13].

وفي الدراسة الأخيرة التي نفَّذها مركز دراسات الانتشار اللبناني في جامعة سيدة اللويزة بين منتصف شهر أيلول/سبتمبر ومنتصف شهر

10. المرجع السابق، ص 1815.

11. E. Akl et all. **"Graduates of Lebanese Medical Schools in the Untied States: An Observational Study of International Migration of Physicians"**, BioMed Central Health Services Research, Vol. 7, No. 49, 2007, [http://www.biomedcentral.com/1472-6963/7/49]

12. Ç. Özden, **"Brain Drain in Middle East and North Africa: The Patterns Under the Surface"**, United Nations Expert Group Meeting on International Migration and Development in the Arab Region, Population Division, Department of Economics and Social Affairs, United Nations Secretariat, Beirut, 15-17 May 2006, p.12.

13. أبي فرح، المرجع السابق، ص 6.

كانون الأول/ديسمبر من العام 2006 حول إرادة الهجرة لدى الشباب اللبناني وتأثير حرب تموز/يوليو 2006 على القرار بالهجرة، تبيّن أن من بين 444 شخصًا من المستطلعين الذين ملأوا الاستمارة بكاملها، أن 60,5 % أو ما يعادل ثلثي اللبنانيين المقيمين المستطلعين أبدوا رغبتهم في المغادرة، و68,4% منهم أكدوا أن حرب تموز/يوليو قد أثّرت فيهم وساعدتهم على اتخاذ قرارهم بالرحيل. كما أفضى التقرير إلى أن 62,5٪ من الذين تراوح أعمارهم بين 21 و30 سنة، و56,5٪ من الذين تراوح أعمارهم بين 31 و40 سنة يريدون الهجرة، وأنّ من بين أولئك الذين يريدون الهجرة، 56,1 هم من حملة الإجازات، و24,2% من حملة الماجستير، و2,2% من حملة الدكتوراه، أي أن الذين يودّون الهجرة يدخلون في خانة هجرة الأدمغة.

وردًا على اتصالات هاتفية أجريناها لاستطلاع نقابات أصحاب الكفاءات في قطاع المعلوماتية والهندسة والصحافة تبيّن لنا الآتي: أن نقابة المهندسين صرّحت بأن عدد المهندسين المسجّلين لديها والذين يدفعون اشتراكاتهم في النقابة وصرّحوا بأنهم يعملون خارج لبنان بلغ 3820 مهندسًا؛ إلا أن جهات نقابية أكّدت أن هذا الرقم لا يعكس حقيقة الواقع حيث أن المهندسين العاملين في القطاع والذين هاجروا قد فاقت نسبتهم 15% من مجمل عدد المهندسين في لبنان.

أما غبريال الديك، وهو أستاذ في معهد Institut de Gestion d'Entreprise في جامعة القديس يوسف ورئيس جمعية Professional Computer Association، التي تأسست العام 1996 والتي تضّم 80%

من المؤسسات في قطاع المعلوماتية، فقد أكّد أنَّ في هذا الأخير هجرة بنسبة 70% من الكفاءات، معظمها إلى دول الخليج و أوروبا وأميركا الشمالية، وأسبابها عدم توافر الوظائف والرواتب الملائمة للمستوى العلمي والخبراتي للعاملين في القطاع. وشرح أن النسبة العالية لطلب هذه الكفاءات خارج لبنان وتوافر رواتب ملائمة تُخضِع القطاع في لبنان لمنافسة عالمية تحفّز الكفاءات على الهجرة. ففرنسا مثلا بحاجة إلى 67000 عامل كل سنة، لا يوفّرها المجتمع الفرنسي، فتسعى إلى جذب كفاءات من دول أخرى هي في أكثرها من الدول النامية. وأكّد الديك أن الشركات الأجنبية العاملة في المعلوماتية في لبنان تستطيع توظيف خيرة المتخصصين اللبنانيين وإبقائهم في لبنان لأنها تدفع لهم رواتب موازية لمستواهم العلمي والخبراتي، بينما يعاني معظم الشركات اللبنانية عدم القدرة على المحافظة على قواها العاملة. وختم الديك بأن قطاع المعلوماتية ينمو بمعدّل 5,12 كل سنة في لبنان ولا تنمو معه نسبة المتخرجين فيه بسبب عدم ملاءمة التوجيه والإرشاد المهني في مؤسسات التعليم العالي مع متطلبات سوق العمل.

أما في قطاع الصحافة والإعلام فقد أوضح نوفل ضو، عضو نقابة أصحاب الصحف، أنه ليس هناك من نقابة للصحافيين بل هناك نقابتان واحدة للمحررين وأخرى لأصحاب الصحف، ما يدّل على عدم وجود مؤسسة ترعى شؤون الصحافيين والإعلاميين وتستطيع أن تفيد عن ما يجري في هذا القطاع الحيّ الذي يصدّر الكثير من أبنائه إلى دول مثل أوروبا وأميركا عامة والخليج بخاصة. وأضاف ضو بأنه وعلى

الرغم من عدم توافر إحصاءات رسمية، إلا أنه وبناء على خبرته يرى أن القطاع يمدّ المدينة الإعلامية في دُبي، ومحطات تلفزة أخرى مثل «العربية» و«الحرة»، وإذاعات مثل «مونتي كارلو» وغيرها، وصحفًا مثل الصحف الخليجية عموماً، بأعداد كبيرة من الصحافيين والإعلاميين الأكفياء.

يمكننا تلخيص كل ما تقدّم بما أورده «بين» و«دوكييه» و«رابوبورت» في دراسة لهم نشرت العام 2006 جاء فيها أن لبنان هو من بين الدول التي يُلحِق بها نزف الأدمغة أو هجرتها ضرراً كبيراً مقارنة مع الأردن مثلاً الذي تؤثّر هجرة الأدمغة عليه إيجاباً. وقد تسببت بإنقاص اليد العاملة الوطنية في لبنان بحوالى 104570 شخصاً، بينما تسبَّبت في الأردن بإنقاص مماثل قدره 28054 شخصاً. وكان وقع هذه الهجرة على القوى العاملة الكفوءة في لبنان هو (83527-) بينما هو في الأردن(7439+) ووقع هذه الهجرة على نسبة الكفوئين في لبنان هي % 3,8- وفي الأردن 0,7% [14].

إستنادا إلى ذلك، فإن هجرة الأدمغة في لبنان حالياً تدفعها أسباب محلّية وتجذبها حوافز إقليمية ودولية.

أبرز أسباب هجرة الأدمغة والكفاءات من لبنان؟

ليس هناك من سبب واحد لهجرة الأدمغة من لبنان، بل أن هذه الهجرة

14. M. Beine, F. Docquier and H. Rapoport, **"Brain Drain and Human Capital Formation in Developing Countries: Winners and Losers"**, Département des Sciences Économiques de l'Université Catholique de Louvain, Discussion Paper 2006-23, Revised Version, May 2006, [http://www.ires.ucl.ac.be/DP/IRES_DP/2006-23.pdf].

هي نتيجة تفاعل عدة عناصر ومسببات وعلى رأسها الأوضاع الأمنية والسياسية خصوصًا تلك التي لحقت بلبنان في السنوات السبع وثلاثين المنصرمة، والتي انعكست بدورها على الاقتصاد والاستثمار والتنمية المستدامة، وعلى خلق فرص عمل جديدة تتماشى مع التحصيل العلمي الحديث وتواكب التطور التكنولوجي العالمي. كذلك هناك أسباب مهنية مبنيّة في مجملها على عدم توافر قطاعات عمل لهذه الكفاءات العلمية، أو عدم توافر بيئة اجتماعية مدركة Socio-Cognitive Society يتفاعل فيها الفرد مع نظرائه ومع مجتمع المعرفة في الحقل نفسه، كذلك عدم وجود مراكز أبحاث لإشباع توق الكفؤ إلى الخلق والإبداع والمنافسة.إن أهم دوافع الهجرة في لبنان خصوصاً منذ بداية الحرب العام 1975 وحتى يومنا، تكمن في حالة غياب الأمن الإنساني الذي يشمل عدة مؤشرات منها:

- الأول يتمثّل في اللا-أمن الاقتصادي، ومقدار التغطية الرعائية للدولة، والمديونية العامة.

- الثاني هو في اللا-أمن السياسي الذي يعبِّر عن ذاته من خلال خرق الحقوق السياسية، وارتكاب الجرائم السياسية والعمليات الإرهابية، والفساد في الدولة ومؤسساتها، وانعدام الآليات الديمقراطية أو توقفها، وغيرها. وهناك أيضًا اللا-أمن الاجتماعي الذي يقاس من خلال الأمن الغذائي والصحي والبيئي، واللا-أمن الناتج عن النزاعات الإثنية أو الدينية إضافة إلى اللا-أمن الشخصي والمعنوي[15] . إن كل مصادر اللا-أمن هذه تتداخل فينتج عنها ما يسبب الهجرة.

وبرأينا فإن أهم دوافع الهجرة الحالية خصوصًا الدائمة منها تكمن في اللا-أمن السياسي الذي يؤثر تأثيرًا مباشرًا على الحركة الاقتصادية والاستثمار وتفعيل السوق وإنتاج الوظائف.

❖ الأسباب الأمنية والسياسية

وهذه في نظرنا أهم أسباب الهجرة اللبنانية القائمة. فعدم الاستقرار الذي عاناه ويعانيه لبنان منذ أكثر من خمسة وثلاثين عامًا - وقد مسَّ وما يزال، ليس أرزاق الناس وأرواحهم وحسب، بل حتى ثقتهم باستعادة لبنان سلامته ونشاطه ودوره - هو في جوهر الأسباب الأمنية والسياسية الدافعة. وتتلخَّص التهديدات الناتجة عن هذه الأخيرة بعدم الاستقرار السياسي الذي يعيق تطور السياسات، والتي يجب بدورها أن تواكب تطورات العصر في سن قوانين وأنظمة وتشريعات محفِّزة. هذا فضلاً عن انعدام الحقوق، وشيوع الفساد وانتشار الأسلحة والاغتيالات والحروب المستدامة والإرهاب. وهناك أسباب أخرى أيضاً مثل مفعول «الواسطة» - أي التدخل غير المشروع لصالح الشخص على حساب الكفاءة - والبيروقراطية المفرطة في إنجاز المعاملات الرسمية، فضلاً عن «المحسوبيات» والرشوة (البرطيل) وما شابه. كذلك فإن استحالة الوصول إلى مراكز المسؤولية أو على الأقل إلى مراكز تتناسب مع المستوى العلمي والخبراتي الذي بلغه الفرد، يسبِّب الشعور بالإحباط

15. "Human Development Report: New Dimensions of Human Security." 1994. November 18, 2006
[http://www.undp.org/reports/global/1994/en/default/cfm,UNDP]

واليأس من الأوضاع عموماً.

❖الأسباب الاقتصادية

هذه في مجملها ذات مصدر سياسي: عدم الاستقرار السياسي والأمني، وعدم التوافق بين الفرقاء في لبنان، وعدم تمكن الدولة من إصلاح الأنظمة، وعدم سنّ القوانين التي تساهم في تحفيز الاستثمار والمستثمرين في لبنان، وعدم خلق فرص عمل لاستيعاب الكفاءات واليد العاملة. يضاف إلى ذلك التفاوت بين طبقات المجتمع، وازدياد الفقر والبطالة والدين العام، وعدم وجود سياسة رواتب تتوافق مع درجة الاختصاص والخبرة، وتضخم نفقات الحياة المعيشية. وهذه كلها تساعد في دفع عجلة الهجرة.

❖ الأسباب الاجتماعية

منها الشعور بعدم الانتماء إلى المجتمع الذي تتآكله الآفات الاجتماعية والأخلاقية، من «الواسطة» إلى الرشوة، والأساليب التقليدية وغير الحديثة في التعامل، فضلاً عن عدم تمكن الفرد من الحصول على حقوقه دائماً لعدم توافر ظروف العدالة والشفافية باستمرار.

❖ الأسباب المهنية

تتمثل هي أيضا في الأمور الآتية: عدم إمكان تطوير الكفاءات الذاتية عبر متابعة التعلم في أثناء الوظيفة وعبر التدريبات، عدم توافر الدرجة

المطلوبة من الحرية الفكرية لتطوير الأفكار الجديدة، عدم التطابق بين درجات التعلّم والتطور المهني وعروض العمل والوظائف المتاحة. هذا فضلاً عن غياب البيئة القابلة Enabling Environment للبحث العلمي والتعاون العلمي التي توفر مقوّمات الإنتاج العلمي والاستقرار النفسي والمهني، ثم انعدام التوازن التعليمي وفقدان الارتباط بين التعليم وسوق العمل وخطط التنمية.

ما هي الأسباب المستقطبة أو الدافعة إلى الهجرة؟

إن الأسباب التي تدفع اللبناني إلى الهجرة تبدأ من عدم توافر فرص العمل في الوطن لتصل إلى سوء الظروف الأمنية والسياسية وفقدان عوامل الاستقرار بشكل عام، فضلاً عن عدم تطوير بعض القوانين والأنظمة والتشريعات، وقلّة الاعتماد على الكفاءة في التوظيف، وشيوع الفساد والرشوة. وهذا كله يعيق سهولة الوصول إلى مراكز المسؤولية، وإلى مراكز تتناسب مع المستوى العلمي والخبراتي الذي يحمله الفرد.

الأسباب الاقتصادية تؤدي أيضاً دوراً هاماً، من عدم توافر أنظمة وقوانين ترعى الاستثمار وتحفّزه، إلى جانب انخفاض التفاوت بين طبقات المجتمع واتساع دائرة الفقر، وارتفاع معدّل البطالة. زد على ذلك عدم توافر سياسة رواتب تتوافق مع درجة الاختصاص والخبرة.

يقابل الأسباب السياسية والأمنية والاقتصادية، أسباب أخرى اجتماعية مثل عدم الشعور بالانتماء إلى مجتمع فاعل، وندرة الأنظمة الاجتماعية والقضائية التي تحمي المواطن، وغياب فرص المنافسة

الإيجابية، وكذلك غياب سياسة المكافأة والترقي في المجتمع بحسب الجدارة والنشاط، وعدم احترام الحقوق والواجبات، وغياب الشفافية والضمانات الاجتماعية والصحية، وعدم وجود سياسة دعم في حال البطالة، ولا ضمان شيخوخة.

أما الأسباب المهنية الجاذبة فهي في مجملها فرص عمل متطابقة مع الاختصاص وبرواتب عالية، والريادة العلمية، والحرية الفكرية، وحماية الحقوق في الاختراع والنشر وما شابه، وتوفّر تكنولوجيا حديثة وثروات مادية ضخمة تمكّن الفرد من إجراء الأبحاث والتطبيقات، وفرص البحث العلمي، وإمكان التطور المهني على الصعيد الشخصي، وإمكان التدرج في الوظائف، وتواصل مع بيئة اجتماعية مدركة مبنية على المعرفة والخبرة اليومية، وتأقلم الفرد في المعرفة ما يساعد على الإبداع والخلق وتحسين الإنتاج.

تأثير الهجرة على لبنان

لا يمكننا قياس التأثير الكمّي لهجرة الأدمغة على لبنان، كما لا يمكننا قياس مدى مشاركة المهندسين أو الأطباء أو العلماء في وطنهم. إلا أنه بمقدورنا أن نقيس نمو الاقتصاد في لبنان في العقود السابقة ودور الأدمغة في هذا النمو. ومن مؤشرات هذا الأخير الاستثمار الأجنبي المباشر، سياسة الحكومة الضرائبية، دعم بعض القطاعات، والاستثمار في البنى التحتية إلى ما هنالك. كما أن معرفتنا بمقدار عجز الميزانية، والمديونية العامة، ونسبة التضخم، والنمو في قطاعي الصناعة

والزراعة، ونسبة الدخل الفردي ...تمكّننا من تحديد حالة الاقتصاد ومدى قوته أو ضعفه، كذلك تساعدنا معرفة مستوى التعليم ونسبة الأمية ونمو قطاع الخدمات والبطالة والفساد إلى ما هنالك، وحتى معرفة ديناميكية سوق العمل. فإذا ما طبّقنا هذه المعايير نجد أن النمو المتعسّر في لبنان على امتداد الظروف الصعبة التي مرّ بها منذ العام 1975، والمتواصل حتى الان، لم يكن ليوقف هجرة الأدمغة بل ليدفع أصحاب الكفاءات إلى البحث عن ملاذ لتثميرها.

لكن هذا ليس كل شيء. فللهجرة تأثيرات إيجابية أيضاً إضافة إلى تلك السلبية على صعيد الوطن والمجتمع والعائلة، ونراها كما يأتي:

1. التأثيرات الإيجابية

- أحدث الإحصاءات في التحويلات المالية إلى لبنان

إن إسهامات المهاجرين عامة هي نتيجة تفاعل الرأسمال البشري المهاجر مع ما تقدمه الدول المستقطبة من بيئة قابلة ودعم ومختبرات وإمكانات وتقنيات، ما يفسح المجال أمام المهاجرين لتحقيق اكتشافات علمية، أو المساهمة في تطوير أساليب حديثة في إدارة المؤسسات. وهي تنعكس إيجابًا على لبنان إن مباشرة أو بطريقة غير مباشرة. فمن بين الانعكاسات الإيجابية المباشرة تحسين سمعة العامل اللبناني، وزيادة الطلب عليه، والزيادة في التحويلات المالية من المهاجرين إلى أهلهم في لبنان. أما التأثيرات غير المباشرة فنشهدها في زيادة نسبة الرأسمال البشري اللبناني بعد عودة المهاجر مع ما يحمله من رأسمال مالي

وخبرات وتقنيات وعلاقات وتواصل، كما نلمسها في تحويل المهاجر العائد للمعلومات والمكتسبات الفكرية والاجتماعية إلى المواطنين اللبنانيين عبر التحادث والتعامل، ومنها مثلا المعلومات المتعلّقة بأمور الصحة والطب والبيئة.

أما أهم التأثيرات المباشرة فهي التحويلات المالية التي يوزّدها المهاجرون إلى أهلهم في الوطن الأم وقد قدّرت بحوالى 492,4 مليون دولار أميركي العام 2005, وهي لا تشمل الأموال المنقولة من قبل المهاجرين أو ذويهم أو أصدقائهم. وتساهم هذه التحويلات بنسبة 22,2٪ من الناتج المحلي الإجمالي بحسب منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي(OECD). ويحتل لبنان بعد الهندوراس المرتبة الثانية بين الدول في هذا المجال، كما يحتل المرتبة الأولى بين الدول في كمية التحويلات المالية بحسب السكان أي بمعّدل 1,377 دولار للفردالعام 2005 [16]. إن أهمية هذه التحويلات في الظروف اللبنانية القائمة تتجلّى من خلال النسب الآتية للتحويلات الإجمالية للعام 2005 ، والتي تساوي 20٪ من الواردات (Imports of Goods and Services) و301,41٪ من الاستثمار الأجنبي المباشر (Foreign Direct Investment) [17].

16. OECD Factbook 2007, page 267, [http://caliban.sourceoecd.org/vl=4753438/cl=11/nw=1/rpsv/factbook/12-04-03-g01.htm].

17. "Migrant Remittances to Regions Neighbouring the EU", February 2007,p. 90, [http://www.eib.org/cms/htm/en/eib.org/attachments/general/events/femip_conference_2007_tumpelgugerell_01_en.pdf].

غيتا ج. حوراني

التحويلات المالية الرسمية للبنانيين (ملايين الدولارات الأميركية)					
2000	2001	2002	2003	2004	2005
1.582	2.307	3.111	4.672	5.592	4.924

المرجع: Migration and Remittances Factbook, compiled by Dilip Ratha and Zhimei Xu, Migration and Remittances Team, Development Prospects Group, World Bank, [http://siteresources.worldbank.org/INTPROSPECTS/Resources/334934-1181678518183/Lebanon.pdf]

نلاحظ من هذا الجدول ارتفاع كميّة التحويلات المالية العام 2005 إلى أكثر من ثلاثة أضعاف ما كانت عليه العام 2000، ما يزيدنا يقيناً بان هذا الارتفاع هو في مجمله نتيجة للارتفاع في أعداد المهاجرين.

وعلى الرغم من أن التحويلات المالية الرسمية عالية بالنسبة إلى عدد المهاجرين اللبنانيين، إلا أنه يجب معرفة ثلاث نقاط مهمة في مسألة استمرارية التحويلات المالية على المستوى نفسه أو ارتفاعها. النقطة الأولى، هي في تبيان تغيّر التحويلات المالية للمهاجرين من حيث الكميّة وتواترها واستعمالها في البلد الأم.

كما أننا نلاحظ أن التحويلات تمرّ بثلاث مراحل [18]:

- مرحلة الوصول والتي تستمر لمدة سنة أو سنتين، ويسعى المهاجر خلالها لتركيز وضعه في المهجر على الرغم من إرساله بعض التحويلات المالية، إلا أن هذه التحويلات تكون في معظم الأحيان قليلة من حيث الكميّة والتواتر.

- مرحلة بداية الاستقرار، بين السنة الثانية والخامسة للوصول، والتي يكون فيها راتب المهاجر قد ارتفع، هي المرحلة التي يرسل فيها تحويلات مالية أكبر كميّة وأكثر تواتراً.

- مرحلة الترسّخ، وفيها يأخذ المهاجر في بناء موجوداته في المهجر، وتتمثّل في شرائه منزلاً أو ما شابه. إلا أنه وعلى الرغم من استمرار

18. **"The Role of Remittances in Leveraging Sustainable Development in Latin America and the Caribbean"**, Testimony of Dr. Elisabeth Ryune, Senior Vice President for ACCION International before the Subcommitte on Domestic and International Monetary Policy, Trade and Technology of the Committee on Financial Services, U.S. House of Representatives, March 7, 2007, p. 3. [http://www.accion.org/file_download.asp?f=32].

إرساله التحويلات المالية، فان مبالغها تنخفض عمّا كان يرسله في المرحلة المتوسطة لهجرته.

ويختلف سلوك المهاجر الأول بالنسبة إلى التحويلات المالية عن الأجيال التالية. ولقد أثبتت الدراسات أن التحويلات المالية تتراجع بشكل ملحوظ مع الجيل الثاني [19]، وتنقطع نهائياً مع الجيل الثالث للمهاجرين [20]. وهذا يعني أن التحويلات المالية ليست دائمة، وأنه إذا ما أردنا أن نبقيها على مستواها أو أن نزيد من نسبتها فعلى الهجرة ان تستمر (Replacement of Migration) وأن يرتفع عدد طالبيها.

وهنا نصل إلى النقطة الثالثة والمهمة والتي نختصرها بسؤال: هل أن هذه التحويلات المالية تفوق قيمتها قيمة الاستثمارات التي استثمرها الوطن والمجتمع والعائلة في أصحاب الأدمغة الذين هاجروا؟ فإذا ما أخذنا بعين الاعتبار تكلفة تربية كل واحد من أصحاب الأدمغة هؤلاء وتعليمه، الذي افترض الدكتور أنيس أبي فرح قدرها مائة ألف دولار (100 ألف دولار) تضاف إليها الخسارة الاجتماعية الديموغرافية الحاصلة بفعل هجرة الشخص، فيكون الخاسر الكبير هو الوطن، ولا سيّما أن لبنان بلد تهاجر إليه اليد العاملة العربية والآسيوية والأفريقية وتحوّل من رواتبها إلى بلدانها تحويلات مالية تتقارب من حيث الكمّ مع تلك التي يرسلها المهاجرون اللبنانيون إلى ذويهم. فالتحويلات المالية

19. Jørgen Carling, Cape Verde: **"Towards the End of Emigration?"**, Migration Information Source, November 2002, [http://www.migrationinformation.org/Profiles/print.cfm?ID=68].

20. Louis DeSipio, **"Sending Money Home...For Now: Remittances and Immigrant Adaptation in the United States"**, Inter-American Dialogue, January 2000, [http://www.thedialogue.org/publications/DeSipio.asp]

الصافية للبنانيين لم تزد عن 691 مليون دولار العام 2005 مثلاً، بعد حسم التحويلات الصادرة من قبل العمالة الأجنبية في لبنان والتي قدرت ب4,233 مليون دولار من التحويلات الواردة المقدّرة بـ 4,924 مليون دولار[21].

وعلى الرغم من أن هذه التحويلات لا تثمّر في أعمال أو مشاريع إنمائية أو استثماريةً لكي تخلق فرص عمل وتؤدي إلى تطور الاقتصاد، فان الجزء الأكبر منها ينفق لتأمين ظروف معيشية أفضل لذوي المغتربين، وفي تأمين الدراسة والطبابة. كما ان جزءًا منها يوضع في حسابات التوفير وآخر يوجّه إلى قطاع العقارات، فتدوّر هذه التحويلات الحركة الاقتصادية في القطاع الاستهلاكي.

❖ التحويلات البشرية

ليس كل ما يحوّله المهاجر هو المال فحسب، فهناك تحويلات بشرية ينقلها المهاجر إلى ذويه وأقاربه وأصدقائه، أو يجلبها معه عند عودته وتشمل المهارات والإمكانات الشخصية والخبرات واللغات والتقدم في طرق التفكير.

❖التحويلات الاجتماعية

تشمل هذه التحويلات القيم والهوية وقواعد السلوك والتصرف والثقة

21. Dilip Ratha and Zhimei Xu, "**Migration and Remittances Factbook**", Migration and Remittances Team, Development Prospects Group, World Bank, [http://siteresources.worldbank.org/INTPROSPECTS/Resources/334934-1181678518183/Lebanon.pdf]

وطرق التواصل بين الفرد والآخرين، وبين الفرد والمجتمع، إلى جانب احترام القوانين، واحترام البيئة، والتقدم في معرفة الأشخاص وفي الاتصالات والمعارف. ويمكن الإشارة هنا إلى الدور الذي يضطلع به المهاجرون في قطاع السياحة، وفي تفعيل تجارة السلع المحلية، أو السلع ذات الخصوصية اللبنانية مثل الحلوى والمأكولات والنبيذ، إلى جانب مساندة ما يعتقدونه مناسبًا للبنان سياسيًا بتفعيل دور اللوبي في عواصم القرار وفي تأمين المساعدات والإغاثة في أثناء الأزمات والمصائب.

2 - التأثيرات السلبية

أما الآثار السلبية لهجرة الأدمغة فمنها تلك التي تؤدي إلى توسيع الهوة بين البلدان المتقدمة والنامية، كما هو الوضع في لبنان مثلاً، حيث أن هجرة الأدمغة والكفاءات تعطي الدول المتقدمة فوائد كبيرة ذات مردود اقتصادي مباشر، مقابل خسارة صافية للدول النامية التي هاجر منها أصحاب الخبرات والكفاءات، خصوصًا في ميادين التقنيات والاختراعات والتطور الطبي والكتابة... (وأكبر دليل هو ما آل إليه د. ميشال عبيد الذي اكتشف الجينة التي تساعد نظام المناعة في جسم الإنسان على محاربة مرض السرطان). وعلى الرغم من أن لهذا الاكتشاف فائدة للبشرية إلا انه سيساعد الدكتور عبيد في حياته العملية، وسوف يكون له مردود مادي كبير على فرنسا التي سوف تستفيد من اكتشافه العلاجي ماديًا ومعنويًا.

ولا يمكننا هنا سوى تكرار ما بات يعرف عن ثروات لبنان الطبيعية والتي تتقدمها الثروة البشرية. هذه هي الثروة التي يخسرها لبنان عبر نزف الأدمغة من جهة، وعبر عدم إدارتها وتثميرها بشكل بناء ورؤيوي.

❖ التأثيرات الديمغرافية

تبيّن أن 28,4٪ من اللبنانيين الذين هاجروا بين العامين 1975 و1996 راوحت أعمارهم بين 20 و43 سنة، وأن 28,1٪ منهم راوحت أعمارهم بين 35 و49 سنة وذلك بناء على دراسة الدكتور أنيس أبي فرح[22]. كذلك أوردت دراسة الجامعة اليسوعية أن 63,7 % من المهاجرين بين 1975 و2001 هي من فئات الشباب الذين تراوح أعمارهم بين 25 و 44 سنة [23]. أفضت الدراسة التي قمنا بها بين أيلول/سبتمبر وكانون الثاني/يناير من العام 2006 إلى أن 62,5٪ من الذين تراوح أعمارهم بين 21 و30 سنة، و56,5. من الذين تراوح أعمارهم بين 31 و40 سنة يريدون الهجرة، ما يدّل على أن الهجرة تطال الشباب الذين يعوّل عليهم ليس فحسب في تفعيل الحركة الاقتصادية بل أيضًا في تفعيل الحركة الديموغرافية عبر التزاوج والإنجاب. يدل كل ذلك على أن الهجرة هي خطر متواصل آخر يحدق بلبنان. وهذا الخطر هو واحد لكن له وجهين: الوجه الأول هو في انعدام توافر نسبة الشباب التي تساعد لبنان على المنافسة الاقتصادية وعلى التنمية المستدامة، والوجه الثاني

22. أبي فرح، المرجع السابق، ص 6.
23. Kasparian, page 45.

هو في انخفاض نسبة الشباب بحيث يصبح الهرم العمري في لبنان ما دون العشرين وما فوق الخامسة والستين، ما يؤثّر سلبًا على تمويل صناديق الطبابة والشيخوخة والتعليم والمساعدات الاجتماعية. فالأجيال الشابة هي التي تعمل وتموّل الطفولة والشيخوخة، وإذا ما تضاءلت نسبة الشباب تتضاءل معها التمويلات فينتج عن ذلك انخفاض في إمكانات التجاوب مع متطلبات هذه الفئات من المواطنين.

مما لا شكّ فيه أن أولئك الذين يدعمون التحويلات المالية ويفرحون بكميتها يغفلون نقطتين أساسيتين هما أن الهجرة الدائمة تفقد لبنان بنيته الديموغرافية الشابة، كما ستفقده أيضا إنتاج الفئة المادية والمعنوية والديمغرافية من المواطنين أي الأطفال الذين سيولدون خارج الأراضي اللبنانية.

التقرير الذي أعدته دائرة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمم المتحدة يعيد النظر في الإحصاءات المنشورة العام 2006، ويشير إلى أن عدد سكان العالم سيزيد بمقدار 2,5 مليار نسمة في غضون السنوات الثلاث والأربعين المقبلة، وسيرتفع من 6,7 مليارات نسمة (هذه السنة 2007) إلى 9,3 مليارات العام 2050. وستحصل هذه الزيادة المأسوية في البلدان الأقل نمواً بشكل أساسي. وفي الوقت نفسه لن يتغير تقريباً تعداد سكان البلدان الغنية والذي يناهز 1,2 مليار نسمة اليوم، بل سيسجل تدنيًا. إلا أن هذا التدّني سيعوّض عنه باستقطاب 2,3 مليون مهاجر سنويًا. بمعنى آخر، تحتاج الدول المتقدمة إلى 3,2 مليون شخص سنويًا للتعويض عن حاجتها من القوى البشرية.

وبسبب التأثير الناجم عن تراجع الخصوبة وارتفاع معدلات طول العمر سيزداد عدد البلدان التي تنحو شعوبها إلى الشيخوخة: فنصف الزيادة المتوقعة لعدد السكان على الصعيد العالمي سيتمثل بارتفاع عدد الأشخاص الذين تفوق أعمارهم الستين عامًا، ما يعني بأن الدول ذات الخصوبة المتدنيّة لدى شعوبها سوف تكون مجبرة على استقطاب مهاجرين إليها بأفضل الشروط المتوافرة عندها. هذا سيحصل بشكل حتمي إلا إذا تكاتفت الدول المصدّرة للمهاجرين كي تحمي نفسها، أولاس من إفراغ مجتمعها من العنصر الشاب ومن الأدمغة، وثانياس من محاولة تصدير هذه الموارد البشرية بأفضل الشروط والمكتسبات.

❖ التأثيرات الأخرى

يمكننا هنا الإشارة إلى تأثيرات بعض الكفاءات على العرض والطلب. فبناء على مقابلات أجريناها مع عمداء في جامعة سيدة اللويزة، ومع مسؤولين في النقابات ومع أصحاب أعمال، فإن نخبة المتعلمين وذوي الخبرة في مجالات الهندسة والمعلوماتية والتصميم التصويري والتسويق والاتصالات، قد هاجرت، ما يسبب صعوبة للمؤسسات العاملة في لبنان على استقطاب هذه الكفاءات. كذلك هناك تأثيرات على الاقتصاد والتنمية من حيث فقدانها لمردود الملكية من الاختراعات والبراءات التي تدرّ أموالاً طائلة على الدول التي تتم فيها. ويتأثر الاقتصاد والتنمية مباشرة بفقدان الأدمغة والعنصر الشاب في الوطن فيتدنّى النمو ويتراجع الإنتاج ويزداد التضخم وتتراجع المنافسة والتصدير، خصوصًا

وأن الاقتصاد اليوم يقوم، ليس، فحسب، على المنافسة التكنولوجية، بل أيضاً على المنافسة في استقطاب هذه الأدمغة التي تطور التكنولوجيا. فالإنسان ما يزال هو الركن الأساسي للاقتصاد.

ماذا يعني حدوث هجرة أدمغة من لبنان؟

يعني ذلك أولاً ان لبنان يستثمر كثيراً في الموارد البشرية، وأن الهجرة تطال اللبنانيين الذين هم في السن الأكثر إنتاجاً (24 - 45)، وأن المتخرجين اللبنانيين من أصحاب الكفاءات هم على المستوى العالمي والإقليمي لجهة قدراتهم العلمية، وأن لبنان يتمتع بموارد بشرية عالية، وأن هذه الموارد لديها رأسمال اجتماعي وبشري تستطيع من خلاله إيجاد توظيفات خارج لبنان وحتى خارج المنطقة وبرواتب منافسة. يعني ذلك أيضاً أن هناك انفتاحاً في لبنان، وأن هناك حرية في التحرك والتنقل. كما يعني ذلك أيضًا أن هناك هوة بين السياسات التعليمية وحاجات سوق العمل، وأن التحويلات المالية للبنان في ازدياد، وأن هناك نقصاً في الموارد البشرية لتلبية السوق المحلية اللبنانية، وأن هذه الهجرة عندما تصبح دائمة تفقد لبنان الأجيال التالية (أي عندما يتزوج أصحاب هذه الأدمغة ويستقرون في بلدان المهجر ينجبون الأطفال في البلدان التي قد هاجروا إليها). وليس خفياً على أحد أن كندا مثلاً تفضّل هجرة العائلة النواة أي العائلة الشابة المكوّنة من رجل وامرأة من دون أطفال، أو المؤلفة من زوج وزوجة وطفل أو اثنين فقط، وذلك لزيادة عدد سكانها من العنصر الشاب في سن الخصوبة، ومن الأطفال.

كيفية كبح هجرة الأدمغة والكفاءات؟

بينما تسعى الدول المتطورة لاجتذاب الأدمغة من الدول الأخرى، تحشد الدول المتقدمة جهودها للمحافظة على أدمغتها وعلى وضع حوافز لعدم هجرتها. ففي بريطانيا مثلاً قامت الحكومة باستيراد التكنولوجيا من الولايات المتحدة لتحفيز علمائها على البقاء فيها وعدم الهجرة[24] ، أما في الصين فلقد وضعت سياسة تجبر أصحاب الإجازات الجامعية على العمل لمدة خمس سنوات داخل البلاد، أو «افتداء» شهاداتهم بـ6,000 دولار تُدفع للسلطات المعنية [25]. أما في أوروبا، فقد أُقرّت في اجتماعات المجلس الأوروبي المتعاقبة (لشبونه 2000، ستوكهولم 2001، برشلونه 2002 وبروكسل 2003) سياسة زيادة مخصصات الأبحاث بنسبة 3% من الناتج المحلي الإجمالي، وذلك للحيلولة دون هجرة أدمغتها، وكي تعيد استقطاب الأدمغة الأوروبية التي هاجرت، وتجذب الأدمغة من باقي الدول بما فيها الولايات المتحدة الأميركية [26] . أما الهند، والتي كانت قد فقدت الآلاف من أدمغتها، فقد اعتمدت أولاً إنشاء وزارة لشؤون الهنود المقيمين في الخارج، بهدف التواصل مع المهاجرين وتسهيل مشاركتهم على مستوى أكبر في حياة الهند الاقتصادية، ومساعدتهم كما العائدين منهم حيث لا يعوزهم التنقل بين إدارات الدولة والوقوف في الصفوف

24. Siamak Faridani, **"Brain Drain"**, Pitch Up, 2005, p. 4 [http://eml.ou.edu/siamak/braindrain/BrainDrain.pdf].

25. المرجع السابق ص 4.

26. Pierpaolo Giannoccolo, **"Brain Drain Competition Policies in Europe: A survey"**, February 2005, p. 4, [http://amsacta.cib.unibo.it/archive/00001755/01/534.pdf]

الطويلة واختبار البيروقراطية وغيرها من العوائق، فيستطيعون تأدية كل حاجاتهم الإدارية والاستثمارية في هذه الوزارة، حتى أن الدولة الهندية بدأت السماح بالجنسية المزدوجة، ما دفع بالكثيرين من الهنود المغتربين إلى العودة مع المليارات من الدولارات، يستقطبهم أيضًا وضع اقتصادي مزدهر وبيئة مضيافة للاستثمار والأعمال، وفرح كبير بأنهم عادوا إلى وطنهم وإلى عائلاتهم.[27] وأما في الدول النامية مثل أثيوبيا وكوريا الشمالية وجنوب أفريقيا فلقد شُرِع أيضا باتباع سياسات تساعد على الحدّ من هجرة الكفاءات العالية. وإذا ما استمرّت هذه السياسات بالتصاعد، فلسوف نرى منافسة حادة بين الدول لاستقطاب هذه الثروات البشرية، ما يعني ارتفاع أثمان هذه الكفاءات وإفادة تلك الدول التي أعدّت نفسها بشكل منظّم وجدّي لكي تدخل سوق المنافسة.

هذا في العالم، أما في لبنان، فمعلوم أن السوق اللبنانية لا تستوعب العمالة اللبنانية وذلك لارتفاع أعداد الخرّيجين الجامعيين وضيق سوق العمل. كما نعلم أن العولمة أفسحت في المجال أمام كل من يرغب في الهجرة إلى حيث يجد عملاً مؤاتياً لطموحاته وكفاءته أياً كان البلد. ونعلم من تعاطينا اليومي مع المهاجرين ومن الدراسات[28] العديدة عن

27. Forum International for Ethiopians Living in Diaspora, (FIELD),"**Transforming Brain Drain Into Brain Gain**, Final Report", Part I, p.4, January 14, 2005, [http://www.aheadonline.org/thepotentialwithin.pdf].s

28. Guita Hourani and Eugene Sensenig-Dabbous. "**Insecurity, Migration and Return: The Case of Lebanon Following the Summer 2006 War**", A study published electronically by the Euro-Mediterranean Consortium for Applied Research on International Migration (CARIM), [http://www.iue.it/RSCAS/e-texts/CARIM-RR2007_01_Hourani&Sensenig.pdf] and Guita Hourani, "**The Impact of the Summer 2006 War on Migration in Lebanon: Emigration, Re-Migration, Evacuation, and Returning**", paperback. Published by the Lebanese Emigration Research Center, NDU Press, 2006. ISBN 9953-457-55-7.

المهاجرين اللبنانيين وتواصلهم مع وطنهم، أن الكثيرين منهم يرغبون في العودة إلى لبنان بعد اكتساب الخبرة من الخارج وذلك لإعادة جمع شملهم بعائلاتهم. نحن ندرك تماماً أنه ليس باستطاعتنا إيقاف الهجرة، لكننا قادرون على إدارتها. وأكثر من ذلك، فهذه الطاقات الخلاقة، وإن لم تعمل في حقل تخصصها ومستواها العلمي في الوطن، تصبح حقاً نوعاً واضحاً من «هدر الأدمغة» Brain waste. أليس بقاء هذه الأدمغة في لبنان عاطلة عن العمل، أو اضطرار أصحابها إلى ممارسة أعمال خارج نطاق اختصاصها، هو أيضاً نزف للأدمغة؟ فمتى إذن يصحّ الكلام على نزف الأدمغة، أهو عندما تكون تلك الأدمغة مهدورة وهي في الوطن، أم عندما تهاجر وتستفيد منها دول أخرى؟ في رأينا، أننا في البلدان العربية خصوصًا، نتكلم على هجرة الأدمغة عندما نخسر أصحابها لصالح دول أخرى تفيد منها وتؤمن لها بيئة للإبداع والمنافسة، إلاّ أننا نفعل القليل لإبقاء تلك الأدمغة عندنا وتأمين البيئة المناسبة لها لكي تكبر فينمو معها المجتمع ويعظم الوطن.

وعلى الرغم من كل ذلك، هناك عدة وسائل للحدّ من هذه الهجرة من لبنان هي:

أ - استعادة لبنان سلامه واستقراره وأمنه واعتماد سياسات رؤيوية من خلال:

- معالجة الوضع الأمني والسياسي، ومن ثم استحداث القوانين وتطويرها واعتماد الشفافية في المعاملات الرسمية والتوظيف؛
- تشجيع الجامعات على تنويع برامجها، وتشجيع الطلبة على دخول

برامج تقنية عالية وليس وحسب الحصول على دراسات جامعية ليس لها سوق عمل أو أنها أكبر من قدرة سوق العمل اللبنانية على استيعابها؛

- تمويل مراكز أبحاث خاصة وتشجيع التميّز والأفكار الجديدة والاختراعات، وإعطاء المنح للاختراعات والأعمال الرائدة، وحماية البراءات؛

- تمويل دراسات وإتباع سياسات لتكافؤ التعليم مع فرص العمل؛

- تكوين جمعيات علميّة ونقابات فاعلة وشفافة لاستيعاب أصحاب الأدمغة وحمايتهم ضمن عملهم وتذليل العوائق المهنية؛

- تأسيس مركز معلومات حول المهن (Career Information Center) يساعد الطالب في تحديد مساره الدراسي والمهني؛

- تمويل كلفة التدريب عبر تقديم قروض ميسّرة للطلاب في القطاعات التي عليها طلب كثير، لزيادة عدد الكفوئين، لتواصل السوق المحلية تناول حاجتها من هذه الكفاءات و تصدير الفائض؛

- تسهيل دفع أقساط هذه المنح القروض من قبل الطلاب الذين حصلوا عليها وهم يعملون خارج الوطن؛

- تطوير حوافز، أكان ذلك من خلال سياسات معينة أم من خلال برامج محددة تساعد صاحب الكفاءة على العودة بعد السنوات المحددة للهجرة؛

- العمل على خلق فرص للعمل وتمويل دراسات ومختبرات لتشجيع الأبحاث.

ب - عدم الحدّ من حريّة التحرّك أو التنقّل

إن إطلاق حرية السفر والعودة (Freedom of Mobility) هي ضرورة حتمية إذ لا يمكن إيقاف نزف الأدمغة أو هجرتها من لبنان بالحدّ من حرية التحرّك أو التنقّل والسفر، لان هذه الحريّة هي من مسلّمات حقوق الإنسان التي تحظى باحترام كبير في لبنان.

ج - عدم فرض الضرائب على التحويلات المالية.

لا يمكننا إيقاف هذا النزف بفرض الضرائب على التحويلات المالية للمهاجرين بهدف عدم منح المهاجر حجة أخرى للبقاء خارج الوطن نهائياً، أو دفعه إلى الامتناع عن إرسال تحويلات مالية لأهله بل العمل على استقدام من تبقى منهم ضمن إطار جمع الشمل. إن لمثل هذه السياسات تداعيات أقلّها الهجرة الدائمة وفك الارتباط بالوطن. ولقد أعيد النظر في هذه السياسة في عدة بلدان منها بنغلادش التي أعادت إعفاء تحويلات المهاجرين من الضرائب العام 2000 [29].

❖ إدارة الهجرة

تسعى كل دولة إلى اعتماد خطط تناسبها في خفض نسبة هجرة الأدمغة وحتى في استعادة البعض من مهاجريها. فالعديد منها مثلاً زاد مخصصات البحث العلمي، مثل بريطانيا وأستراليا وتايوان. غير أن

29- Tasneem Siddiqui, "Efficiency of Migrant Workers' Remittance: The Bangladesh Case, 2004", [http://www.samren.org/Research_Papers/doc/ADB%20Remittance%20Study.pdf].

الفليبين اعتمدت إدارة مواردها البشرية كاستراتيجية مقصودة للحدّ من هجرة أدمغتها، ولهذا أسست مؤسستين تعنيان بذلك، الأولى هي مديرية التوظيف الخارجي و الثانية مديرية شوؤن العاملين في الخارج. ومن خلالهما سعت للتواصل مع مهاجريها ونجحت عبر إشراكهم في استراتيجية التنمية الوطنية والسياسة الاقتصادية في تحفيزهم على أن يكونوا شركاء لها في المسائل الوطنية والتنموية والاقتصادية. والفليبين التي تعتبر النموذج المثالي في هذا المجال، والتي تحذو حذوها دول أخرى، سعت إلى عقد معاهدات عمالة ثنائية مع العديد من الدول في آسيا والشرق الأوسط وأوروبا حيث يوجد مهاجروها، كما أبرمت مذكرات تفاهم حول اليد العاملة، الاقتصاد، التجارة، والتعاون التقني مع هذه الدول كجزء من اعتمادها تصدير كفاءاتها ضمن استراتيجية اقتصادية [30].

ويمكن للبنان (بل ينبغي عليه) أن يستفيد من خبرات دول أخرى خصوصاً الفليبين في رسمه سياسات للحدّ من هجرة أدمغته وللإفادة أكثر من هذه الثروة البشرية التي يتحلّى بها. وفي رأينا أن أكثر السياسات نجاعة للبنان في المرحلة الراهنة والمرحلة المنظورة هي إدارة هجرة الأدمغة والكفاءات كثروة من الثروات المعدّة للتصدير، وذلك بتأسيس مؤسسة مستقلّة لإدارة الثروة البشرية اللبنانية (Head

30. D. Addy, B. Wijkström and C. Thouez, "**Migrant Remittances – Country of Origin Experiences: Strategies, Policies, Challenges and Concerns, The International Migration Policy Programme**" (IMP)London 9-10 October 2003, p. 19-20, [http://www.livelihoods.org/hot_topics/docs/REMITPAPER.doc].

Hunting Organization) تعمل بمنطق المؤسسات الخاصة وباستراتيجية النجاح والربح نفسها، فتقوم بإحصاء الثروة البشرية اللبنانية من خلال إنشاء قائمة بيانات بالتعاون مع الجامعات والمعاهد العاملة على الأراضي اللبنانية، وكذلك مع المؤسسات اللبنانية في المهجر (مثل مؤسسة «المهندسون اللبنانيون-الأميركيون» و«المؤسسة العالمية لجراحي الأعصاب» وغيرها)، ثم تعمد إلى تخمين ثمن تشغيلها وعرضها على الجهة التي هي بحاجة إليها، وتقييم حاجة السوق المحلية، وإيجاد أماكن لتصدير الكفاءات الفائضة عن السوق المحلّية، ومراقبة الحاجة المحليّة والعالمية للكفاءات، وتعديل السياسات التعليمية وسياسات تصدير الموارد البشرية للاستجابة لمتطلباتها، وعقد اتفاقات مع دول، وإبرام عقود مع مؤسسات تهمّها هذه الثروة، لتصديرها لمدة تراوح بين 5 و7 سنوات مقابل قيمتها المادية في السوق العالمية. وبذلك يفيد الوطن ويُحمى المهاجر.

أما في الوضع الحالي، فلا حماية أبداً للأدمغة اللبنانية، فهي تصدّر بشروط بعضها غير ملائم وينطوي على ظلم إن من حيث شروط العمل أو الراتب أو شروط تأشيرة العمل والتعهدات والكفالات المالية، ولا يكون للمهاجر من مرجع أو مؤسسة تحميه، خصوصاً وأن الجميع يعي وضع لبنان ويعلم بأن الظروف القاسية في الوطن أدت إلى الهجرة القسرية لأبنائه، وأنهم مجبرون على القبول بشروط غير مناسبة بسبب ذلك.

أما المكاسب التي يمكن للبنان أن يجنيها كمصدّر للأدمغة من خلال

إدارته لها فهي جمّة، ومن بينها زيادة في نسبة التحويلات المالية لأن المهاجر الذي يهاجر لمدة تراوح بين 5 و7 سنوات لا يستثمر على المدى الطويل في البلد المضيف/المستقطب، فمثلاً هو لن يشتري منزلاً، وتحويلاته المالية ستزداد لكونه سيعود إلى وطنه بعد هذه المدة. هذا عوضًا عن أمور أخرى مثل عدم تفريغ لبنان من كفاءات معينة هو بحاجة إليها، بل اعتماد خطة لتصدير الكفاءات الفائضة، ودرس إمكان وضع خطة لزيادة في التحويلات البشرية والاجتماعية بعودة هذه الأدمغة مع ما اكتسبته في أثناء خبرتها لتثميرها في لبنان على الصعيد الشخصي والاجتماعي والوطني.

خاتمة

مما لا شك فيه أن المهاجرين أصحاب الأدمغة والكفاءات قد ساعدوا بل كانوا عاملاً فاعلاً في تطور الدول المتقدمة. فالأدمغة المهاجرة التي استوعبتها الدول المضيفة ساعدتها على أن تكون في الطليعة في مجال العلوم والتكنولوجيا والطب والهندسة والعلوم الاجتماعية وغيرها. هذه الأدمغة أعطت الولايات المتحدة ثلاثين إسماً في هذه المجالات وأكسبتها نسبة عالية من الجوائز العالمية ومنها الجائزة الأكثر اعتباراً في العالم (جائزة نوبل - حيث أن الولايات المتحدة نالت أعلى نسبة من جوائز نوبل في مختلف العلوم والمباحث). غير أن الوطن الأم لهذه الأدمغة أفاد بطريقة غير مباشرة من الاختراعات والتطورات التي أنجزها أصحاب

هذه الأدمغة الذين صدّروا إلى الخارج. لكن ذلك لا يكفي، ففي الوقت الذي يُهجّر المواطنون اللبنانيون، تسعى دول كثيرة وفي مقدمها الولايات المتحدة وكندا وبريطانيا ودول أوروبية أخرى بكل ما أوتيت من قوة لوضع استراتيجيات وسياسات لاستقطاب الأدمغة والمهاجرين الكفوئين وللحدّ من الهجرة العامة التي لا تتناسب مع خطط تنميتهم وتطورهم. وعليه فان الدول النامية المصدّرة لهذه الأدمغة والكفاءات يجب أن تحذو حذو هذه الدول بوضع إستراتيجيات وسياسات للإفادة من هذه الثروات التي تتمتع بها وإفادة مواطنيها عبر إبرام اتفاقيات وعقود توفّر أفضل شروط العمل لمواطنيها. وعلى المعنيين في لبنان التعامل مع الواقع بكل وعي وبتخطيط ذكي ومستقبلي. وإذا كان اللبناني الكفوء مطلوباً بشدة من الخارج، فعلى الدولة تسهيل درب هجرته ليحقق الفائدة القصوى المرجوّة ويتمتع بالحماية المناسبة. وكذلك ينبغي على الدولة أن توضّح لمن يعنيه الأمر من مواطنيها أن الهجرة هي «خيار» لكنها ليست استراتيجية التنمية الرسمية. كما على لبنان أن يتخطى حالة البكاء على الأطلال ونعي هجرة الأدمغة فيه، والعمل على الإفادة من موارده البشرية وتكريس الفائض منها سلعة للتصدير، فينتقل من هجرة الأدمغة إلى تصديرها.

مراجع

•Docquier, F. and A. Marfouk, **"International Migration by Educational Attainment (1990-2000)" – Release 1.1"**, updated version of Release 1.0, World Bank Policy Research Working Paper, n. 3382 published in August 2004, March 2005.

•Akl, E. et All. **"Graduates of Lebanese Medical Schools in the United States: An Observational Study of International Migration of Physicians,"** BMC Health Services Research, 2007, 7: 49 [http://www.biomedcentral.com/1472-6963/7/49].

•Akl, E. et All. **"Why Are You Draining Your Brain? Factors Underlying Decisions of Graduating Lebanese Medical Students to Migrate.** Social Science and Medicine, 2007, 64:1278-1284.

•C. Osden & M. Schiff (eds). **"International Migration, Remittances and the Brain Drain"**, World Bank and Palgrave Macmillan, Washington, D.C. 2005.

•Fatfat, M. **"The Migration of Lebanese Professionals to the U.S.: Whey they Left Lebanon and why They Are Staying in the U.S."**, Ph.D. dissertation submitted to the Graduate Faculty of Education in partial fulfillment of the requirements for the degree of Doctor of Philosophy, University of Pittsburgh, 1998.

•Hourani G. and E .Sensenig-Dabbous. **"Insecurity, Migration and Return: The Case of Lebanon Following the Summer 2006 War".** CARIM Research Reports Series No. RR2007/01, Robert Schuman Centre for Advanced Studies, San Domenico di Fiesole (FI): European University Institute, 2007. Study published electronically by the Euro-Mediterranean Consortium for Applied Research on International Migration (CARIM), [http://www.iue.it/RSCAS/e-texts/CARIM-RR2007_01_Hourani&Sensenig.pdf].

•Hourani, G. **"Emigration, Brain Drain and Remittances: Sample of the Public Discourse in Lebanon"**, unpublished paper presented to the Florence Summer School on International Migration, September 2005.

•Hourani, G. **"Emigration, Transnational Family Networks, and Remittances: Overview of the Situation in Lebanon,"** Mediterranean Forum on Migrations A Challenge for the City: Integration, Security

and quality of Life in the Mediterranean Area, The Institute for Mediterranean Studies, University of Lugano, Lugano, Switzerland, September 30 – October 1 2005. Paper published on [http://www.ism.unisi.ch/forummigrazioni06.pdf].

•Kasparian, Ch. **"L'Entrée des Jeunes Libanais dans la Vie Active et l'Émigration des Libanais depuis 1975"**, Vol. III, Presses de l'Université Saint Joseph, 2003

•Mullan, F. **"The Metrics of the Physician Brain Drain,"** The New England Journal of Medicine, No 353, Issue 17, 27 October 2005, pp. 1810-1818.

•Özden, Ç. **"Brain Drain in Middle East & North Africa: The Patterns under the Surface,"** UN expert group Meeting on International Migration and Development in the Arab Region, Population Division Department of Economic and Social Affairs, United nations Secretariat, Beirut 15-17 May 2006.

•Theodory, G. **"Career Planning in Lebanon's Secondary Schools"**, in The Arab Brain Drain, Proceedings of a Seminar Organized by the Natural Resources, Science and Technology Division of the United Nations Economic Commission for Western Asia, Beirut 4-8 February 1980, Edited by A.B. Zahlan, Ithaca Press, London, 1981, pp.85-101.

❖ أبي فرح، انيس، «**السكان والبطالة والهجرة في لبنان** 1982-2001»، منشورات الجامعة اللبنانية قسم الدراسات الإحصائية، رقم 4، بيروت 2005.

❖ الاتحاد البرلماني العربي، «**مذكرة الأمانة العامة حول جوهر الأدمغة العربية: وضع سياسة واضحة لاستيعاب الكفاءات العربية والحد من هجرتها إلى الخارج**»، مجلة البرلمان العربي، السنة الثانية والعشرون، العدد82، كانون الأول 2001،
www.arab-ipu.org/pucblications/journal/v82/memobrain.html

إستراتيجيا الأمن الجماعي ما بين تعدد الأقطاب والقطب الواحد

د. أحمد عَلّو*

عام

يكمن مضمون الأمن الجماعي في الحيلولة دون تغيير الواقع الدولي، أو الإخلال بأوضاعه، والعلاقات فيه ، أو تبديلها بما يلائم مصالح دولة ما ، وذلك باتخاذ إجراءات دولية جماعية ضاغطة، أو مانعة لمحاولات هذه الدولة أو مجموعة الدول. كذلك فإن نظام الأمن الجماعي ينكر استعمال العنف المسلح كوسيلة لحل التناقضات والخلافات بين الدول، وسياساتها، ويؤكد على اعتماد الطرق والأساليب السلمية.

ولما كانت القوة في الماضي، وما تزال، الأساس في تحديد إطار استراتيجيات الدول والمحرك لأنماط العلاقات الخارجية وتقرير طبيعة أهداف سياساتها، وباعتبار أن إمكانات الدول في مجال القوة ليست متساوية في الكمّ والكيف، فإن الأقوى كان وما زال يستغل

*عميد متقاعد في الجيش، دكتوراه علاقات دولية.

هذه القوة لفرض مصالحه على الآخرين من دون اعتبار لمصالحهم، وبغضّ النظر عما يسببه من أضرار لهذه المصالح. من هنا كانت فلسفة «الحق للقوة» (Might makes right) هي السائدة في المجتمع الدولي منذ القديم... وعلى الرغم من النظريات المثالية الحالمة، فإن القوة هي الواقع في التعامل الدولي، أما الأخلاقيات فتقع في مكان ما بينهما.

انطلاقاً من هذا الواقع ونتيجة للحروب التي لم تتوقف عبر التاريخ، قام منظّرو السياسة الدولية بوضع النظريات لإقامة السلام العالمي، ونظام الأمن الجماعي لردع المعتدي مهما كان قوياً أو ضعيفًا، لتمكين المجتمع البشري من العيش بسلام وكرامة، وفق مبادئ وأسس تلتزم احترام الدول كافة، وعلى قدم المساواة.

فهل تحقق ذلك فعلاً ؟

إن منظّري السياسات الدولية يعتبرون أن أعلى منافع البشرية وخيرها يكمن في سيادة القانون، الدولي منه أو الخاص، وضرورة تطبيق القوانين التي اتفق عليها. ولكن الواقع التطبيقي والممارسة الفعلية في العلاقات الدولية يؤديان إلى التساؤل حول ماهية القانون المقصود. فالقانون ليس شيئاً مجرداً، كما لا يمكن فهمه بمعزل عن المكوّنات السياسية التي أنتجته، ولا عن المصالح الاقتصادية التي يخدمها، ذلك أن القوانين الدولية، والنظام الدولي المنبثق عنها، إنما هي تعبير عن إرادة ورغبات ومصالح القوى التي صاغت هذا القانون ووضعت قواعده، وهي تعمل في الحقيقة، وبنسبة كبيرة من الواقع، لخدمتها، وتحقيق أهدافها.

فهل يعتبر ما ورد «مجرد نظرية» أم أن ما حدث عبر التاريخ وحتى اليوم، يعطي صدقية واقعية معينة لما نقول ؟ وكيف ؟ ...

أ -الأمن الجماعي بين اليوتوبيا والواقع

القسم الأول : تطور فكرة الأمن الجماعي

1 - الأمن الجماعي في العصور القديمة

تمتد هذه الحقبة من بداية التاريخ المعروف وحتى سقوط الإمبراطورية الرومانية العام 674 م، ويذكر المؤرخون القدماء أكثر من دليل على وجود علاقات دولية في العصور القديمة يحكمها بعض القواعد، كمعاهدات الصلح التي أنهت الكثير من الحروب، إلا أنها كانت ضيقة ولا تشمل إلا الشعوب المتجاورة التي كانت تشن الحروب على بعضها البعض ، وما كان يتطلّبه ذلك من عقد تحالفات ومعاهدات صلح .

لقد تم العثور على عدة نصوص لبعض المعاهدات القديمة، من بينها معاهدة تحالف أبرمت في القرن الثالث عشر قبل الميلاد بين «رمسيس الثاني» فرعون مصر و «خاتيسار» ملك الحثيين، كذلك معاهدات صداقة وعدم اعتداء بين بعض بلدان الشرق القديمة .

كما تبين للباحثين في تاريخ الشرق القديم أن العلاقات بين الشعوب في تلك الآونة لم تكن مقتصرة على ميادين القتال والقيام بالحرب أو الغزو، بل عرفت هذه الشعوب الكثير من العلاقات السلمية المستقرة، وذلك من خلال اتفاقات ومعاهدات، كما أن هذه الكيانات كانت تعرف كيفية القيام بالوساطة والتحكيم كوسيلة لحل المنازعات بينها سلمياً[1] .

1 - القانون الدولي العام ، علي صادق أبو هيف، منشأة المعارف بالإسكندرية مصر، الطبعة الحادية عشرة 1975، ص 39 .

وقد تميزت العلاقات في زمن الإغريق (قدماء اليونان) بصورتين هما: العلاقات القائمة بين المدن اليونانية نفسها، وتلك القائمة بين اليونان والشعوب الأخرى. فقد كانت بلاد اليونان تتشكل من «مدن دول»، تتمتع كل منها باستقلالها، وهذا ما أدى إلى قيام بعض القواعد التي تنظم علاقات هذه المدن زمني الحرب والسلم، كإعلان الحرب قبل بدئها وتبادل الأسرى وحرمة اللجوء إلى أماكن العبادة.

أما علاقة اليونانيين بالشعوب الأخرى فكانت تقوم على العداء وحب السيطرة انطلاقاً من نظرة الاستعلاء والاعتقاد بتفوق حضارتهم على بقية الشعوب، فانطلقوا للسيطرة على العالم في زمن الاسكندر الكبير وفرضوا قانونهم الخاص على الشعوب التي أخضعوها.

ولم يختلف الرومان كثيراً عن الإغريق في نظرتهم إلى ما عداهم من الشعوب، وتميّزت علاقاتهم بها بسلسلة متواصلة من الحروب انطلاقاً من سياسة روما العليا في السيطرة على العالم، وضم أكبر عدد ممكن من الأقاليم إلى الإمبراطورية، وهو ما حدث بالفعل، إذ أخضعت روما معظم العالم القديم، وكانت معاهدات الصلح التي أبرمت مع هذه الشعوب والدول المغلوبة تمليها إرادة الغالب وتفسر وفق رغباته .

2 - الأمن الجماعي في العصور الوسطى

تمتد هذه الحقبة منذ سقوط الإمبراطورية الرومانية العام 674 م. وحتى معاهدة وستفاليا العام 1648، وفيها استمرت حياة الأمم تدور في حلقة مفرغة من الحروب، وظلت فكرة «الحق للأقوي» تسيطر على

العلاقات بين الدول، وبين أمراء الإقطاع، خصوصاً في أوروبا، إلى أن ظهرت الديانة المسيحية وانتشرت ونشرت قيمها.

أ - **تأثير المسيحية:** أدى انتشار المسيحية في أوروبا إلى خلق رابطة دينية قوية بين معتنقيها، كما أدى التبشير بمبادئها والدعوة إلى التآخي والمساواة بين الشعوب والأفراد ونبذ الحروب، إلى بروز نمط جديد في الفكر الكوني قائم على السلام، كذلك، أوجدت فكرة الحرب العادلة، فلم تعد الحرب مباحة إلا عند الضرورة، ولسبب عادل، وبعد استنفار الوسائل السلمية لرفع الظلم. وكذلك وضع نظامان مهمان هما (السلام الإلهي) ويقضي بحياد الأماكن المقدسة ورجال الدين والأطفال والعجزة، والهدنة الإلهية (Trève de Dieu) التي تمنع الحرب في أيام محددة من الأسبوع كالسبت والاثنين وأيام الأعياد.

وكان لانتشار المسيحية تأثير في التوفيق بين دول أوروبا، أدى إلى قيام أسرة دولية مسيحية تخضع لسلطة البابا، وقد ساعد على توطيد هذه الفكرة الإسلام وتهديده بانتزاع السيادة على العالم من المسيحية.

ب- **تأثير الإسلام:** أدى انتشار الإسلام ووصوله حتى جنوبي فرنسا إلى تكاتف الأمم الأوروبية تحت لواء البابا الروحي لدفع «هذا الخطر»، فاصطدمت هاتان الكتلتان في حروب متعددة أدت إلى انقسام العالم إلى قسمين، إنما لم تمنع الطرفين من اكتشاف كل منهما للآخر، واكتشاف المبادئ الإنسانية التي عليها كل من الديانتين. وقد دلت الحروب بينهما على المبادئ التي تحكم هذه الحروب وروح التسامح والعدالة الإسلامية، ومعاملة الأسرى والأطفال والنساء والعجزة. وفي القرآن الكريم الكثير من الآيات التي تدل وتدعو إلى حسن معاملة الأسرى، واللجوء إلى السلم، وعدم

شن الحرب إلا دفاعاً عن النفس وعن ديار المسلمين [2]: (سورة الممتحنة الآية 8 ، وسورة البقرة الآية 191، وسورة الأنفال الآية 16)*.

ج- **الأمن الجماعي بين الديني والدنيوي:** أدى اعتزاز البابا بسلطته الروحية واعتباره المسيحية أساسا للعلاقات الدولية، إلى التدخل في شؤون الدول والملوك، وإقصاء الهيئات الحاكمة التي لا تعترف بسلطانه، ما ولد شعوراً لدى هذه الدول بضرورة التحرر من سلطة الكنيسة، فراحت توحّد قواها الداخلية مستعينة بظهور حركة النهضة العلمية والاكتشافات الجديدة في العالم وبروز حركات الإصلاح الدينية في القرن السادس عشر .

لقد أثرت حركة الإصلاح الديني في أوروبا فانقسمت بين مؤيد للكنيسة ومدافع عنها وعن مصالحها، ومعارض يعمل للاستقلال عن النفوذ الكنسي. وقد تصادم الفريقان في حرب ضروس عمّت كل أوروبا وعرفت بحرب «الثلاثين سنة» التي انتهت بمعاهدة «وستفاليا» العام 1648، وهي المعاهدة التي شكلت اتجاهاً جديداً في العلاقات الدولية وتأطيراً لنظرية الأمن الجماعي الأوروبي، واستقت مبادئها من وحي الأديان وكتابات المفكرين والفلاسفة الذين تأثروا بفلسفة اليونان المثالية خصوصاً مأثورات أفلاطون في كتاب «الجمهورية»، وتوماس مور في كتابه «اليوتوبيا»، وغيرهما[3].

2. **القانون الدولي العام**، عبد الباقي نعمة عبد الله، دار الأضواء، بيروت، الطبعة الأولى 1990، ص 52 و 53.
3. **الأمير**، نيقولو مكيافللي، تعريب خيري حماد، مكتبة التحرير، بغداد، الطبعة التاسعة 1988، ص 243.
يوتوبيا: هي المكان المنشود لهناء البشر، وتعني باليونانية (ليس في مكان ما) جعلها توماس مور (1478 - -1535) عنواناً لكتابه الذي صوّر فيه دولة مثلى تحقق السعادة للناس، وتمحو الشرور، وهي جزيرة خيالية .

3 - **معاهدة وستفاليا (8416)**[4]

وضعت هذه المعاهدة القواعد والأسس لقيام الأمن الجماعي، واتخذت العلاقات الدولية بعدها اتجاه التعاون والمشاركة بدلاً من السيطرة والإخضاع، وأهم ما أوجدته المعاهدة ما يأتي :

أ - اجتماع الدول لأول مرة للتشاور وحل مشاكلها على أساس المصلحة المشتركة .

ب - إقرار المساواة بين الدول المسيحية الكاثوليكية والبروتستانتية ، وإلغاء سلطة البابا الدنيوية .

ج - إرساء العلاقات بين الدول على أساس ثابت بإقامة سفارات دائمة لديها .

د - اعتماد فكرة التوازن الدولي كأساس للحفاظ على السلم وردع المعتدي.

هـ - تأسيس فكرة تدوين القواعد القانونية وإلزاميتها .

و - إرساء فكرة سيادة الدولة في الداخل وتجاه الدول الخارجية.

4 - **الأمن الجماعي في العصور الحديثة**

أدى تعاظم قوة بعض دول أوروبا، كفرنسا، إلى الإخلال بهذه المعاهدة، فتكاتفت هذه الدول وتجمعت في حرب ضد فرنسا لويس الرابع عشر، انتهت بعقد معاهدة «أوترخت» العام 1713، التي أكدت على مبادئ معاهدة «وستفاليا» بإعادة تنظيم أوروبا. وفي المرة الثانية تجمعت دول أوروبا لمحاربة

4. **القانون الدولي العام**، علي صادق أبو هيف ، منشأة المعارف بالإسكندرية مصر، الطبعة الحادية عشرة 1975، ص 44 و 45 .

توسع إمبراطورية نابليون بونابرت، واستطاعت إلحاق الهزيمة به في معركة «واترلو» العام 1815، ثم عقدت مؤتمر فيينا في العام نفسه لإعادة تنظيم أوروبا من جديد.

أ - **مؤتمر فيينا** 1815: كان همّ أعضاء المؤتمر إعادة التوازن الدولي في أوروبا على أساس إرجاع الملوك الذين قضى بونابرت على سلطانهم، إلى عروشهم. وقد عكس مؤتمر فيينا إرادة الدول المنتصرة في الحرب ضد نابليون، وهي إنكلترا والنمسا وبروسيا وروسيا، من دون رغبات الشعوب التي أثّرت فيها مبادئ الثورة الفرنسية وأفكارها، ولذلك عقدت هذه الدول «التحالف المقدس» لقمع أي ثورة تهدد البيوت المالكة في هذه الدول. والعام 1818 عقدت معاهدة «إكس لاشابل» بين هذه الدول بعد انضمام ملك فرنسا (لويس الثامن عشر)، فيما نصبت هذه الدول نفسها قَيِّمة على السياسة الأوروبية وأعطت لنفسها حق التدخل في جميع المنازعات الأوروبية والدفاع عن نظام المَلَكية في أي مكان تراه مهدَّداً .

ب - **تصريح «مونرو» 1823** [5]. عندما حاولت الدول الأوروبية التدخل في الأراضي الأميركية لصالح أسبانيا، صرح الرئيس الأميركي «جيمس مونرو»

5. المرجع السابق، ص 48 .
«لقد دعمت الولايات المتحدة دول القارة الأميركية في محاولاتها الاستقلال عن الاستعمار الإسباني والبرتغالي (بعد تحررها من الاستعمار البريطاني) خلال الربع الأول من القرن التاسع وفيه تبلورت السياسة الأميركية عبر مبدأ «مونرو» العام 1823، (أميركا للأميركيين)، الذي يعتبره البعض تعبيراً دبلوماسياً عن رغبة الولايات المتحدة في القول: (إن أميركا هي للولايات المتحدة الاميركية).

رافضاً أي تدخل للدول الأوروبية في شؤون القارة الأميركية أو احتلال أي جزء من أراضيها، وبذلك وضع حداً لتدخل أوروبا في القارة الأميركية، وأسس لنمط جديد للولايات المتحدة في علاقاتها الدولية مع أوروبا والعالم في ما بعد .

ج - المؤتمر الأوروبي والنظام الدولي: شكل مؤتمر فيينا أساساً لتشكيل الجماعة الدولية الحديثة، وبدأ يتسع مع اتساع الحركة الدولية والثورة الصناعية وحركات الاستعمار، واستقلال الدول، وظهور القوميات، وبدأ يشمل دولاً غير مسيحية ، نظراً الى لاتساع دائرة المشاكل وضرورة حلها، فكان يعقد مؤتمر في كل مناسبة ترى الدول الكبرى، أو إحداها، ضرورة لذلك، أو مصلحة لها في عقده، وهكذا سيطرت هذه الدول على السياسة الدولية وفرضت وجهة نظرها في النصف الشرقي من الكرة الأرضية، وبذلك سمي هذا النظام الدولي الذي كان يشرف على العالم بنظام «المؤتمر الأوروبي»، والذي تميّز بسياسة عقد المؤتمرات لحل المشاكل التي واجهت العالم خلال القرن التاسع عشر، واستمر حتى الحرب العالمية الأولى. وقد استطاع أن يؤسس للكثير من المعاهدات والقوانين التي ما زالت في الكثير منها قائمة حتى اليوم ، كاتفاقيات جنيف 1864 الخاصة بمعاملة جرحى الحرب، واتفاقيات لاهاي 1899 و1907 الخاصة بقواعد الحرب والحياد، وتسوية المنازعات الدولية بالطرق السلمية، وكذلك محكمة التحكيم الدولي الدائمة في لاهاي.

د - عصبة الأمم المتحدة (Société Des Nations): أدى التنافس الاقتصادي، ونمو الشعور القومي، والرغبة في السيطرة لدى الدول الأوروبية الكبرى، إلى الحرب العالمية الأولى 1914، والتي استمرت أربع سنوات رأت خلالها البشرية الويلات والكوارث، وقد دفعها ذلك مع نهاية الحرب مطلع العام 1919، وخلال عقد مؤتمر فرساي، إلى خلق تنظيم دولي جديد عرف باسم (عصبة الأمم) لمنع الحرب وفض المنازعات الدولية بالوسائل السلمية. وهذه الفكرة كانت تخالج نفوس الكثير من السياسيين والمفكرين منذ زمن بعيد، وهي إيجاد هيئة دولية عليا ودائمة تتولّى النظر في علاقات الدول وتعمل على توطيدها، وتكون أداة لحفظ السلام العام وحل المنازعات بالطرق السلمية وعبر المفاوضات ، والعمل على تخفيض التسلح .

لم تثمر الجهود التي بذلتها العصبة لصيانة السلم الدولي ، ولم تستطع المواثيق والمعاهدات التي أبرمت تحت جناحها، منع وقوع الصدام بين الدول وقيام الكثير من الحروب المحلية، كما عجزت عن منع، أو إيقاف الكارثة الكبرى التي تمثلت في اندلاع الحرب العالمية الثانية العام 1939.

هـ - منظمة الأمم المتحدة (UNO)[6] كانت الحرب العالمية الثانية شاملة، أصابت بنتائجها دول العالم المحاربة، وغير المحاربة، وقد استمرت ست سنوات، وكادت تقضي على النظام العالمي كله، ولما انتهت بهزيمة المعتدي، تداعى زعماء الدول المنتصرة إلى مؤتمر عقد في سان فرنسيسكو في

6. معجم الدبلوماسية والشؤون الدولية، سموحي فوق العادة، مكتبة لبنان بيروت، طبعة جديدة 1986، ص 445.

الولايات المتحدة العام (1945) ووضعوا ميثاقاً جديداً للعلاقات بين الدول وتحريم اللجوء إلى الحرب إلا دفاعاً عن النفس، وتسوية النزاعات بالطرق السلمية، وفرض الجزاء والعقوبات على المخالفين، وأوكلت هذه المهمة إلى هيئة دولية دعيت «منظمة الأمم المتحدة» وتستند على ميثاق مكتوب يتضمّن الأمور الإجرائية والإدارية الضرورية للقيام بالعمل على اكمل وجه .

وهكذا تحقّقت على أرض الواقع لأول مرة تلك الفكرة المثالية في تحقيق الأمن الجماعي من خلال هيئة دولية قادرة على فرضه: عبر مجموعة من القواعد الملزمة، والتي وافقت الدول المؤسسة على احترامها والتزامها، وتشجيع الدول الأخرى كافة على الانضمام إلى هذه المنظمة الدولية الجديدة .

وقد جاهدت المنظمة الدولية، كي تبقى وفية لميثاقها وملتزمة القوانين التي سُنَّت لحماية الأمن الدولي ونشر العدالة بين البشر من خلال الأجهزة والفروع التابعة لها، ولكن الواقع الدولي، وصراع القوى الكبرى ولعبة التوازن والمصالح الخاصة بهذه القوى، أثّر مباشرة على دور المنظمة وفاعليتها، لا بل كان في صميم إنشائها وتركيبها. فالمنظمة ولدت كتعبير عن «تحالف متوازن» بين القوى الكبرى المنتصرة في الحرب و لإرادتها ومصالحها، عَبَّرت عنه من خلال أجهزة المنظمة، وتوجهاتها العامة ، سواء في هيكليتها البنيوية، أم في إطار عملها، وقدرتها على فرض قوانينها، وتطبيقها في ما بينها، وعلى الدول الأخرى، فهل نجحت منظمة الأمم المتحدة في القيام بدورها مجرداً كما ينص الميثاق ؟

القسم الثاني: الأمم المتحدة بين طموح الميثاق وخيبة الوفاق

5 - الميثاق والدور

ورد في ديباجة الميثاق «أن شعوب الأمم المتحدة قد آلت على نفسها ان تنقذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب التي جلبت للإنسانية الويلات والأحزان، وتؤكد إيمانها بالحقوق الأساسية للإنسان وكرامته ومساواة الرجل والمرأة، والأمم صغيرها وكبيرها، كما أخذت على نفسها تحقيق العدالة واحترام قواعد القانون الدولي.. ورفع مستوى الحياة والرقي الاجتماعي ..»[7]

أما في مقاصد الهيئة ومبادئها في المادتين الأولى والثانية فقد ورد في المقاصد ما يأتي:

أ - حفظ السلم والأمن الدولي وقمع العدوان وحل المنازعات الدولية وفق القانون الدولي.

ب- المساواة في الحقوق بين الشعوب وحقها في تقرير مصيرها.

ج - التعاون الدولي لحل المسائل ذات الصفة الاقتصادية والثقافية.

د - اعتبار الهيئة مرجعاً لتنسيق أعمال الأمم وتوجيهها نحو إدراك الغاية المشتركة، ولتحقيق هذه المقاصد تعتمد الهيئة المبادئ الآتية:

(1) المساواة في السيادة بين جميع الأعضاء.

(2) التزام المبادئ الميثاق من قبل الأعضاء كافة.

(3) حل المنازعات الدولية بالوسائل السلمية وعدم تعريض السلم

7. **القانون الدولي العام**، علي صادق أبو هيف - مرجع سابق (ص 932 - 924) يتألف الميثاق من ديباجة و19 فصلاً، ويتضمن 111 مادة.

والأمن والعدل الدولي للخطر.

(4) عدم استخدام القوة أو التهديد باستخدامها ضد أية دولة من الأعضاء.

(5) تقديم العون إلى «الأمم المتحدة» في أي عمل تقوم به وفقاً للميثاق والتزام قراراتها.

(6) تعمل الهيئة على تشجيع الدول غير الأعضاء للعمل وفق هذه المبادئ.

(7) عدم تدخل الأمم المتحدة في الشؤون التي تكون من صميم السلطان الداخلي للدول.

لقد أوكل الميثاق مهمة تطبيق هذه المبادئ والمقاصد إلى أجهزة رئيسة كما ورد في الفصل الرابع. المادة (7)، الفقرة (1): «- تنشأ الهيئات الآتية فروعاً للأمم المتحدة: جمعية عامة مجلس أمن، مجلس اقتصادي واجتماعي، مجلس وصاية، محكمة عدل دولية وأمانة عامة»[8].

لقد أناط الميثاق مهمة الحفاظ على الأمن الجماعي بثلاثة من هذه الأجهزة وهي الجمعية العامة، مجلس الأمن، ومحكمة العدل الدولية، فكيف تعمل الأجهزة وما هو دورها ؟

(أ) **الجمعية العامة:** وهي تتألف من جميع الدول الأعضاء في المنظمة على قدم المساواة ، وهي صاحبة الحق في مناقشة الأمور المتعلقة بحفظ السلم والأمن الدوليين، ولها الحق في إصدار التوصيات بهذا الشأن، وتفقد هذا الحق إذا باشر مجلس الأمن النظر في المسألة، ويبقى

8. المرجع السابق، ص 925 - 926.

إذا طلب منها المجلس ذلك، إذاً فالجمعية العامة لها حق إصدار التوصيات وإصدار القرارات الملزمة، وهذا ما أضعف دور الجمعية العام فتحوّلت إلى منبر للخطابة وعرض المشاكل الدولية، دون صلاحية بفرض الحلول. وقد حاولت الأمم المتحدة سدّ هذه الثغرة بإصدار بعض الوثائق لتفسير بعض نصوص الميثاق، حول الحل السلمي للنزاعات الدولية، ودور الأمم المتحدة في منع وإنهاء النزاعات والمواقف التي تهدد السلم والأمن الدوليين، كما أقرّت الجمعية الإعلان الخاص بتقصي الحقائق في ميدان حفظ السلم والأمن الدوليين (القرار 64/95) كذلك أوجدت نظاماً بديلاً عن مجلس الأمن يعرف باسم «الاتحاد من اجل السلام» الذي حاول إحلال الجمعية العامة محل مجلس الأمن والالتفاف على المادة (21) من الميثاق ، في حال عجز المجلس عن القيام بمسؤولياته[9] (حالة وقف العدوان على مصر العام 1965 من قبل فرنسا وبريطانيا وإسرائيل. عندما تعذر على مجلس الأمن القيام بذلك).

(ب) **مجلس الأمن:** حدد الميثاق عدد دول المجلس بخمس عشرة دولة على أن تكون خمس منها دائمة العضوية[10]، والعشر الباقية تنتخب لمدة سنتين ، ويكون لكل من هذه الدول مندوب واحد لدى المجلس، وقد عهدت الأمم المتحدة لهذا المجلس بالتبعات الرئيسة في أمر حفظ السلم والأمن

9. القرار (5/377) Uniting for peace resolution وبمقتضى هذا القرار اصبح للجمعية العامة حق إصدار توصيات بشأن القضايا المتعلقة بالسلم والأمن الدوليين ومن ضمنها استخدام القوة المسلحة ، ولكن هذا القرار بقي دون سقف الإلزام ، إلا بما تقتضيه مصلحة بعض الدول أو حماسها لتنفيذه .
10. هي: الولايات المتحدة الاميركية - الصين - فرنسا - الاتحاد السوفياتي - بريطانيا.

الدوليين ، ووافقت على توكيله العمل بالنيابة عنها في القيام بالواجبات التي تفرضها هذه التبعات، وفقاً لمقاصد الأمم المتحدة ومبادئها، ومنحته السلطات الخاصة للقيام بذلك بموجب بنود الفصول 6 و 7 و 8 و 21 من الميثاق ، أو المواد 33 حتى 45 والمواد من 57 حتى 58 .

ينفرد مجلس الأمن وحده بحق التدخل لتسوية المنازعات بين الدول الأعضاء سواء حين تطلب منه الدول المعنية ذلك، أو بطلب من الجمعية العامة، أو من الأمين العام للأمم المتحدة، لا بل قد يتدخل تلقائياً إذا وجد في النزاع تهديداً للأمن الدولي، للمجلس أن يوصي الدول المتنازعة باللجوء إلى أية وسيلة يراها مناسبة من المفاوضات المباشرة إلى التحكيم إلى القضاء الدولي، أو الإحالة إلى المنظمات الإقليمية صاحبة العلاقة كما انه قد يتوسط بين الأطراف، أو يعين ممثلاً عنه أو يطلب ذلك إلى الأمين العام للأمم المتحدة، أو يطلب ذلك من طرف ثالث ... ويتم ذلك بغض النظر عن موافقة الأطراف أو عدمها، وكل هذا يعني أن للمجلس سلطة تقديرية كاملة في الاختيار بين الوسائل المتاحة بموجب الفصل السادس من الميثاق (الحلول السلمية).

إلا ان الميثاق منح مجلس الأمن بموجب الفصل السابع، السلطة لتقدير التدابير الدائمة أو المؤقتة لحل النزاعات بالقوة. فقد أجازت المادة (24) من الميثاق للمجلس «أن يتخذ بطريق القوات الجوية والبحرية والبرية من الأعمال ما يلزم لحفظ السلم والأمن الدولي، أو لإعادته إلى نصابه» ، على أن تضع الدول الأعضاء تحت تصرف المجلس «ما يلزم من القوات المسلحة والمساعدات والتسهيلات الضرورية» (المادة 34) كذلك تشكيل لجنة لأركان

الحرب لإسداء المشورة والمعونة إلى المجلس وقيادة هذه القوات على أن تكون هذه الأركان من قوات الدول الدائمة العضوية في المجلس، وتعمل تحت إشرافه (المادة 47)، إلا أن المادة (51) من الميثاق منحت الدول فرادى أو جماعات حق الدفاع المشروع عن نفسها إذا وقع اعتداء عليها، على أن تبلغ ذلك فوراً إلى المجلس الذي يعود له اتخاذ ما يراه مناسباً من التدابير لحفظ السلم والأمن الدولي.

(ج) **محكمة العدل الدولية**[11] : يقع اختصاص المحكمة في الإفتاء والقضاء وذلك في مجال إيجاد الترتيبات التي تجنب اللجوء إلى استعمال القوة. كذلك فان حكمها في القضايا التي تختص بها يكون ملزماً وغير قابل للطعن، إلا ان حصر طلب الإفتاء في القضايا بالجمعية العامة، ومجلس الأمن حدّ من إمكان الأفادة من المحكمة، (نشير هنا، إلى قرارها الأخير بشأن «جدار العزل العنصري» في فلسطين وإن كان غير ملزم من الناحية العملية، فإن صدوره يشكل أهمية قانونية دولية، ومعنوية، يثبت لا شرعية الجدار ومخالفته للقانون الدولي).

6 - عالم القطبين: أو خيبة الوفاق

فرضت الدول المنتصرة في الحرب العالمية الثانية نفسها على الأمم المتحدة مع أرجحية للولايات المتحدة التي ساهمت بفاعلية في هذا

11. يقول الفيلسوف الصيني صن تزو: «ليست القوانين هي التي تحكم، بل الرجال من يحكمون».
"There are no laws that govern, but there are men who govern". The twenty years crisis 1919 - 1939, Edward Carr. Harper torch book - New York, 1926 - p 178.

الانتصار. وتم نقل مقر الأمم المتحدة إلى نيويورك بعد أن كان مقر «عصبة الأمم» في جنيف في أوروبا، فبدأ بذلك عهد من عمل الهيئة، وأحلام وردية تراود مخيلة المؤسسين بانتهاء عهد الحروب، وبداية عهد جديد من السلام، ولكن الواقع الجديد الذي أفرزته الحرب، واقتسام أوروبا بين الحلفاء من جهة والاتحاد السوفياتي من جهة ثانية، أعاد التوتر إلى العلاقات الدولية. فقد أدى امتلاك الولايات المتحدة للقنبلة الذرية وحسمها للحرب بواسطتها إلى دفع الاتحاد السوفياتي لامتلاك قنبلته الذرية العام 1949، كما ان بروز الخلاف العقائدي، السوفياتي مع دول الغرب، دفع الولايات المتحدة إلى إنشاء «حلف شمال الأطلسي» (NATO) مع دول أوروبا الغربية للوقوف بوجه المد الشيوعي، فتكتلت دول أوروبا الشرقية مع الاتحاد السوفياتي في حلف مضاد عرف بحلف (وارسو)، وازداد بذلك توتر العلاقات بين الشرق والغرب[12]، والتي كانت وصلت إلى شفير الحرب خصوصًا في الأزمة الكورية العام 1950، حيث اضطلعت الأمم المتحدة بدور في منعها من الاتساع، ثم وقفها في ما بعد، على الرغم من تعطيل دور مجلس الأمن من خلال استعمال حق النقض (VETO). وحق النقض هذا، أعطته الدول الخمس الكبرى، الدائمة العضوية لنفسها، لنقض أي قرار تراه أية دولة منها يعمل في غير مصلحتها. لقد أدى قيام الأحلاف والاستعمال المتكرر لحق النقض إلى تحجيم دور

12. أدى اصطراع الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي على سيادة عالم ما بعد الحرب العالمية الثانية إلى ما يعرف بالقطبية الثنائية (Bipolarization) وانقسام العالم إلى قسمين واحد شرقي وآخر غربي، ولكل منهما أحلافه وتجمعاته، وتعبّر هذه الأحلاف عن عدم الثقة بفاعلية الأمن الجماعي الذي كرسه ميثاق الأمم المتحدة (الفصل السابع) انظر كتاب: **الأحلاف والتكتلات في السياسة العالمية**، دكتور عزيز شكري، المجلس الوطني للثقافة والآداب، الكويت ، عالم المعرفة، العدد 7، 1978، ص 231 و ص 233 .

المنظمة الدولية في الكثير من النزاعات الدولية التي واجهتها منذ إنشائها العام 1945، الحروب العربية - الإسرائيلية، والقرارات الصادرة حول القضية تعكس إلى حد بعيد لعبة توازن القوى).

ان النظام الدولي الذي قام خلال الحرب الباردة استند على بروز قوتين عظميين هما الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الأميركية (Super- Powers)، وترك هامشاً ضيقاً للدول الأخرى التي اصطفت حول هذين القطبين أو المعسكرين، ولم تستطع دول عدم الانحياز ان تخترق جدارهما أو تكون قوة ثالثة لها فاعلية وقوة أي منهما .

لقد أدى اصطفاف هذه الدول حول كل من المحورين إلى نزاعات متعددة في العالم، أو حروب المحاور «بالواسطة»، ولكنها لم تذهب إلى حروب حقيقية وغير محسوبة، تؤدي بهما إلى المجابهة الشاملة، وإن كانت قد وصلت أحيانا إلى عتبة الانفجار النووي: (أزمة كوبا) وحرب 1973 بين العرب وإسرائيل، وقد قام هذا النظام الدولي على الأسس الآتية:

أ - الردع النووي كوسيلة لتنظيم العلاقة بين المعسكرين وإقامة التوازن.

ب- التحكم بالنزاعات على الأطراف واحتوائها.

ج - تغليب العامل السياسي الاستراتيجي على العامل الاقتصادي.

كما يرى بعض المحللين السياسيين أن توازن القوى أو الرعب النووي قد حمى النظام الدولي، أو تحوّل هو إلى نظام دولي قائم على فكرتين تسيطران على العالم، الفكر الشيوعي الاشتراكي، والفكر الرأسمالي الليبرالي، وهذه البنية الثنائية المتماسكة نظّمت موازين القوى بهذه الطريقة وكل المحاولات للتملص من هذا «المشدّ الحديدي» المحكم، تم

تحييدها أو تخديرها[13].

إن هذا النظام الدولي الثنائي القطب (Bipolarization) أوجد استقراراً عالمياً، وَجنَّب العالم حرباً عالمية مدمرة، إلا أنه كبّل الأمم المتحدة وحدّ من فاعليتها، كما ورد في الميثاق، وأصبحت غير قادرة على ممارسة دورها بفاعلية إلا من خلال توافق القوى العظمى خاصة الولايات المتحدة، والاتحاد السوفياتي، وذلك خلال أربعة عقود ونيف (1945 -1991) إلا أنها استطاعت أن تؤدّي الكثير من الأعمال الاقتصادية والإنسانية والاجتماعية، والثقافية خصوصًا في دول العالم الثالث، والدول الفقيرة، وتخفيف نتائج الحروب والمجاعات وغيرها، إنما بقيت محكومة دائماً باعتبارات سياسية واضحة تعكس واقع القوى المهيمنة على القرار الدولي.

خلاصة أولى

تدل وقائع التاريخ أن الدول في علاقاتها، لم تنجح في إقامة الأمن الجماعي كما يحلم الفلاسفة والمفكرون ومنظرو السياسية الدولية. فنمط الدولة أو الإمبراطورية المهيمنة التي تفرض الأمن بقوتها العسكرية لم تستمر، ولم تستطع السيطرة على العالم كله، وطوال الوقت، إما بسبب التوترات ضدها، أو بسبب اتساع الحيّز الجغرافي الذي تسيطر عليه، أو بسبب تجمع القوى المضادة لها وتحالفها ضدها، لذلك كان مصيرها إلى زوال.

13. **سياسية القوة**، د. غسان العزّي، مركز الدراسات الاستراتيجية، بيروت، الطبعة الأولى 2000، ص 14. كذلك **الأمم المتحدة، ضرورات الإصلاح بعد نصف قرن**، مجموعة من الباحثين مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولى 1996 ص 20 . كذلك انظر: **التكتلات والأحلاف في السياسة العالمية**، مرجع سبق ذكره ص 204 .

كذلك فان نظام «توازن القوى» كان غير قادر على الصمود، والاستمرار بسبب التغير المستمر داخل هذه القوى وطبيعة تحالفاتها القائمة على المصالح، فهو ينطلق من افتراض أن الأصل في العلاقات الدولية هو الصراع (Conflict)، أما التعاون فهو الاستثناء، وهو بذلك عكس نظام الأمن الجماعي، الذي يعتبر ان الأمن كل لا يتجزأ، وأن دفع العدوان مسؤولية مشتركة وتضامنية.

ان إستراتيجيا الأمن الجماعي تبلورت من خلال عدة صيغ لتنظيم المجتمع الدولي في أعقاب الحروب الأوروبية بدءاً من معاهدة «وستفاليا» العام 1648، مروراً بمعاهدة «أوترخت» العام 1783، وصولاً إلى معاهدة «فيينا» العام 1815، عقب هزيمة نابليون بونابرت، والذي استمر حتى انتهاء الحرب العالمية الأولى، وخلق «عصبة الأمم» العام 1919 ، والتي لم تنجح في تحقيق كل أهدافها، وكانت الأمم المتحدة بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية العام 1945 تعبيراً أخيرًا عن الإرادة الدولية وتنظيمها للأمن الدولي[14] واختصاراً لموازين القوى، عكست في بنيتها وممارستها أنماطا ثلاثة من وسائل تحقيق الأمن الجماعي وهي: الهيمنة، وتوازن القوى، والتشاور، وخضعت لهذا الواقع، فهي شجرة تفيء الدول الضعيفة إلى ظلها وتحط فوق قمتها «النسور» لترتاح أو تبني أعشاشها.

14. ترى الكاتبة «مارينا فنكلشتاين»: إن الأمن الجماعي كالسراب، يومئ إلى الأفق، الكثير من الوعد، ولكنه يبقى من الصعب الوصول اليه، لان المطلوب الأساسي للأمن الجماعي بقي وهماً، فالتجربة أظهرت أن هذا الأمن يتعلق بنواة ثابتة لاتفاق القوى الكبرى».

Marina Finkelstein, **"The future and collective security"**, in International conflict management prentice - Hall of Canada. Ontario, 1984, p 45.

القسم الثالث: الأمم المتحدة في ظل هيمنة الولايات المتحدة

عام :

قال الرئيس «جورج واشنطن» العام 1789 «انه موكل بمهمة عهدها الله إلى الشعب الأميركي»[15]. وقال الرئيس «توماس جيفرسون» العام 1801 «الأميركيون شعب الله المختار»[16]. وفي نهاية القرن التاسع عشر بدأ رجال الفكر الأميركيين بصياغة رسالة مستقبل «المجتمع العظيم» و حلمه، هذا الحلم الذي عبَّر عنه المفكر والمؤرخ الأميركي جون فاسك في كتابه «أفكار سياسية أميركية» العام 1885، ويحكي الحلم قصة خيالية عن حفلة غداء ضمت عدداً من الأميركيين بمناسبة عيد الرابع من تموز، تحدث خلالها في ثلاثة رجال عن مستقبل الولايات المتحدة فقال الأول: «أتطلع إلى الولايات المتحدة التي تحدها شمالاً أميركا الشمالية، وجنوباً المكسيك، وشرقاً المحيط الأطلسي، وغرباً المحيط الهادئ». وقف الثاني وقال: «لا، لا هذه رؤية محدودة جداً إن حدودنا تشمل الجنس الإنكلوسكسوني أجمع. أتطلع إلى ولايات متحدة يحدّها شمالاً القطب الشمالي، وجنوباً القطب الجنوبي، وشرقاً مشرق الشمس، وغرباً مغرب الشمس»، فحيّا الحاضرون النبوءة بحماس بالغ وتصفيق حاد، هنا نهض المتحدث الثالث وقال : «لندع الماضي والحاضر، ولنضع وحسب مصيرنا الواضح في الحسبان، هذه حدود ضيقة شديدة التواضع ، إنني أتطلع إلى الولايات المتحدة التي يحدها شمالاً الشفق

15. **العولمة مصطلح يسعى إلى أمركة العالم**، شوقي جلال، جريدة الحياة، العدد 13084، 1998/12/31، ص 14 .
16. المرجع السابق نفسه ، المقال نفسه .

القطبي الشمالي، ويحدّها جنوباً تقادم الاعتدالين، ويحدها شرقاً السماء الأولى، ويحدها غرباً يوم القيامة».

وقال المفكر الأميركي أوليفر هولمز (1841 - 1935): «الحق يمتلكه الشعب القادر على قهر الشعوب الأخرى». وقال الرئيس الأميركي الأسبق «تيودور روزفلت» (1858 - 1919): «أمركة العالم قدر أمتنا ومصيرها»[17]. وخلال الحرب العالمية الأولى أكد الرئيس الأميركي « وودرو ولسن»: «أن الولايات المتحدة إنما أسست لمصلحة البشرية»[18]. واستمر الحلم الأميركي وبدأت ملامح تحققه مع نتائج الحربين العالميتين الأولى والثانية حيث كان المنتصر الوحيد فيهما هو الولايات المتحدة الأميركية، والتي تمتلك قدرات متنوعة وهائلة في المجالات المختلفة وعقيدة ليبرالية رأسمالية، جعلتها تهيمن على القسم الأكبر من اقتصاد العالم وتتحكم به.

7 -الأمم المتحدة في ظل هيمنة القطب الواحد

أ -**إمبراطورية الفوضى والسيطرة على العالم:** استفادت الولايات المتحدة الاميركية من الحرب العالمية الثانية بمعايير مختلفة وكبيرة ، فقد دمرّت الحرب كلاً من أوروبا والاتحاد السوفياتي والصين واليابان. وهذه الدول العظمى والإمبريالية في الوقت نفسه ، أسقطتها نزاعاتها المستمرة، فالتقطت الولايات المتحدة هذه اللحظة التاريخية في سعيها نحو الإمبريالية والسيطرة الكونية، فهي تنتج نصف الإنتاج الصناعي العالمي وتحتكر التكنولوجيا الحديثة التي ستحدد

17. المرجع السابق نفسه، المقال نفسه.
18. The twenty years crisis 1919 - 1939, IBid. p 79

مسار التطور في النصف الثاني من القرن العشرين، يضاف إلى ذلك احتكارها للسلاح النووي الذي حسم الحرب وأرعب كل دول العالم في ذلك الوقت.

كان الرئيس « شارل ديغول » يعتقد أن هدف الولايات المتحدة الاميركية منذ العام 1945 هو السيطرة على مجمل العالم القديم (أوراسيا)، وأنها تقدمت لتحقيق هذا الهدف بالفعل من خلال كسر أوروبا من الأطلسي حتى الأورال[19].

ب - **مشروع الهيمنة:** يعتبر البعض ان الطبقة الحاكمة في الولايات المتحدة بدأت مشروعها في الهيمنة من خلال مؤتمر «بوتسدام» (تموز - آب 1945). ويعطي هذا المشروع دوراً هاماً للبعد العسكري كان أساسه الاحتكار النووي وقد وضعت استراتيجية عسكرية شاملة لتطبيقه، بسرعة فائقة، قائمة على تقسيم العالم إلى مناطق أوكلت قيادتها إلى قيادة عسكرية أميركية، ولم يكن الهدف حصار الصين والاتحاد السوفياتي فحسب، بل السعي لامتلاك الوسائل التي تجعل من الولايات المتحدة السيد المطلق في أنحاء الأرض كافة وربما الفضاء بعد ذلك، أو نشر مبدأ «مونرو» الذي منح الولايات المتحدة الحق الحصري في إدارة العالم الجديد، وفق مصالحها الوطنية، وان توضع سيادة هذه المصالح فوق كل مبدأ آخر، وتنمية الحذر المنهجي إزاء كل ما يتعلق بالقانون الدولي والأمم المتحدة، التي لم تحظَ يوماً بقناعات الطبقة المسيطرة في الولايات المتحدة والتي لم تقبل أن يكون القانون الدولي فوق ما تعتبره ضرورات الدفاع عن مصالحها الوطنية.

19. **جيوسياسة الإمبريالية المعاصرة**، سمير أمين، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت - العدد 303 - 5/2004 ص 32 - 33 .

وعلى الرغم من اللحاق المزدوج، اقتصادياً من قبل أوروبا واليابان ، وعسكرياً من قبل الاتحاد السوفياتي، فان التراجع الأميركي في المشروع، وان كان قد سمح ببروز هيمنات مستقبلية بديلة (أوروبا، اليابان، الصين..) إلا انه عاد للظهور بقوة، بعد انهيار الاتحاد السوفياتي وبقاء الولايات المتحدة لاعباً وحيداً وقادراً على الساحة العالمية.

ج - **الإمبريالية الجماعية والنيوليبرالية:** إن إدارة العالم وفق المبادئ الليبرالية الجديدة[20] والتي تضعها مجموعة الدول الصناعية السبع (وأخيراً الثمان)[21] من خلال المؤسسات التي تسيطر عليها وتسيرها وفق مصالحها (البنك الدولي صندوق النقد الدولي - منظمة التجارية العالمية) وغيرها، تهدف إلى إعادة رسم وهيكلة الدول واقتصاداتها وفق مصالح هذه الدول الثماني وعلى رأسها الولايات المتحدة، التي تعلن أنها لن تقبل ولا تحتمل إعادة بناء قوة اقتصادية وعسكرية أخرى تخرق احتكارها وسيطرتها على الأرض، والتي أعطت لنفسها الحق بشن الحروب الوقائية من دون العودة للأمم المتحدة وأجبرت حلفائها الأطلسيين على اللحاق بها في حرب الخليج العام 1991 وأفغانستان العام 2001، ولكنها لم تستطع ذلك بفعالية في حربها على العراق العام 2003.

د - **إمبراطورية الفوضى:** يرى بعض الكتاب أن مشروع سيطرة

20. الليبرالية الجديدة، أو والنيوليبرالية تعني سياسة الأسواق الحرة والمفتوحة عبر العالم .
21. هذه الدول السبع هي: الولايات المتحدة، بريطانيا، كندا، فرنسا، إيطاليا، ألمانيا، اليابان، ويضاف اليها روسيا في ما بعد، (8G).

الولايات المتحدة على العالم ونشر عقيدة «مونرو» على الكوكب كله «مشروع مختل»[22] واسماه البعض «إمبراطورية الفوضى» لأنه سيتواجه حتماً مع مقاومات الشعوب والأمم في العالم القديم الذي يرفض الانصياع له وستتصرف الولايات المتحدة كدولة «مارقة» فتستبدل القانون الدولي بالحرب الدائمة وتنزلق إلى منحدر الممارسة الفاشية ودور البوليس العالمي.

8 - رؤية الولايات المتحدة للأمم المتحدة

أ - خلال الحرب الباردة :

سيطرت قواعد الحرب الباردة على منطق القوتين العظميين، في سلوكهما تجاه الأمم المتحدة ومواقفهما فيه، كما يأتي:

(1) عدم السماح بتدخل الأمم المتحدة في الصراعات التي كانت تدور بين الكتلتين المتصارعتين أو تضم حلفاء للقوتين العظميين .

(2) استبعاد دور المنظمة الدولية في الصراعات بين أعضاء الكتلة نفسها وحلها من خلال المنظمات الإقليمية لهذه الدول .

(3) استبعاد دور المنظمة في حل النزاعات بين الدول غير المنحازة.

(4) دور جزئي للأمم المتحدة في حالة النزاعات بين الدول المنحازة والدول غير المنحازة في حال كون المعتدي دولة غير منحازة.

(5) إعطاء دور للأمم المتحدة وتأييد قراراتها في حالة النزاعات بين دولة منحازة ودول غير منحازة في حال كان المعتدي دولة منحازة، كأزمة السويس 1956، والكونغو 1960، وأزمة قبرص 1964-1963، وذلك حفاظاً

22. **جيوسياسة الإمبريالية المعاصرة**، سمير أمين، المرجع السابق، ص 56. كذلك كتاب «**ما بعد الإمبراطورية**» إيمانويل تود، ترجمة محمد زكريا إسماعيل، دار الساقي ، بيروت ، الطبعة الأولى 2003 .

على التوازن الدولي.

ويمكن إيجاز رؤية الولايات المتحدة للأمم المتحدة خلال فترة الحرب الباردة باعتبار الأمم المتحدة وسيلة غير مستحبة دائماً للسياسة الخارجية الاميركية، اقتصادياً واجتماعياً، أو في حفظ السلم والأمن الدولي، واستمرار اعتماد الولايات المتحدة على المنظمة بالانخفاض تدريجاً وخصوصاً في القضايا التي ليس لها مصلحة فيها. أما في القضايا التي تمس مصالح الولايات المتحدة فكانت تبذل جهدها وقواها لتنال تفويض الأمم المتحدة للعمل بنفسها وبقواتها وتحت قيادتها نفسها، أو من خلال قوات الحلف الأطلسي (حرب الخليج الثانية 1990 - 1991) وحرب البلقان [23]. وبالإجمال فإن سلوك الولايات المتحدة تجاه المنظمة الدولية خلال فترة الحرب الباردة، كان محكوماً بقواعد الحرب الباردة والصراع الدولي، في ما يتعلق بالتدخل في الصراعات الدولية، وبالحدّ من تدخل الأمم المتحدة وخصوصاً الجمعية العامة في القضايا الاقتصادية الدولية، والاكتفاء بتشجيع التعاون الدولي من خلال الوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة.

ب - بعد الحرب الباردة

(1) - بعد انهيار الاتحاد السوفياتي:

مع انهيار النظام الدولي القائم على الثنائية القطبية وانحسار التنافس الأيديولوجي واندلاع حرب الخليج الثانية العام 1991 ، كان من المنطقي أن تضطلع الأمم المتحدة بدور أكثر فاعلية وحسماً في ترتيب العلاقات الدولية

23.الأمم المتحدة ضرورة الإصلاح بعد نصف قرن، مجموعة من الباحثين، مرجع سابق، ص 29 و ص 84.

وتسوية النزاعات والأزمات الطارئة بين الدول، خصوصاً أن التوازنات الحساسة التي فرضتها الحرب الباردة على أداء الأمم المتحدة في المرحلة السابقة، همّشتها وشلّت فاعليتها في حل النزاعات بين الدول. في هذه اللحظة التاريخية، وكالعادة، سارعت الولايات المتحدة الأميركية لاقتناص الفرصة، وقد باتت الدولة الأعظم، داخل المنظمة وخارجها، ولتعلن قيام «النظام العالمي الجديد»، وذلك لاضفاء الشرعية القانونية على هيمنتها على توجهات المنظمة الدولية، خصوصاً تطوير الميثاق القائم القائم ليتلاءم مع حلم التفرّد الأميركي بشؤون العالم. وأول المعايير للتجديد هو تقليص حدود السيادة الوطنية للدولة المنفردة في مواجهة الإرادة الدولية وإيجاد آليات (إنسانية) لإضفاء الشرعية على التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأعضاء، مثلاً (العراق، الصومال، البوسنة والهرسك، السودان، إيران، كوبا، والصين إلى حد ما)[24].

إن الرغبة في التدخل في شؤون الدول الداخلية منحتها الولايات تسميات حضارية مثل حقوق الإنسان، ونشر الديمقراطية، وإسقاط الأنظمة الاستبدادية التي تقمع شعوبها، وحماية الأقليات، واحتواء التطرف الديني، والقضاء على الإرهاب، واستئصال شأفة المخدرات، ومحاربة التطهير العرقي، وإنقاذ الجياع والعطشى، وحماية البيئة، والحد من انتشار أسلحة الدمار الشامل الخ ...

24. يرى الأستاذ محمد حسنين هيكل في كتابه «حرب الخليج» الصادر عن دار الأهرام 1992 «ان النظام الدولي القائم منذ الحرب العالمية الثانية مرتبط ارتباطاً وثيقاً بالمصالح النفطية للدول الغربية الكبرى في المنطقة العربية عموماً ، وفي الخليج بشكل خاص ، وان أي نظام دولي جديد لا يمكن ان تسمح به هذه الدول الكبرى ما لم يحافظ على استمرارية هذه المصالح» .

(2) - بعد الحرب على العراق

(أ) **تحرير الكويت** : شكلت حرب الخليج الثانية (1990-1991) وما نتج عنها ورافقها، نموذجاً يكشف تطور علاقة الولايات المتحدة بالأمم المتحدة. فقد لجأت الولايات المتحدة إلى دعم الأمم المتحدة بعد احتلال العراق للكويت العام 1990 لاستصدار قرار من مجلس الأمن «يأذن للدول الأعضاء المتعاونة مع حكومة الكويت باستخدام جميع الوسائل اللازمة لحمل العراق على الانصياع لقراراته دون قيد أو شرط قبل 15 كانون الثاني 1991[25]». ولضمان التفاف العالم حولها لجأت الولايات المتحدة إلى طرح شعار «النظام العالمي الجديد» الذي تضطلع فيه الأمم المتحدة بدور رئيسي، حالت الحرب الباردة دون تمكينها منه.

وتحت هذا الشعار ، تمكن مجلس الأمن من اتخاذ جميع قراراته استناداً الى الفصل السابع من الميثاق، وذلك للمرة الأولى في تاريخ الأمم المتحدة، وفرض على العراق أشد العقوبات، كما حصلت من مجلس الأمن على تفويض باستخدام القوة ضد العراق، وهذا ما مكّنها عملياً من مصادرة مجلس الأمن وإدارة الأزمة بشكل منفرد، ثم وضعت العراق تحت وصايتها بقرار من المجلس (القرار الرقم 678). ومنذ ذلك الوقت بدا واضحاً للمراقب المدقق أن المسألة العراقية أصبحت مكوّناً في استراتيجية الولايات المتحدة، التي تهدف للسيطرة على العالم وعلى الشرق الأوسط من باب أولى، من بوابة الخليج الغني بالنفط، والعنصر الأساس لضمان تفوق الاقتصاد الأميركي .

25. الأمم المتحدة في العراق، د. حسن نافعة، جريدة الحياة، بيروت، العدد 15041 تاريخ 2 حزيران 2004، ص 11 .

(ب) **بعد تحرير الكويت** : خلال السنوات العشر التي تلت تحرير الكويت، عملت الولايات المتحدة على التحكم بالعراق عبر مجلس الأمن والتحالف لضمان استمرار العقوبات «القاتلة»، وتكثيف لجان التفتيش عن أسلحة الدمار الشامل. كما عمدت إلى تدمير القوى العسكرية والاقتصادية بشكل منهجي بواسطة قواتها الجوية، وفرضت مناطق حظر للطيران، وعمدت إلى تشجيع القوى المعارضة وتنمية النعرات الطائفية والإتنية بين أبناء الشعب العراقي الواحد. وقد تبيّن من تطور الأزمة العراقية خلال هذه الفترة، ان الأمم المتحدة كانت تتعامل مع الأزمات الأخرى وفق معايير مزدوجة، وانه لا مكان لها في هذا النظام العالمي الجديد، وأن الولايات المتحدة التي ترفع شعاره إنما تهدف إلى السيطرة على هذا النظام، وتحويل الأمم المتحدة إلى مجرد إدارة تابعة لوزارة الخارجية الاميركية (Backyard State Department)، وهكذا همّشت الولايات المتحدة دور الأمم المتحدة وصدقيتها الدولية.

(ج) **المحافظون الجدد وجورج بوش الإبن و11 أيلول 2001**: أدى وصول اليمين المتطرف (المحافظون الجدد) بقيادة وجورج بوش الإبن إلى السلطة، واستغلاله لأحداث أيلول 2001 الإرهابية، إلى فرض مشروع الولايات المتحدة بقوة السلاح، فعمد إلى احتلال العراق من دون أيّ موافقة أو تفويض من مجلس الأمن، (آذار/مارس- نيسان/ابريل 2003). ومع استمرار المعارضة العراقية للاحتلال وتصاعد وتيرة المقاومة المسلحة ضد القوات الأميركية، وارتفاع أعداد القتلى من جنودها، وانكشاف خلو العراق من أسلحة الدمار الشامل المزعومة،

والفضيحة الأخلاقية والإنسانية لتصرف قواتها المسلحة في سجن «أبو غريب» مع المعتقلين العراقيين... وجدت الإدارة الأميركية نفسها مضطرة إلى البحث عن سقف يحميها لاحتواء الأزمة، والتفتيش عن خروج مشرّف من العراق، فلم تجد أمامها غير الأمم المتحدة لتقدم لها هذا الغطاء، فقدمت مع حليفتها بريطانيا مشروع قرار[26] لنقل السيادة إلى العراقيين، وطريقة إدارة العراق خلال المرحلة الانتقالية، ووجود القوات الأميركية.

ترى هل توقف المشروع الأميركي في العراق ومنه للسيطرة على العالم ؟!

يرى البعض أن تصرف الأمم المتحدة الحالي وصدور قرار مجلس الأمن ونقل السيادة واستبدال قوات التحالف بقوات أطلسية وغيرها تحت شعار الأمم المتحدة، ما هو إلا من باب المناورة أو البقاء من خلال الآخرين، أو هو تبديل قبعات الجنود الأميركيين المرقطة بقبعات باللون الأزرق (Changement de Casquettes)، فكيف ستتصرف الأمم المتحدة الآن، هل تسترد كرامتها ودورها من جديد وكيف ؟!.

القسم الرابع منظمة الدور، أم دور المنظمة

9 - منظمة الدور، بين التحدّي والاستجابة

أ - التحدّي: أنشئت الأمم المتحدة لتضع حداً للنزاعات الدولية، ولتوقف

26.القرار الرقم (1546) تاريخ 8 حزيران/يونيو 2004 (صدر عن مجلس الأمن ويقضي بنقل السيادة إلى العراقيين حتى نهاية حزيران/يونيو 2004 وجراء انتخابات مطلع العام 2005. مع تشريع بقاء القوات الأجنبية). لقد قنن هذا القرار احتلال بلد شنت عليه الولايات المتحدة الاميركية حرباً من دون مسوغ قانوني أو قرار من مجلس الأمن، وأضفى الشرعية على نتائجها بعد ان كان حجبها عن شنها وهذا من دون شك يرسم صورة واضحة لدور الأمم المتحدة المطلوب من قبل الولايات المتحدة. للمزيد: انظر جريدة الحياة، مقالة راغدة درغام، العدد 15050 تاريخ 11 حزيران 2004، ص 11.

الحروب، وللمساعدة على تقدم الشعوب ورقيها، من خلال الأجهزة التابعة لها. وقد واجهت الأمم المتحدة منذ إنشائها تحديات كبيرة بدءاً من صدور قرار تقسيم فلسطين العام 1947 وإنشاء إسرائيل العام 1948. وعلى الرغم من صدور المئات من القرارات الدولية من مجلس الأمن والجمعية العامة فإن الحروب اندلعت في أكثر من منطقة من العالم طوال نصف القرن الماضي، وحتى اليوم، ويشكّل النزاع في الشرق الأوسط والقرارات التي صدرت لاحتوائه نموذجاً لما أمكن لهذه المنظمة ان تقوم به من أدوار، وهذا ليس لعلة في الميثاق أو القانون، إنما بسبب التدخلات السياسية من قبل الدول الكبرى، والهيمنة الاميركية على آلية صنع القرارات (**)، خدمة لأهداف الولايات المتحدة وحلفائها ومصالحها في المنطقة والعالم، وهذا ما عرَّض صدقية المنظمة، ونظام الأمن الجماعي ككل للخطر من خلال ما يأتي:

(1) **استمرار النزاعات وتجاوز دور المنظمة:** استمرت النزاعات الإقليمية من دون تسوية، في كلٍ من الشرق الأوسط والسودان وأفغانستان والشرق الأقصى والشيشان وبعض دول أفريقيا الغربية.

(2) **حيازة أسلحة الدمار الشامل والإرهاب:** ما زالت إسرائيل تمتلك ترسانة من الأسلحة النووية وغيرها، من دون مراقبة، ومن دون توقيعها على معاهدة الحد من انتشار الأسلحة النووية (NPT) كذلك كوريا الشمالية، بينما تشن الحروب على دول لا تمتلكها (العراق) وتخضع للتفتيش والعقوبات دول ما زالت دون العتبة النووية (إيران).

كما ان هناك دولة تشن إرهاب الدولة ضد شعب في أرضه

(إسرائيل)، وتحرمه من أبسط حقوقه الإنسانية التي نادى بها ميثاق المنظمة وإعلان حقوق الإنسان، وتمارس ضده أقصى تدابير القهر السياسي والاقتصادي والاجتماعي والتمييز العنصري، وتمنعه من ممارسة أبسط الحقوق في تقرير مصيره على أرضه، وكل ذلك تحت نظر وسمع الأمم المتحدة.

(3) **تراجع معدلات التنمية وزيادة حدة الفقر:** لقد انخفض معدل المساعدات الرسمية للتنمية، وهمّش دور الأمم المتحدة في إطار التعاون الدولي من اجل التنمية ، وذلك لصالح كل من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي (IMF) والمنظمة العالمية للتجارة (WTO)، وهذه كلها تسيطر عليها الدول الغنية، والتي تسيطر بدورها على الأمم المتحدة وتتحكم بتمويل أنشطتها لصالح الدول النامية إنفاذاً لسياساتها الخاصة.

ب- الاستجابة:

(1) أمام هذه التحديات (العولمة) دعت الأمم المتحدة خلال انعقاد قمة الألفية العام 2000 إلى «إعلان قمة الألفية» ووضعت أهدافاً تنموية ثمانية يلزم لتحقيقها إطار زمني حتى العام 2015 ، ولكن عدم استجابة الدول الغنية المهيمنة على النظام الدولي، وعدم وفائها بالتزاماتها التي قطعتها على نفسها، سواء في المؤتمرات العالمية التي عقدت في التسعينيات من القرن الماضي، أم في قمة الألفية والمؤتمرات اللاحقة، تضع الأمم المتحدة وصدقيتها في وضع حرج للقضاء على الفقر كأحد أسباب الإخلال بالأمن والسلم في العالم.

(2) - تقرير الأمين العام للأمم المتحدة :

بعد مضي اكثر من ثلاث سنوات على «إعلان قمة الألفية» اصدر الأمين العام للأمم المتحدة تقريراً لعرضه على الجمعية العامة (الرقم 323 في 2 أيلول/سبتمبر 2003) والتي شارك فيها العديد من رؤساء الدول والحكومات، ووزراء الخارجية، وفيه شرح لأهمية مواجهة التحديات العالمية، وتهديد السلم والأمن الدوليين. وتساءل الأمين العام عن شرعية استخدام القوة في العلاقات الدولية (إشارة لغزو العراق)من دون تفويض من مجلس الأمن، كما تساءل عن قانونية استخدام القوة لمنع اعتداء وشيك، وذلك باللجوء إلى الضربات الإستباقية والحرب الوقائية.

10 - دور المنظمة:

قال «داغ همرشولد» الأمين العام الأسبق للأمم المتحدة: «لم تخلق الأمم المتحدة لتقود البشرية إلى الجنة، بل لتنقذها من الجحيم».

أ - المستقبل بعيون وردية :

انطلاقاً من هواجس الأمين العام السابق للأمم المتحدة وتوصيفاته في تشخيص الأمراض الدولية، والتي تنعكس تلقائياً على النظام الدولي، وتلوّن دور الأمم المتحدة السابق بمختلف الألوان القاتمة بحكم معرفته وتجربته، فقد حاول أن يعيد رسم هذا الدور وتلوينه بألوان فاتحة، أو وردية، واقترح لتحقيق دور اكثر فاعلية للأمم المتحدة، القيام بتكليف فريق رفيع المستوى لدراسة عدة مقترحات حول إصلاح أجهزة الأمم المتحدة على ان يرفع هذا الفريق تقريره في آب/اغسطس 2004، ومن

هذه المهمات[27]:

(أ) تحليل التهديدات الحالية والمتوقعة للسلام والأمن الدوليين.

(ب) تقييم الإجراء الجماعي الذّي يمكن اتخاذه لمواجهة هذه التهديدات.

(ج) إعداد توصيات حول ما تحتاجه الأمم المتحدة لتصبح أداة فعالة ومشروعة للرد على تلك التهديدات.

(د) النظر في دور كل من مجلس الأمن، والجمعية العامة، وغيرها من أجهزة منظمة الأمم المتحدة.

(هـ) كيفية تنفيذ إعلان قمة الألفية، وخصوصاً الأهداف التنموية الثمانية، وعلى رأسها خفض الفقر المدقع الذي يلف ربع سكان الأرض[28].

أعدَّ هذا الفريق تقريراً تمَّ إعلانه في كانون الأول/ديسمبر العام 2004، اعترف - ضمن توصيات أخرى- بأهمية تطوير دور الأمم المتحدة لتعزيز السلام باقتراح إنشاء «لجنة لبناء السلام»، وقد تبنّى الأمين العام هذا الاقتراح في تقريره للدول الأعضاء، تمهيداً للقمة العالمية التي عقدت في أيلول/ديسمبر العام 2005، والتي وافقت الأمم المتحدة فيها على إنشاء هذه اللجنة التي كان من أهدافها تطوير عمل الأمم المتحدة في مجالي بناء وتعزيزه السلام خصوصاً بعد انتهاء النزاع والحروب الأهلية، والتنمية

27. **الأمم المتحدة والسياسة الدولية**، د. منير زهران، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، مطبعة الأهرام، العدد 156 نيسان/ابريل 2004، ص 24.

28. قال الرئيس المكسيكي «لويس أتشيفيريا» والذي لم يتمكن من تخطي العتبة للفوز بالأمانة العامة للأمم المتحدة: «لقد نظمت البلدان الصناعية المجاعة في العالم الثالث بالقدر نفسه من المنهجية والروح العلمية اللتين وضعتهما في صنع القنبلة الذرية»، من مقالة تحت عنوان حروب القرن المقبل تقودها الأمم المتحدة ، محمود إبراهيم ، مجلة الشاهد، بيروت، عدد ك2 1999 ، ص 128.

المستدامة في هذه الدول. كذلك اقترح الفريق المعين ضرورة إصلاح مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه من 15 إلى 24، وتقسيم الأعضاء التسعة عشر المتناوبين وفقاً للمناطق على أن يكون عضويتهم لأربع سنوات...

ب - بين القبعة الزرقاء وقبعة العم سام:

(1) الأزمة:

تعيش الأمم المتحدة اليوم أزمة وجودية، تتعلق بمصيرها ودورها المستقبلي. فما تعانيه يعود إلى التوظيف المصلحي من قبل الولايات المتحدة، كما ان الدول المتقدمة، والغنية لا ترى في المنظمة الدولية المنبر الأصح أو الإطار المؤسسي المناسب لحل المشاكل الدولية. وعلى الرغم من الازدياد الملحوظ في نشاطها و تدخلها المتزايد في الشؤون الداخلية للعديد من الدول، من خلال حماية حقوق الإنسان، أو باب الإرهاب الدولي، هناك الكثير من الأزمات التي أبعدت فيها عن التدخل، أو رفض تدخلها فيها، وهكذا أصبح إصلاح الأمم المتحدة ضرورة لتجاوز هذه الأزمة.

لقد شكّلت الأزمة البلقانية في التسعينيات من القرن الماضي لحظة تبلور الأزمة، فقد دخلت الأمم المتحدة «كوسوفو»، وقامت الدول الأوروبية بقصف «بلغراد» من دون قرار منها، فاضطرت الأمم المتحدة الى الانحناء أمام الغطرسة الأميركية، كذلك شكل العراق إشكالية في تعاطي الأمم المتحدة مع الأزمات، بتلازم ملفت مع المشكلة الفلسطينية وقضية الشرق الأوسط، حيث أسست الولايات المتحدة مرجعية «مدريد» للسلام بدلا منها وجعلتها أحد الأطراف المشرفة على العملية، وتلاها

اتفاقيات أوسلو و«وادي عربة» و«شرم الشيخ» وغيرها كثير من الاتفاقيات والخطط برعاية أميركية وكأنّ الولايات المتحدة قد نزعت عن المنظمة قبعتها الزرقاء وألبستها قبعة العم سام بدلاً منها، وهذا ما ظهر واضحا بعد احتلال العراق العام 2003 من دون قرار من المنظمة الدولية، إذ بعد ذلك بسنة عملت الولايات المتحدة على استصدار القرار (1546) تاريخ 8 حزيران/يونيو 2004 من المنظمة الدولية، وكمن يضع عربة الاحتلال الأميركية أمام حصان الأمم المتحدة، أو يلعب لعبة تغيير القبعات لتحافظ على مكاسبها من الاحتلال وتحفظ ماء وجهها الذي أهرقته ممارستها اللاأخلاقية في سجن «أبو غريب» في العراق، أو غيره من الأماكن.

(2) الحل ومشاريع الإصلاح:

إن كل هذه الأزمات باتت تطرح ضرورة إصلاح المنظمة وإعادة النظر بالمنطلقات الفلسفية للتنظيم الدولي و الآليات والوسائل اللازمة لتحقيقه، فكيف سيتم ذلك؟!. يرى الكاتب «إيمانويل تود» في كتابه «ما بعد الإمبراطورية»[29]، إن النظام الدولي الذي يجب أن يخلف وحدانية القطب الراهن التي يتبّناها لفيف من مفكري اليمين المحافظ الأميركيين فيقول: «لا يمكن لأميركا اليوم أن ترهب إلا الدول الضعيفة وسوف تكون في الصراعات الشاملة تحت رحمة تحالف يضم الأوروبيين واليابان وروسيا، وهؤلاء يجب أن يتفاوضوا مع إيران والعالم العربي لتمويلهم بالنفط، كما يجب على الأمم

29. **ما بعد الإمبراطورية**، إيمانويل تود، ترجمة محمد زكريا إسماعيل، دار الساقي، بيروت 2003 .

المتحدة أن تكون أداة للتسوية الشاملة، بعد أن تضم إلى عضويتها ألمانيا واليابان».

أما الدكتور بول كيندي، المؤرخ والأستاذ في جامعة «يال» الاميركية وفي كتابه الأخير الذي أصدره وسّماه: «برلمان الإنسان... ماضي وحاضر ومستقبل الأمم المتحدة».

"The parliament of man, the past, the present and future of UN".

فيرى أن سجل الأمم المتحدة على مدى الأعوام السنين الماضية، يختلط فيه النجاح بالفشل، وبناء على ذلك فإنه يتوقع أن يتكرر الفشل وخيبة الأمل في الحقب القادمة، ولكن المنظمة لن تنهار بالكامل، كذلك فان إعادة بناء شاملة للمنظمة الدولية، كما تدعو إلى ذلك مشاريع الإصلاح الجذرية هي أيضا غير ممكنة الآن، وربما يمكن ذلك تدريجاً إذا أمكن التغلب على العقبات التي تضعها الدول الكبرى، والمشرعون الوطنيون، والآخرون الذين يفضلون أن تبقى الأمور كما هي.

إلا أنه يرى ان هناك إمكاناً للإصلاح لمواجهة التحديات الجديدة التي لم تكن موجودة عند تأسيس المنظمة العام 1945، والممثلة بالبيئة والاحتباس الحراري وتحقيق التنمية لثلاثة مليارات إنسان في آسيا، كذلك مواجهة الإرهاب الدولي والدول الفاشلة (Failed states) الخ.

وتعتمد رؤية كيندي على إصلاح المنظمة بحد ذاتها وتنظيفها من شوائب البيروقراطية الإدارية ، وكذلك يدعو إلى تغييرات كبيرة في دستور المنظمة، بل وتغيير الميثاق نفسه، وهذا ما يتطلب موافقة ثلثي أعضاء الجمعية العامة وموافقة الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن أو على الأقل عدم

استخدامها حق النقض[30]...

أما الدكتور بطرس غالي، الأمين العام الأسبق للأمم المتحدة، فيرى أنه «يجب التركيز على المستقبل بشكل يتواءم مع التطورات التي تحدث في الحياة الدولية والنظام الدولي، وإننا اليوم بحاجة إلى جيل ثالث للنظام الدولي، يتميّز بالجمع بين عضوية الدول، وعضوية ممثلي المنظمات غير الحكومية التي تمثل المجتمع المدني»، لذلك فهو يرى ضرورة إصلاح المنظمة وإعادة هيكلتها الدولية، وخصوصاً مجلس الأمن، وذلك بتوسيعه مع منح الدول الجديدة عضوية دائمة وحق النقض أيضًا ، إنما مع تحديد استخدام هذا الحق في حالات معينة وفي فرض العقوبات أو الإجراءات الزجرية التي تحتاج إلى دعم عسكري وإلى قوات دولية[31].

الخلاصة العامة

حاولت المجتمعات البشرية عبر التاريخ إيجاد نظام أمن جماعي يخفف من آلام الشعوب ويحد من العدوان بين الدول ويؤسس لبناء نظام دولي قائم على السلام والمساواة والعدل. لقد شكّلت المعاهدات الدولية المختلفة عبر العصور الأساس النظري لهذا التنظيم الذي بدأ يتبلور مع معاهدة وستفاليا العام 1648 ومعاهدة فيينا العام 1815 والمؤتمر الأوروبي والحلف المقدس العام 1818، إلا أن نمو الحركات القومية والثورة الصناعية والاستعمار شجع الكثير من الدول الأوروبية على احتلال دول بعيدة واستغلال شعوب

30. بول كندي وقضية إصلاح منظمة الأمم المتحدة، السياسة الدولية، العدد 169، يوليو 2007 ، المجلد 42 ، ص 235 و 236.
131. المرجع السابق نفسه، ص 236.

كثيرة طمعاً في نهب ثرواتها، ورغبة في زيادة قوتها، وكان التنافس على اقتسام العالم بين الدول الكبرى سبباً لاندلاع الحرب العالمية الأولى التي انتهت بإيجاد أول منظمة دولية للسلام هي عصبة الأمم العام 1919، ولكن هذه المنظمة لم تستطع أن تمنع الحرب والصراع بين الدول، فاندلعت الحرب العالمية الثانية العام 1939، والتي انتهت بنتائج كارثية على الصعد كافة، البشرية، والمادية، ما شجع على إعادة بناء منظمة جديدة وميثاق جديد لتوطيد السلم العالمي، وحل النزاعات بالطرق السلمية ومنع العدوان وتنمية الشعوب الفقيرة، وقد نجحت هذه المنظمة نسبياً في حل الكثير من النزاعات الدولية، وقامت بإنجازات مهمة في مختلف الميادين، غير ان سياسة الأحلاف وانقسام العالم إلى كتلتين كبيرتين، وتركيبة مجلس الأمن، وحق النقض لدى الدول الخمس الكبرى، وتحكمها في سياسة الأمم المتحدة أدى إلى شل دورها في الكثير من النزاعات. ومع ان سقوط الاتحاد السوفياتي وتفرد الولايات المتحدة على قمة النظام الدولي، أوقع الأمم المتحدة في عدم التوازن، وأبعدها عن أي دور لا تريده أميركا، لا بل بدأت تستخدمها لتحقيق سياساتها المرسومة سلفاً لتحقيق أهدافها الاستراتيجية، ورغبتها الكامنة للسيطرة على العالم فأخضعتها لهيمنتها، وشلتها، ما افقدها هيبتها. لقد طرأت تحولات جذرية على دور الأمم المتحدة بعد انتهاء الحرب الباردة، وظهر كما لو أن هذه المؤسسة ستدخل كقيمة إضافية في إطار الآليات المعتمدة لإنشاء النظام الدولي الجديد، وبما أن هذه الآليات هي في جوهرها إحدى العوامل المحركة للاستراتيجية الاميركية بعد الحرب الباردة كان من الطبيعي ان تشهد المنظمة بمجالاتها

المختلفة عمليات جدية لإخضاع قراراتها وسياستها الإجمالية.

ان الواقع الدولي يكشف ان الولايات المتحدة تفضل بقاء الأمم المتحدة كقاطرة جاهزة ومستعدة للحركة، حين تملأ بالوقود اللازم لقطع المسافة المطلوبة منها، أي التعامل مع كل أزمة على حدة، ووفق كل حالة وبالأساليب المناسبة، وبذلك تحولت الأمم المتحدة إلى حديقة خلفية لوزارة الخارجية الاميركية، أو «حصان طروادة» للسيطرة على العالم.

وهكذا نجد أن ما بين الدور الحقيقي المرسوم للمنظمة الدولية كما جاء في الميثاق، والدور المفروض من قبل القوى العظمى التي تتحكم بها مادياً ومعنوياً تكمن إشكالية وجودها، وجدوى الأمن الجماعي وترتيباته ، فهل تكمل المنظمة الدور المفروض، وتتلاشى ؟ أم تستعيد دورها المرسوم وتصبح هي سيدة النظام الدولي؟ القضية تحتاج إلى إعادة نظر جذرية والاهم من ذلك تحتاج إلى إرادة دولية قوية تعيد للمنظمة هيبتها عبر عملية إصلاح جذرية، تتناول ميثاقها وإدارتها وعضويتها وإعادة النظر في عدد أعضاء مجلس الأمن، واستعمال حق النقض VETO، كما أن من الضروري أيضاً إدخال دول جديدة إلى مجلس الأمن تمثل القوى الفعلية على الساحة العالمية، ليس اقتصادياً وحسب، إنما حضارياً وثقافياً، بحيث يصبح مجلس الأمن تجسيداً فعلياً للقوى الفاعلة في العالم ومنتدى لحوار حضاراته، وإرادة قواه الحية، لمجابهة التحديات الكبرى في عالم اليوم المهدد في إنسانه وبيئته وفضائه، ما قد يودي بحضارة إنسان هذا الكوكب إلى الفناء، وهذا التحدي يستحق استجابة تكون بمثل مستواه.

❖ - سورة الممتحنة الآية 8 : «لا ينهيكم الله عن الذين لم يقاتلوكم في الدين ولم يخرجوكم من دياركم أن تبرُّوهم وتقسطوا إليهم إنَّ الله يحب المقسطين». وسورة البقرة الآية191 : «واقتلوهم حيث ثقفتموهم وأخرجوهم من حيث أخرجوكم والفتنة أشدُّ من القتل ولا تقاتلوهم عند المسجد الحرام حتَّى يقاتلوكم فيه فإن قاتلوكم فاقتلوهم كذلك جزاءُ الكافرين». وسورة الأنفال الآية 61: «وإن جنحوا للسلم فاجنح لها وتوكل على الله إنه هو السميع العليم».

❖❖ - من المهم التذكير بتأثير الولايات المتحدة في اتخاذ قرارات كثيرة في مجلس الأمن بشأن السودان وقضية دارفور (2003 - 2007) ، وكوريا الشمالية وقضية الملف النووي الإيراني، وكذلك قضية لبنان وكثرة القرارات الصادرة بشأنه، وتأثير السياسة الاميركية خصوصاً خلال عدوان إسرائيل على لبنان في تموز وآب 2006، وتأخير اتخاذ قرار بوقف العدوان لأكثر من شهر، وذلك لتحقيق أهدافها السياسية والستراتيجية في لبنان والمنطقة من خلال هذه الحرب...

تسهيلاً لاستفادة المهتمين من الأبحاث المنشورة، تعمل «الدفاع الوطني اللبناني» على نشر خلاصات باللغة العربية للأبحاث المحرّرة بالفرنسية وبالإنكليزية، وخلاصات بهاتين اللغتين للأبحاث المنشورة بالعربية.

تضطلع المنظمات غير الحكومية بدور بارز في النظام الدولي المعاصر، وتؤثر في السياسة الدولية بشكل واضح، وتؤدي دورًا ملحوظًا في السياسة وبنائها، وتتهيّأ لتكون صاحبة الدور الأكثر فعالية في ضوء حالة العولمة المتنامية.

وتتقدم المنظمات غير الحكومية في دورها لتشارك الهيئات والدوائر الرسمية في أعمالها، على المستويات الوطنية والدولية على حد سواء.

إن الهدف من هذه الدراسة هو الإضاءة على الدور الذي تؤديه هذه المنظمات غير الحكومية في النظام الدولي والأهداف التي ترنو إليها من وراء ذلك واحدة من هذه المنظمات وهي منظمة فريديريك إيبرت ستيفتونغ في لبنان، وعلاقات هذه المنظمة مع الحزب الديمقراطي الإجتماعي.

شرف. تضحية. وفاء

شرف. تضحية. وفاء

شرف. تضحية. وفاء

ERRATUM

Dans l'article "Les relations Libano- Américaines dans le cadre de la politique étrangère des Etats-Unis écrit par Rudyard Kazan et publié dans le numé ro 61, un lapsus a été commis dans la conclusion et qui est le suivant:

Comme l'affirme Elisabeth Picard:"Dans la guerre libanaise plus encore que dans le conflit isra élo-arabe, une paix sans la Syrie est inconcevable".

En fait la citation n'est pas d'Elisabeth Picard mais de Nadine Picadou comme le confirme d'ailleurs la note correspondante au bas de la page.

La stratégie de la sécurité collective entre la pluralité des pôles et le monde unipolaire

Le chercheur procède son étude en définissant le contexte de la sécurité collective en dehors du cadre de l'ancienne théorie basée sur le dicton de la « loi de la jungle », en signalant que les théoriciens de la politique internationale ont considéré que l'intérêt suprême de l'humanité réside dans la suprématie de la loi.

Le chercheur passa en revue l'idée de la sécurité collective depuis l'antiquité et jusqu'à nos jours, en citant les phases par lesquelles l'idée passa jusqu'à son éclaircissement pour qu'elle soit enfin un fait accompli et des textes légaux incarnée par l'Organisation des Nations Unies. Puis il illumina sur l'organisation internationale qui, malgré que sa charte est plus ou moins perfectionniste, se montra incapable de réaliser la sécurité collective sur la planète, notamment dans le monde des deux pôles, et ensuite dans le monde unipolaire actuel.

D'après les faits historiques, le chercheur conclut que les états n'ont pas réussi, à travers leurs relations, d'établir la sécurité collective, et cela remonte à plusieurs raisons. Au moment où le monde entra dans la phase du pôle unique, l'empire de l'anarchie surgit après l'effondrement de l'union Soviétique, et atteindra son apogée après l'hégémonie des nouveaux conservateurs sur le centre de la décision américaine et mondiale dirigé par Georges W. Bush. C'est alors que les taux de développement se sont rétrécis et le taux de la pauvreté augmenta, les « casques bleues » s'avèrent déployées dans les différentes régions du monde... Cela veut dire la défaillance de réaliser la sécurité collective, tout en menaçant l'existence de la civilisation de l'être humain sur la terre.

La gestion des ressources humaines pour empêcher la fuite des cerveaux du Liban

La chercheuse illumine sur le sujet de l'émigration, du point de vue de la fuite des compétences du Liban, tout en la plaçant dans son cadre scientifique. Elle considère que les compétences et les expertises humaines revêtent la même importance que les sources naturelles, et sont par la suite un capital humain riche, qu'il ne faut pas gaspiller vainement.

La chercheuse se base sur certaines études publiées, indiquant que le Liban occupe la 21ème place parmi les 25 premiers pays dans le domaine de l'émigration. A noter que 39% des libanais qui ont émigré en l'an 2000, étaient détenteurs de compétences universitaires; sans oublier que près des deux tiers des libanais (selon une étude statistique documentée) ont exprimé leur désir de quitter leur pays vers l'étranger.

Si les raisons principales de cette émigration sont liées à l'absence des opportunités de travail au Liban, la chercheuse voit une nécessité d'aider les détenteurs de licences en les protégeant lors de leur émigration, afin qu'ils ne soient pas la proie des partis avec lesquels ils vont signer des contrats, et perdront leurs droits, et par la suite leur nation sera dépourvue des compétences prometteuses.

La chercheuse conclut en exprimant son pessimisme envers la positivité de la politique américaine envers le Liban et l'incapacité de cette politique, surtout qu'elle résume les problèmes libanais par ce qu'elle nomme le «rôle syro-iranien», au lieu d'œuvrer à résoudre les problèmes du Liban.

Pour faciliter la tâche de ceux qui désirent bénéficier des recherches publiées, le magazine «Défense Nationale Libanaise» publie des résumés traduits du français et de l'anglais vers l'arabe et des résumés des recherches publiées en arabe et traduits vers le français et l'anglais.

La politique américaine envers le Liban 2001 – 2007 L'affrontement des buts

La chercheuse évoque le sujet des relations libano-américaines des deux angles libanais et américain, en se demandant s'il existe dès le début une politique américaine bien définie envers le Liban, tout en justifiant sa question dangereuse par la façon dont les administrations successives ont traité le Liban, dès les années 70 du siècle précédent.

La chercheuse signale l'absence d'une politique américaine définie envers le Liban et le Moyen Orient, tout le long du 19ème siècle et jusqu'à la fin de la 2ème Guerre mondiale, vers la moitié du 20ème siècle. Elle a exposé les facteurs actifs dans la définition de cette politique américaine envers le Liban depuis les années 70, tout en mettant l'accent sur les manifestations de cette politique et ses défauts, notamment à l'ombre des problèmes et des troubles résultant de la cause palestinienne ou des questions qui leur sont liées. C'est dans ce contexte que la politique de Washington s'est distinguée par une partialité absolue, selon la chercheuse, envers Israël. Une fois le régime de Georges W. Bush s'installa et le labyrinthe du terrorisme international surgisse suite aux événements du 11 septembre, la pression américaine exercée sur le Liban s'amplifia pour freiner l'ingérence de l'axe irano-syrien. Le problème atteint son apogée qu'est «la mise la plus dangereuse des intérêts des Etats Unis ainsi que de la stabilité du Liban et de la région» de la part de l'administration américaine actuelle. La position américaine fut surtout marquée par la contradiction ; d'une part Washington s'appliqua à exiger des autorités libanaises de faire déployer l'armée dans le sud, et d'autre part, les Etats Unis n'ont offert aucune aide militaire à l'armée entre les années 1985 et 2005 – afin de le qualifier pour assumer les missions qui lui sont requises.

NOTES

ARTAUD Boniface, L'Amérique des néoconservateurs: L'Empire a-t-il un avenir?, Collection Mondes réels, Editions Ellipses, 2004

BALINSKI Michel, Le suffrage universel inachvé, Collection Débats, Editions Belin, 2004

BONIFACE Pascal (sous la direction), L'année 2005 stratégique; Stratéco: analyse des enjeux internationaux, Collection Iris, Collection Armand Collin, 2004

LACORNE Denis (sous la direction), Les Etats-Unis, Collection CERI, Editions Fayard, 2006

POLSBY Nelson W., WILDAVSKY Aaron, Les élections présidentielles aux Etats-Unis, 7ème édition, Collection Nouveaux Horizons, Editions Londreys, 1988

semestre de 2008 afin de lever le voile sur l'identité des deux candidats qui mèneront leur véritable bataille dans leur course pour la conquête de la Maison-Blanche.

On peut spéculer dans cette perspective que suite à l'échec sans appel de leur intervention militaire et diplomatique élargie au Moyen Orient- le fait d'infléchir par exemple la position de ses alliés sur des questions comme celles de l'Iran ou de la Palestine-, le prochain dirigeant américain devrait se limiter à employer la force et imposer la démocratie aux Etats qui menaceraient directement leurs intérêts ou la sécurité internationale. La thèse selon laquelle les Etats-Unis sont la nation indispensable du monde unipolaire pourrait être abandonnée au profit de plus de négociations internationales. On pourrait par ailleurs s'attendre à ce qu'un président démocrate brandisse ses chevaux de bataille que sont le soft power et le multilatéralisme.

Par ailleurs, il est important de souligner que le président ne décide pas seul des orientations stratégiques de son pays. L'exécutif est contraint par le Congrès à des choix qui ne répondent pas nécessairement à sa vision stratégique, surtout lorsqu'il y a cohabitation. Et tel sera le cas si le président élu sera républicain.

Bref, si aujourd'hui les conservateurs accordent la primauté à la lutte contre le terrorisme, la politique post Bush risque bel et bien de prendre des allures de défis à relever face aux inquiétudes géopolitiques et économiques provoquées par la montée en puissance de la Chine. Ce qui est sur, c'est que la politique interventionniste de Georges W. Bush ne risque pas de régresser et d'être remplacée par un consensus isolationniste. Il s'agit presque d'un paradoxe qui transcende la politique étrangère des Etats-Unis puisque tendant à devenir bipartisane elle-même.
Dans tous les cas, rendez-vous est pris pour le premier

CONCLUSIONS

Vers une nouvelle approche de la politique internationale et régionale?

La guerre en Irak est incontestablement la question de politique étrangère qui aura le plus marqué les esprits non seulement des citoyens américains mais des citoyens du monde. Il s'agit d'une des initiatives stratégiques et militaires pour laquelle Georges W. Bush sera le plus connu. Cet enjeu est d'autant plus délicat que cette campagne militaire a été lancée sans mandat de l'ONU, ce qui met Washington sous pression et dans l'obligation d'en sortir triomphant au risque de voir son leadership mondial contesté par ses adversaires occidentaux et de perdre de sa crédibilité et de son autorité tout en se repliant sur soi-même.

Dans cette perspective, il est pertinent de se demander dans quelle mesure la politique étrangère des Etats-Unis subirait une modification considérable dans l'éventualité où la présidence était remportée par le camp démocrate. En fait, il est légitime de spéculer que, le cas échéant, la politique étrangère n'en sera pas pour autant bouleversée parce qu'aux Etats-Unis comme ailleurs, on remarque que ces politiques sont forgées par l'histoire et les traditions, et par conséquent inscrites dans la durée. Ainsi, un nouveau chef d'Etat, d'autant plus si affilié à un camp adverse, apporterait évidemment une orientation nouvelle à la politique de son pays, sans toutefois la changer de façon radicale. Même avec un nouveau président, la part de continuité de la politique étrangère américaine l'emporte sur celle des ruptures.

du Viêtnam les pertes humaines ne furent aussi importantes pour les Etats-Unis qu'actuellement en Irak. L'efficacité de la lutte contre le terrorisme est donc remise en cause, le dossier des armes de destruction massive, les révélations sur la torture, les prisons clandestines et autres pratiques de l'armée américaine ou de la CIA s'avèrent embarrassants, et la stratégie nationale de sécurité tire la sonnette d'alarme.

La politique américaine à la sauce néoconservatrice a fait goûter aux citoyens du Moyen-Orient les recettes d'un empire qui se veut bienveillant, à travers les interventions armées; et aux citoyens américains un sentiment éphémère de sécurité et une omniprésence qu'ils ont savouré.

La reprise en main par les Etats-Unis du dossier du Moyen-Orient s'est donc fait de façon tout à fait naturelle grâce aux attaques du 11 septembre qui leur ont donné un rôle central. L'administration Bush a donc attiré l'attention sur le terrorisme, ayant une interprétation du monde et une stratégie toutes prêtes qui consistaient à laisser l'Amérique agir seule s'il le fallait et frapper le mal à la source. Ce mal consistait entre la liaison indissociable entre terrorisme et armes de destruction massive et Etats voyous tous concentrés dans le Moyen-Orient en général et Saddam Hussein en particulier, ce qui imposait le renversement de celui-ci et au-delà, le changement des Etats suspects. Ce remaniement en force de la région n'a en fin de compte pas récolté le succès tant espéré. Les Etats-Unis sont sans aucun doute moins populaires sur la scène internationale.

L'héritage de l'administration de Georges W. Bush

L'attentat du 11 septembre 2001 contre les deux tours du "World Trade Center", centre financier des Etats-Unis, a suscité une vague patriotique particulièrement intense et unanime des américains, toutes tendances politiques confondues, ce qui a permis au président George W. Bush d'être légitimé totalement, en dépit de sa difficile élection, et de promouvoir une vigoureuse politique étrangère contre le terrorisme.

C'est cette réaction patriotique qui permet à George W. Bush d'obtenir aux élections de mi-mandat du 5 novembre 2002 la majorité au Sénat en plus de celle de la Chambre des représentants, malgré l'intervention remarquée de l'ancien président Bill Clinton en faveur des démocrates. Et c'est encore cette réaction patriotique des middle classes qui craignent les attentats terroristes qui fit le succès de George W. Bush à la présidentielle de 2004.

Le succès de l'ensemble de la politique étrangère formulée par les néoconservateurs repose ainsi sur le sort de l'Irak. Le conflit-israëlo palestinien n'a eu d'échos que le soutien offert aux initiatives unilatérales de l'Etat hébreu. Le projet de l'administration Bush au Moyen-Orient accuse une mauvaise gestion stratégique car il ignore les répercussions négatives des choix politiques, diplomatiques et militaires américains sur les pays de la région, notamment le chaos du bourbier irakien. Si la sécurité et la stabilité ne sont pas rétablies, le processus de démocratisation en Irak auquel aspire l'Amérique ne pourra aboutir.

Or l'administration Bush arrive au terme de son mandat et soulève bien des incertitudes en ce qui concerne la politique étrangère. A ce titre, il faut noter que jamais depuis la guerre

retraites, système de santé), Bush cherchera d'ailleurs à en obtenir le crédit. Lors de sa première conférence de presse après la défaite, le locataire de la Maison-Blanche s'est effectivement montré très prévenant et a tendu la main aux vainqueurs pour mettre en place cette nouvelle coopération.

Sur un autre plan, et étant donné que le scrutin était devenu un référendum déguisé sur la guerre, Bush a signifié qu'il avait entendu le message des électeurs en sacrifiant son secrétaire de la Défense Rumsfeld, qui représentait à lui seul toutes les erreurs de l'administration républicaine sur la guerre en Irak: préférence donnée à la sophistication technologique sur l'envoi de troupes au sol, stratégie bâclée pour maîtriser une guérilla prévisible à la fin de la guerre. Sa démission était réclamée aussi bien par les démocrates que par de nombreux républicains.

De son côté, le nouveau maître du Pentagone, Robert Gates, a pour mission évidente de mettre en place une nouvelle stratégie puis sortir les soldats du bourbier dans lequel ils sont engagés. Il ne faut pour autant pas s'attendre à l'établissement d'un calendrier précis et à un départ rapide. Le désengagement pourrait se faire en douceur -comme l'avait fait Nixon au Vietnam à partir de 1969- le temps de former les troupes irakiennes à assurer la sécurité du pays.

Pourtant Bush garde la main en matière de politique étrangère puisqu'il reste le commandant en chef de l'armée. Il restera donc le principal décisionnaire sur la suite de la guerre en Irak. Sur ce problème, la marge de manœuvre des démocrates est étroite. Grâce à leur victoire à la Chambre, ils vont pouvoir demander que le coût de la guerre soit annoncé clairement sur le plan budgétaire. Mais surtout, ils vont devoir amener leur propre solution.

Quelle Amérique Georges W, Bush va-t-il confier à son successeur?

américains risquent bien d'avoir des guerres à mener et une politique d'endiguement à mettre à exécution, comme c'est le cas actuellement. Seulement, cela n'empêche sûrement pas les citoyens de faire entendre leur voix et de manifester leur mécontentement ou leur satisfaction grâce aux élections, mais aussi à travers des manifestations de la société civile.

Quelles ont donc été les répercussions des élections de mi-mandat en novembre 2006, et quel est le legs de l'administration néoconservatrice Bush à son successeur?

Impact des élections de mi-mandat en novembre 2006

Lors des élections américaines de mi-mandat qui ont eu lieu le 11 novembre 2006, la guerre civile étant bien installée en Irak, la majorité a été donnée aux représentants du parti démocrate, à la Chambre des représentants comme au Sénat, pour la première fois depuis douze ans. Symbole du renouveau, Nancy Pelosi, élue de San Francisco, est la première femme présidente de la Chambre. Le président, qui pouvait s'appuyer sur une majorité totalement acquise, prenait rarement en compte l'avis de l'opposition, aussi bien en matière de politique intérieure que de politique étrangère. Il devra désormais cohabiter avec l'autre camp. Ce type de configuration est très courant aux Etats-Unis. Bush se retrouve ainsi dans la situation de Bill Clinton entre 1994 et 1996.

De l'autre côté, les démocrates resteront sous la menace d'un veto présidentiel, qu'ils ne pourront pas annuler, il faut pour cela une majorité des 2/3 de la Chambre des représentants et des sénateurs, qu'ils ne possèdent pas.

Pour éviter d'être responsable d'une situation de blocage, la majorité et Bush seront donc obligés d'aboutir à des compromis. Sur certains sujets populaires (salaire minimum,

profondément et de façon personnelle, suivie du dossier nucléaire iranien en tant qu'enjeu sécuritaire global et s'inscrivant dans la lutte du terrorisme. Ces enjeux ont tous la même envergure, c'est l'attitude de l'électorat qui diffère, selon le degré d'importance que son parti d'appartenance accorde à la question.

Quoiqu'il en soit, chacun des partis aura toujours une bonne chance de remporter les élections; les démocrates parce qu'ils sont majoritaires dans le pays; les républicains parce que leur taux d'abstention est plus faible.

L'accès au pouvoir d'un démocrate opèrera-t-il de véritables changements en politique externe; et la conservation par les républicains du poste de président empêchera-t-il dans ce cas des reformes stratégiques qui s'imposent?

– Quels changements attendre au niveau de la politique étrangère?

A travers leur histoire, les Etats-Unis sont passés de l'isolationnisme à l'interventionnisme, dépendamment de la façon dont leurs intérêts, et par ricochet ceux des autres nations, pouvaient être les mieux servis. Et ce jusqu'au lendemain de la Deuxième Guerre Mondiale. Leurs alliances ont évolué historiquement, mais leur credo a toujours été de répandre la démocratie et la liberté mondialement pour assurer un marché stable. La politique servant l'économie et vice-versa. Cet ordre des choses ainsi établi le sera encore pour une période certainement indéfinie, et l'interventionnisme américain, à la limite de l'expansionnisme, sera par ailleurs quasi toujours guidé à la lumière du libéralisme. Ainsi, tant que des acteurs politiques internationaux s'érigeront contre cette vision du monde, les

catholique.
Mitt Romney est l'ex gouverneur du Massachusetts. Son année a été marquée par la lourde défaite des républicains aux élections, y compris dans son propre état. Alors que McCain a révélé les noms de ses soutiens pour 2008 au compte goutte, Romney a opté pour le choc et l'intimidation avec ses annonces des listes massives remplies de noms influents. Romney est le meilleur candidat brut dans le camp républicain et il est l'égal d'Obama et d'Edwards en termes de charisme. Il pense qu'en politique étrangère, l'Amérique, qui devrait retrouver sa place dans le monde devrait soutenir les musulmans modérés et les aider à adopter les principes de la modernité et vaincre ceux engagés dans le Jihad.

Aux vues de quels facteurs les citoyens américains opèreront-ils leur choix électoral?
Quels enjeux déterminent les votes?

En novembre 2008, la plupart des américains voteront en fonction de leur fidélité traditionnelle à un parti. Les candidats sont donc essentiellement préoccupés par l'attitude de l'électorat indépendant face aux questions d'actualité, le comportement de chaque parti face aux évènements jouant un rôle majeur dans l'influence des votes.

Parallèlement aux enjeux classiques de politique interne que sont le chômage, les impôts et les questions de sécurité sociale, pour ce qui nous intéresse en politique étrangère, le conflit israélo-palestinien est traditionnellement la question suivie avec le plus d'intérêt aux Etats-Unis. Aujourd'hui, et à la veille d'échéances présidentielles, la crise irakienne s'impose comme un enjeu prioritaire puisqu'il touche les américains

deux vedettes du parti des éléphants, McCain et Giuliani: le premier est un héros de la guerre du Vietnam, le second est surnommé «le maire de l'Amérique» depuis les attentats du 11 septembre. Pourtant, McCain est capable de s'autodétruire sur l'Irak tandis que Giuliani, marié trois fois et favorable à l'avortement, risque d'être en difficulté sur les moeurs. Mitt Romney pourrait mettre tout le monde d'accord, mais il accuse un sérieux handicap aux yeux de la droite chrétienne: il est mormon.

John McCain, le sénateur de l'Arizona, est candidat pour la seconde fois, suite à son échec en 2000 à l'investiture républicaine face à George W. Bush. Ce fils et petit-fils d'amiral a une image de héros depuis la guerre du Vietnam, où il a été fait prisonnier pendant cinq ans. John McCain a aussi entretenu une image d'homme au-dessus des partis, en votant à plusieurs reprises avec les démocrates. Il s'était notamment opposé au président George W. Bush sur le réchauffement climatique. En 2005, il avait défendu l'interdiction de torturer des prisonniers de guerre, malgré un veto présidentiel. Cependant, le candidat à la présidentielle de 2008 reste un républicain aux opinions inébranlables sur d'autres thèmes cruciaux. C'est le cas de l'engagement des Etats-Unis en Irak. Le sénateur a toujours été l'un des plus fervents supporters de George W. Bush sur la guerre, prônant le renforcement des troupes américaines en Irak.

Rudolph Giuliani est l'ancien maire de New York. Il a collaboré à l'amélioration de la qualité de vie dans la ville et d'une réduction des crimes. Il doit toujours trouver le moyen d'attirer les républicains conservateurs, malgré ses vues libérales sur l'avortement, le contrôle des armes et les droits des homosexuels. S'il est élu, il serait le premier maire à être élu comme président sans servir dans un plus haut bureau, le premier président américain italien et le deuxième président

Barack Obama s'est fait connaître d'un grand nombre de citoyens américains, en prononçant un discours très remarqué lors de la Convention démocrate de juillet 2004 (lors de la désignation du candidat John Kerry), discours dans lequel il s'appuie sur sa biographie et ses origines pour étayer l'idée de la générosité du rêve américain. Le 2 novembre de cette même année, Barack Obama est élu au Sénat des Etats-Unis. Cinquième sénateur noir de l'histoire du Sénat, qu'il fréquente avec assiduité, il est aujourd'hui le seul afro-américain à y siéger. Il aura grand besoin, dans un avenir proche, de la forte popularité qu'il a su acquérir au fil de son parcours politique afin de représenter le parti démocrate aux élections présidentielles de 2008.

John Edwards, l'ancien sénateur de Caroline du Nord, s'est soigneusement repositionné comme voix forte contre la guerre en Irak. Il a courtisé assidûment les syndicats, et montré qu'il avait gagné une bonne opinion chez les électeurs, particulièrement dans l'état clé de l'Iowa. La question persistante pour Edwards est de savoir s'il pourra récolter les dizaines de millions de voix nécessaires pour concurrencer Clinton et peut-être Obama. Durant sa course en 2004, Edwards s'appuyait principalement sur les avocats pour financer sa campagne, il lui faudra s'assurer une nouvelle fois de leur soutien.

A qui devront-ils se mesurer du côté adverse?

Les candidats républicains

Côté républicain, c'est sur leur expérience que s'appuient les

internationale?

Les candidats démocrates

Hillary Clinton reste actuellement la favorite pour les primaires démocrates. Sa candidature est préparée depuis des années, celle d'Obama repose davantage sur un engouement médiatique et populaire. La perspective d'envoyer à la Maison-Blanche la première femme ou le premier Noir de l'histoire s'ajoute au charisme et à la popularité des deux stars du parti de l'Ane. John Edwards quant à lui a retrouvé son discours populiste de 2004, en y ajoutant des accents antiguerre qui peuvent mettre Hillary Clinton sur la défensive. Il serait intéressant de dresser le profil de chacun des candidats.

Hillary Clinton bénéficie d'un atout majeur qu'est sa célébrité et son expérience, ayant été la Première Dame à deux reprises. Elle a entamé sa carrière politique de façon indépendante en 2000 en se portant candidate pour le siège de Sénateur de New York et en remportant un second mandat avec 66% des voix. Elle apparaît d'un point de vue organisation, presque comme imbattable dans les primaires démocrates. Elle serait la mieux dotée financièrement, ce qui lui permettrait de constituer des équipes de campagne de haut niveau dans chacun des quatre états où les élections débuteront, un luxe que ses opposants ne pourront se permettre. D'un point de vue politique, sa vision et ses choix ne sont pas tout à fait clairs et stables. En effet, les déclarations sur la guerre en Irak sont en déphasage avec la base démocrate contrairement à son rival Obama qui a été opposé à la guerre depuis le début. Néanmoins, personne n'est mieux placé en ce moment pour remporter la nomination, les sondages le prouvant.

pays, discours et déplacements effectués pour promouvoir la politique présidentielle. Tels sont les devoirs d'un vice-président moderne. En échange d'une mise au courant permanente de tous les problèmes du gouvernement, avec possibilité d'accès au bureau présidentiel.

En cas de vacance de la présidence, le vice-président élu en même temps que le président vient remplir cette fonction jusqu'au terme normal du mandat. Il achève le mandat du président en cas de décès, démission ou de destitution. Il nomme un nouveau vice-président qui entre en fonction dès sa confirmation par un vote majoritaire des deux Chambres.

Qui sont donc les vedettes de ce prochain scrutin présidentiel ayant déjà débuté avec force leur campagne pour bénéficier des pouvoirs que leur accordera leur éventuelle élection et gouverner leur nation?

2 – Les principaux candidats pour la campagne de 2008

Lorsqu'il s'agit de l'élection présidentielle, la personnalité des candidats importe beaucoup. Plus que dans toute autre campagne, que les électeurs aient ou non de la sympathie pour les candidats choisis par les partis joue un rôle majeur dans le choix du président. Pour être éligible, il faut être né citoyen américain, avoir trente-cinq ans et avoir été résident aux Etats-Unis pendant quatorze ans. Sur le plan politique, les candidats des grands partis sont généralement anglo-saxons et, à l'exception de Kennedy, protestants. Ils ont exercé des fonctions politiques importantes, notamment celles de gouverneur d'un Etat fédéré.

Pour ce qui est de la campagne présidentielle de 2008, on retient surtout six candidats au sein des deux camps. À gauche, Hillary Clinton, Barack Obama, et John Edwards. À droite, John McCain, Rudolph Giuliani et Mitt Romney.

Comment vont-ils faire évoluer l'Amérique et la politique

tionnellement partagés entre le président et le Sénat. Le chef de l'Etat accrédite les ambassadeurs américains et reçoit l'accréditation des ambassadeurs étrangers, il négocie et ratifie les traités. Mais étant l'unique représentant des Etats-Unis dans ses rapports avec les nations étrangères, c'est lui qui reconnaît ou non les gouvernements étrangers et qui étant le chef de la diplomatie contrôle celle-ci par l'intermédiaire du Secrétaire d'Etat chargé du State Department (ministère des affaires étrangères).
L'élection présidentielle américaine serait-elle ce qu'elle est sans le célèbre «ticket» président/vice-président?

Le vice-président: figure discrète mais importante

Le vice-président fait équipe avec le président lors de la campagne présidentielle. Il doit «équilibrer le ticket» pour que l'équipe ainsi constituée puisse rassembler le maximum de suffrages. Il est choisi par le candidat à la présidence de telle sorte que par sa personnalité, son origine géographique et ses opinions, il soit complémentaire et puisse attirer des voix qui ne se porteraient pas spontanément sur le candidat à la présidence. Il est généralement choisi non pour ses affinités avec le candidat à la présidence mais, au contraire, parce que son image personnelle et politique est différente et de nature à attirer les suffrages d'une partie de l'électorat: on proposera aussi la vice-présidence à un rival dangereux pour tenter de le faire renoncer ou au contraire elle servira à le remercier de s'être retiré de la course. Sans être exclusivement honorifique, le rôle du vice-président restait limité. Depuis 1945, les Présidents se sont peu à peu efforcés de faire participer les vice-présidents à de multiples activités gouvernementales, tournées de conciliation à l'étranger, tentatives sporadiques pour faire voter certaines lois par le Congrès et, tout particulièrement, missions de prospection politique dans le

gère les questions internationales en temps de crises.
Le président décide de l'engagement des forces armées et de l'utilisation des moyens (bombardement atomique au Japon en 1945, guerre de Corée en 1950 à la suite d'un vote du Conseil de Sécurité de l'ONU, intervention à Cuba en 1961, intervention au Vietnam avec bombardement massif à partir de 1965, occupation de la Grenade en 1983, intervention à Panama en 1989, dans le golfe arabo-persique en 1990.)
Toutefois, le "War Powers Act" du 24 octobre 1973 impose au président de rendre compte dans les 48 heures au Congrès de tout engagement militaire de longue durée et dispose, qu'à moins d'une attaque contre les Etats-Unis, les troupes devront être retirées dans les 60 jours (avec prolongation possible de 30 jours) si la guerre n'est pas déclarée ou l'utilisation des forces armées autorisées. Cependant l'intervention du Congrès n'est nécessaire que si les hostilités sont imminentes et non pour tenir les troupes prêtes au combat, y compris en dehors du territoire américain. Les opérations ponctuelles (Grenade 1983, Tripoli 1986) ne nécessitent donc pas l'intervention du Congrès. Par contre, le Congrès intervient pour les opérations importantes: ainsi le Congrès, par une résolution du 13 janvier 1991 (52 voix contre 47 au Sénat, 250 voix contre 183 à la Chambre) a autorisé le président à utiliser les forces armées des Etats-Unis, conformément à la résolution 678 du Conseil de Sécurité des Nations Unies contre l'Irak dans la guerre du Golfe.
Mais la déclaration formelle de guerre (cinq fois seulement: contre le Royaume-Uni en 1812, contre le Mexique en 1846, contre l'Espagne en 1898, pour la Première Guerre Mondiale en 1917 et la Deuxième Guerre Mondiale en 1941) ou l'autorisation d'utiliser durablement les forces armées (Golf, 1991) relève de la compétence du Congrès.
En matière diplomatique, les pouvoirs sont constitu-

session exceptionnelle, le 6 janvier en présence des représentants et des sénateurs, pour quantifier les votes.
Le président ainsi que le vice-président doivent obtenir la majorité absolue, non pas des suffrages exprimés, mais des électeurs présidentiels. Au cas où aucun candidat n'obtiendrait cette majorité, la chambre des représentants choisit elle-même le président parmi les trois candidats arrivés en tête. Chaque Etat dispose alors d'une voix. Le 20 janvier, le président prend ses fonctions et présente son discours d'investiture au peuple américain et prête serment sur la Bible. Quelles sont les prérogatives du président qui font de lui un homme d'Etat fort sur la scène internationale?

Les pouvoirs du président dans les domaines militaire et diplomatique

Les pouvoirs présidentiels sont considérables, même si le président doit partager certains de ses pouvoirs avec le Congrès et obtenir de celui-ci le vote de son budget. A la fois chef d'Etat et chef de gouvernement, et donc chef de l'Administration fédérale, commandant en chef des forces armées, chef de la diplomatie, le président des Etats-Unis décide de la politique à suivre, après avoir recueilli l'avis de ses «ministres» que sont les secrétaires d'Etat, qu'il nomme (avec l'accord du Sénat) et qu'il révoque librement.
Pourtant, il est nécessaire de souligner qu'en début de mandat, les présidents ont, sauf exception, voire pas, d'expérience en matière de politique étrangère. Le président, se reposant sur la bureaucratie, doit mettre en œuvre un système consultatif efficace. Au sein de cette structure qu'est le Conseil de sécurité nationale, le département d'Etat est la plus ancienne institution engagée dans la formulation de politique étrangère, et cela depuis 1789. C'est cet organe qui

aujourd'hui, qu'ils aient été choisis à la suite d'élections primaires ou par des conventions locales ou des caucus, arrivent avec un mandat impératif et la convention se contente de ratifier le choix des militants. La convention nationale des deux grands partis est l'occasion d'une multitude de manifestations et de réunions. C'est l'occasion de festivités, de négociations et aussi de lever des fonds. La raison d'être de la convention reste cependant la désignation officielle et, surtout, le lancement du candidat.

L'élection proprement dite du président ne procède ni du parlement ni du peuple. Il est élu par un collège de grands électeurs dont le nombre, pour chaque Etat, est fixé en fonction du nombre des sénateurs et des représentants dans l'Etat (nombre représenté au Congrès). Chaque Etat dispose d'autant de grands électeurs qu'il a d'élus au Congrès, de 3 pour l'Alaska (deux sénateurs et un représentant) à 45 pour la Californie (2 sénateurs et 43 représentants). Ainsi tout Etat, si petit soit-il, dispose d'au moins trois voix. Le collège des grands électeurs n'existe qu'à l'occasion de la mission qu'il est appelé à remplir, et uniquement pour celle-ci. Il se réunit le premier lundi suivant le deuxième mercredi de décembre, en principe dans la capitale de chaque Etat, où ils élisent le Président. Dans chaque Etat, la totalité des sièges de grands électeurs va au parti qui obtient la majorité. Le système avantage les petits Etats qui sont surreprésentés puisque chaque Etat dispose de deux sénateurs quelle que soit sa taille. Juridiquement, leur mandat n'est pas impératif, mais il est très rare qu'ils ne votent pas en faveur du candidat sur le nom duquel ils ont été élus, si bien que l'on connaît déjà le résultat au lendemain de l'élection des électeurs présidentiels (début novembre).

Les listes de vote des grands électeurs, certifiées et scellées, sont transmises au président du Sénat, qui les ouvre lors d'une

parti et les candidats en faveur duquel ces délégués voteront lors des élections primaires ou lors des caucus.

Les caucus sont des réunions de militants du parti qui choisissent les délégués. Ces assemblées -où l'influence des notables locaux du parti est prépondérante- désignent (à main levée) les délégués du parti. Elles sont composées d'électeurs enregistrés sur les listes électorales qui ont indiqué alors leur préférence partisane. Ces délégués élisent à leur tour des délégués à la convention nationale. Ce système est pratiqué dans environ vingt Etats quoi que ce chiffre varie à chaque élection et au sein de chaque parti en fonction des intérêts du moment.

Les élections primaires permettent aux électeurs d'un parti de choisir le candidat à la présidence. Les primaires peuvent être fermées, c'est-à-dire réservées aux citoyens favorables au parti, ou ouvertes, c'est-à-dire que tout électeur qui le souhaite peut y participer. Ces élections sont marquées globalement par une faible participation des électeurs. Elles sont organisées dans une trentaine d'Etats, entre février et juin de l'année de l'élection présidentielle.

Actuellement, un homme politique n'a guère de chances d'être désigné comme candidat s'il ne se présente pas aux élections primaires. Celles-ci n'ont pas seulement comme fonction de permettre le choix du candidat par les électeurs, elles permettent à l'ensemble des candidats de tester leur popularité et de savoir s'ils ont ou non intérêt à rester en course jusqu'à la convention.

La convention nationale dans une présidentielle est à la fois le dernier acte d'une campagne interne au parti et le coup d'envoi de la véritable bataille pour l'élection. Elle se déroule pendant l'été précédent l'élection (juillet ou août). Depuis plus d'un siècle et demi, les conventions font partie de la scène politique américaine. La grande majorité des délégués,

gouvernants est un avantage considérable exploité par les candidats à travers les sondages d'opinions. Ceux-ci constituent une référence incontournable puisqu'ils reflètent quotidiennement les préférences fluctuantes de l'électorat à l'égard des candidats.

Le fait d'occuper déjà la Maison-Blanche est également un atout incontestable que, l'année d'une élection présidentielle, l'un des deux partis possède nécessairement en exclusivité. Si le président sortant désire se présenter, il sera généralement désigné sans grandes difficultés. Quand un président en exercice cherche à se faire réélire, il bénéficie de nombreux avantages de par sa fonction. Il est, pour commencer, plus connu qu'aucun de ses adversaires ne peut espérer l'être. Chacun de ses gestes est abondamment rapporté par les médias. S'il lui faut affronter une crise internationale, comme il y en a tant, il peut y gagner du crédit s'il réussit. Mais la réélection d'un président sortant n'est pas toujours garantie (Hoover, Carter, Bush père). La réélection de Georges W. Bush en 2004 est principalement due au fait que les américains ont vu en lui l'homme qui incarne la lutte contre le terrorisme, et qui, par souci de continuité, était le seul candidat à même de poursuivre l'action qu'il avait déjà entamée.

L'élection proprement dite?

L'élection présidentielle est un long processus qui commence par une sélection des candidats au sein des partis et s'achève par un vote au suffrage universel à deux degrés.

La désignation des candidats est le fait des partis politiques qui sont de véritables machines électorales. Elle se déroule selon des modalités différentes. Chacun des partis désigne, dans chaque Etat, ses délégués à la convention nationale du

a en effet été créé. L'argent n'achetait pas le succès électoral. Les candidats et le parti qui disposaient des plus gros moyens matériels ne l'emportaient pas toujours. Sinon les républicains auraient gagné toutes les élections de ces soixante dernières années; or, les démocrates ont triomphé dix fois sur dix-huit, de 1932 à 2000. Il ne semble pas non plus y avoir de corrélation entre le montant des dépenses et l'ampleur de la victoire aux élections nationales. En 1968, par exemple, les républicains, qui avaient dépensé deux fois plus que les démocrates, n'ont obtenu que 500 000 voix d'avance sur les 72 millions des suffrages exprimés.

Les médias y jouent également un rôle essentiel. A commencer par les médias les plus basiques comme la radio et les journaux, jusqu'aux médias plus avancés comme l'Internet et en passant par la télévision; laquelle retransmet les débats présidentiels durant lesquels sont confrontés les candidats durant la campagne. L'importance des médias prend plus d'ampleur d'élections en élections puisqu'il s'agit d'un outil qui évolue, les candidats devant évoluer en parallèle. Cette influence a été récemment prouvée lors des débats sur Internet de la campagne de 2008. Tous les candidats démocrates se sont prêtés au jeu sur le site «YouTube.com» en juillet dernier, alors que les républicains ont essuyé bien des critiques en émettant des réticences quant à ce genre de débat interactif. Ils devront pourtant y participer en septembre prochain afin de ne pas ternir leur image. D'ailleurs, savoir exploiter les différents outils médiatiques est une arme implacable dans une bataille électorale puisque les candidats atteignent des types d'électeurs différents, en l'occurrence manipuler Internet équivaut à gagner l'électorat jeune.

Sur un autre plan, mesurer l'évolution de l'attitude de l'électorat américain face aux prises de positions des

La course à la présidence
Les moyens de la campagne?

L'argent est la condition sine qua non d'une campagne présidentielle réussie. La politique aux Etats-Unis est d'ailleurs très largement une affaire de marketing, faisant appel à des professionnels de la communication, et la publicité politique payante constitue une composante essentielle du coût des campagnes. Cet investissement du système politique par l'argent a été par ailleurs facilité par la jurisprudence de la cour suprême. Aux Etats-Unis -et c'est un trait culturel dominant-, l'argent est considéré comme un moyen de la liberté. Les abus constatés dans les deux camps, notamment à l'occasion de la campagne présidentielle de 1996 avaient conduit à un dépôt de plusieurs propositions de loi réformant et renforçant la réglementation des financements politiques.

Il y a lieu ici de faire la distinction entre le «hard money» et le «soft money»: la première comprend toutes les ressources qui entrent dans le cadre de la loi fédérale, et qui sont donc soumises à un plafonnement et à un contrôle, la seconde désigne toutes les contributions qui ne sont pas directement destinées aux candidats eux-mêmes ou aux comités qu'ils ont formés.

Le financement des campagnes électorales est soigneusement réglementé par le Fédéral Campaign Act de 1971. Le candidat victorieux est-il tenu de «récompenser» ses principaux commanditaires? Tel fut certainement le raisonnement qui inspira les réformes qui ont suivi la période post-Watergate, au milieu des années 1970, par lesquelles on s'est efforcé d'éliminer l'influence de l'argent dans les élections présidentielles. Un fonds fédéral de financement des élections

syndicats et des "lower middle classes" et du libéralisme en matière de mœurs, et le parti républicain qui se veut être celui des whasps (whites, anglo-saxons, protestants), des entrepreneurs et de la "upper class". Même si, pour des raisons électorales évidentes, les deux partis essaient de séduire la masse des classes moyennes, il y a autant de différences idéologiques entre l'aile gauche (liberales) du parti démocrates et l'aile droite du parti républicain (ultra-conservative) qu'entre le Parti socialiste (social-démocrate) et le Front national en France.

Le parti républicain qui est en principe le parti de l'ordre et de l'initiative individuelle, entend que les Etats-Unis assument pleinement leur rôle de première puissance mondiale, y compris par les armes, mais le parti démocrate peut également utiliser la force physique même si les pressions économiques (embargo) lui conviennent aussi parfaitement bien.

De ce qui précède, il y a lieu de s'interroger sur les tiers partis, perturbateurs ou figurants? Il existe aux Etats-Unis d'Amérique plus d'une centaine de partis recensés. La majorité d'entre eux a un nombre très limité d'électeurs et plus encore d'adhérents, et elle est fréquemment divisée par des querelles internes. Cette majorité est loin d'avoir une implantation nationale et d'être représentée dans les cinquante Etats. C'est la commission des élections fédérales qui, en fonction de leurs résultats électoraux, décide d'octroyer le statut de «parti national» aux organisations politiques qui en font la demande. Ce qui a été fait, par exemple, en 2001, pour le parti des «Verts» de Ralph Nader qui a obtenu 4% des voix aux élections de novembre 2000.

Les partis politiques américains sont la base de la course électorale, quels en sont leurs moyens et comment se déroule véritablement une élection présidentielle américaine?

législatif (le Congrès) et exécutif (la Présidence) des compétences séparées en principe indépendantes. La Déclaration d'indépendance des Etats-Unis du 4 juillet 1776 exprime dès l'origine le credo libéral américain. Les élections présidentielles ont lieu chaque quatre ans. Cela permet d'éviter que le Président n'acquière, grâce à une longue stabilité, une autorité trop forte en face du Congrès. Le système électoral, majoritaire à un tour, a contribué à la persistance du bipartisme. Le système constitutionnel américain connaît depuis plus d'un siècle l'alternance politique des deux grands partis: le parti républicain et le parti démocrate.

Comment ce bipartisme s'exprime-t-il et dans quelle mesure influence-t-il la vie politique américaine en son essence même, et plus particulièrement les élections?

1.1. Le bipartisme historique

A l'origine de ces partis, deux tendances politiques s'opposent fermement à la naissance de la fédération : la tendance fédéraliste et la tendance anti-fédéraliste. Les fédéralistes (James Madison, Alexander Hamilton) encouragent un gouvernement fédéral fort alors que les anti-fédéralistes (Thomas Jefferson, Dewitt Clinton) défendent la souveraineté des Etats fédérés. En 1792 l'anti-fédéraliste Thomas Jefferson fonde le parti républicain-démocrate qui deviendra le parti démocrate. L'actuel parti républicain est fondé en 1854. Les Etats-Unis d'Amérique sont aujourd'hui une Fédération établie de cinquante Etats.

Bien que les partis américains ne soient pas des partis idéologiques au sens où on l'entend parfois en Europe, des différences idéologiques existent bien entre le parti démocrate qui est traditionnellement le parti des minorités sociologiques, catholique, juive, noire (sauf dans le Sud), hispanique, des

comme il n'existe que deux partis réellement importants, une personnalité n'a de chance d'être élue que si elle est présentée par l'un de ces partis. Aussi la compétition pour la Maison-Blanche commence-t-elle bien avant l'ouverture de la campagne officielle. Avant d'opposer les deux candidats, elle doit faire s'affronter à l'intérieur de chaque parti les personnalités qui aspirent à être investies comme candidats lors de la convention nationale du parti.

Il est intéressant de noter que pour la première fois depuis 1928, la Maison-Blanche ne présentera ni président, ni vice-président en 2008. Dick Cheney, affecté par des problèmes de santé et une basse popularité, s'est a priori exclu du jeu. Georges W. Bush a épuisé ses deux mandats. Or, il faut remonter à 1952 pour trouver un vice-président écarté par son parti. Chez les démocrates non plus, il n'y a pas de leader incontesté. Cela génère d'innombrables ambitions, de part et d'autre.

Pour mieux apprécier l'enjeu qu'incarne cette élection, il est nécessaire d'en éclairer les rouages ainsi que les thèmes incontournables, de se pencher sur le profil des candidats bénéficiant d'une large popularité, ainsi que de cerner les pouvoirs du président notamment en politique étrangère afin d'évaluer la marge de manœuvre dont il dispose pour ce qui est de concrétiser la politique qu'il préconise. A la lumière de toutes ces informations, les lignes suivantes vous proposent un voyage vers le futur afin de mieux percevoir la vision des Etats-Unis dépendamment de l'issue de ces prochaines élections et les différentes couleurs que pourrait porter leur politique.

1 – La machine électorale américaine

Les Etats-Unis connaissent du point de vue constitutionnel le régime présidentiel, un régime qui accorde aux pouvoirs

Les américains désigneront le mardi 4 novembre 2008, le nouveau locataire de la Maison-Blanche pour les quatre années à venir. Cette élection marquera la fin d'un double mandat qu'aura brigué le républicain Georges W. Bush. La campagne s'annonce d'ores et déjà rude, alors même que les primaires ne débuteront que dans plusieurs mois. Qui succèdera donc à Georges W. Bush?

Pour les américains, démocratie est synonyme d'élection. Il est donc plus facile de comprendre l'ampleur que prennent les campagnes présidentielles. Le processus d'élection du président des Etats-Unis d'Amérique est à cet égard unique en son genre. Il ne faut pas s'étonner que l'année précédant une échéance présidentielle américaine soit observée avec attention par les médias à travers le monde. Non seulement leur système électoral n'a pas d'égal dans d'autres nations, mais en plus il s'agit des élections du président de la première puissance économique, militaire, diplomatique et politique mondiale.

Depuis le 8 novembre 2006, au lendemain des législatives de mi-mandat, les Etats-Unis sont donc en campagne pour le scrutin prévu deux ans plus tard. Pourquoi se lancer si tôt? La manoeuvre a un double objectif: accumuler les ralliements locaux, décisifs dans le parcours d'obstacles des primaires, et commencer à lever des fonds, nerf de la guerre de la politique américaine. C'est ainsi que, parallèlement à la nécessité d'assurer la victoire de leur camp, certains leaders politiques, tant républicains que démocrates, préparent le terrain pour ce qui sera leur futur projet pour l'Amérique, projet qu'ils auront l'occasion de proposer dans le cadre des campagnes pour les primaires dès le premier semestre 2008. De plus,

L'élection présidentielle américaine de 2008: Processus, Enjeux et Perspectives

*ANOUCHKA BOUSTANI**

"A democracy,- that is a government of all the people, by all the people, for all the people; of course, a government of the principles of eternal justice, the unchanging law of God; for shortness' sake I will call it the idea of Freedom."
Theodore Parker (1810 - 1860)
Source: The American Idea: Speech at N. E. Anti-Slavery Convention, Boston, May 29, 1850.

"Man's capacity for justice makes democracy possible; but man's inclination to injustice makes democracy necessary."
Reinhold Niebuhr (1892 - 1971)
Source: The Children of Light and the Children of Darkness, 1944

"There are two things that a democratic people will always find very difficult, to begin a war and to end it."
Alexis de Tocqueville (1805-1859)
Source: Democracy in America

DR . AHMAD ALLAW

The strategy of collective security between the multipolarity and the unipolar system

The researcher starts his study by defining the meaning of collective security outside the framework of the old theory of "the Law of the Jungle" and pointed out that the international policy theorists considered that the best interest of humanity lies in the supremacy.

After reviewing the idea of collective security since old times and until recently, listing the main stations which this idea crossed during its clarification to become a reality on the ground and legal provisions manifested in the United Nations, the researcher sheds light on the international organization which was incapable of ensuring collective security on the planet in spite of its integral and almost idealist charter especially in the world of the two poles and currently in the unipolar world.

The researcher concludes from the historic facts which he reviews that the nations didn't succeed in their relations to establish collective security for many reasons. When the world entered the era of unipolarity, the Empire of Chaos emerged and this fact was manifested after the collapse of the Soviet Union and reached its peak when the new conservatives assumed power and controlled the American administration and consequently controlled the world lead by Georges W Bush and therefore the world rates of development deteriorated and poverty levels increased all over the world. And the blue berets are nowadays deployed all over the world ...this means from one part failing to ensure collective security and threatening the human civilization with the danger of extinction from the other part.

GUITA HOURANI

Management of human resources to restrict the brain drain from Lebanon

The researcher sheds light on the issue of immigration from the angle immigration of competences from Lebanon and placed it in its scientific framework.

At first she considers that the human competences and expertise are just as important as the natural resources and therefore they are considered as a valuable human capital which should not be neglected in vain.

The researcher proceeds based on numerous published studies which indicate that Lebanon ranks twenty one between the first twenty five countries that suffer most from the immigration of its citizens and points out that 39% of the Lebanese who immigrated in the year 2000 were among the university graduates. She also indicated that almost two thirds of the Lebanese people (according to one of the reliable statistic studies) expressed their desire to immigrate from their country.

If the main reasons of this immigration are related to the lack of job opportunities inside Lebanon, the researcher finds it necessary to support the competent individuals by protecting them during their immigration so that they do not fall victim to the influence of the parties which employ them and consequently lose their rights or most of them and their country loses them as promising competences

which the American administration asked for.
The researcher concludes her study by declaring its pessimism towards the positivism of the American policy in Lebanon and its failure especially since it summarized the Lebanese problems with what this administration calls "the Syrian-Iranian role" without truly working on solving the Lebanese problems.

DR. MARGARET EL HELOU

In order to facilitate the task of those interested in benefiting from the published researches, the "Lebanese National Defense" magazine is publishing summaries in Arabic of the researches written in French and English, and summaries in these 2 languages for the researches published in Arabic.

The American Policy in Lebanon 2001-2007. the conflict of objectives

The researcher tackles the issue of the American-Lebanese relations from the Lebanese and the American points of view and wondered from the beginning whether there is truly a definite American policy towards Lebanon or not, justifying its dangerous question with the way the successive administrations dealt with the Lebanese issue since the seventies of the past century and points out that there was no definite American policy neither concerning Lebanon nor the Middle East all throughout the nineteenth century until the end of the Second World War in the middle of the twentieth century.

The researcher also reviewed the efficient factors which defined the American policy towards Lebanon since the seventies and highlighted the manifestations of this policy and its flaws especially because of the problems and disturbances due to the Palestinian cause or the related issues.

In this context the policy of Washington was distinguished with a cmplete partiality in favor of Israel according to the researcher and as soon as the administration of Georges.W.Bush took control and the dilemma of international terrorism emerged after the terrorist incidents of September 11, the American pressure towards Lebanon increased to restrict the intervention of the Iranian-Syrian axis in this country and this pressure reached the level of "making the most dangerous gamble with the interests of the United States and the stability of Lebanon and the region".

Contrast dominated the American position since Washington persevered from one part on demanding the Lebanese authorities to deploy the Army in the south and from the other part the United States didn't grant the Lebanese Army any military aids to enable it to execute the missions

Renvert, Nicole. **"Mission Possible? Can US Based German Political foundation help Bridge the Transatlantic Divide?"** <http://www.aicgs.org/documents/Renvert FINAL eng.pdf> April 25, 2007

<http://en.wikipedia.org/wiki/Social_Democratic_Party_of_Germany>

Schröder, Gerhard. Agenda 1010: Sticking to Our Goals, Reforming Our Means. 2003. taken from <http://www.policy-networks.net/php> May 3, 2007.

Social Democratic Party of Germany. **"Encyclopedia Britannica":** 2007. Encyclopedia Britannica Online. <http://www.britannica.com/eb/article-9068445>7 May 2007

Storch, Ulrich. **"Peace and Conflict Impact Assessment. Friedrich Ebert Stiftung."** 2001. <http://www.pnud.ne/RENSE/Biblioth%E8que/storck01.pdf> May 17, 2007

www.feslb.org

Bibliography

Berman, Sheri. **"Understanding Social Democracy."** <www8.georgetown.edu/centers/cdacs/bermanpaper.pdf>7 May 2007

Clark, John. **"The Relationship Between the State and the Voluntary Sector."** <http://www.gdrc.org/ngo/state-ngo.html>

Held, David. **"Democracy and the Global Order: From the Modern State to Cosmopolitan Democracy."** Cambridge: Polity Press (1995). Taken from Wil Hout. The Only Game in Town? European Social Democracy and Neo-Liberal Globalization. <http://fesportal.fes.de/pls/portal30/docs/folder/IPG/IPG2_2006/HOUT.pdf> May 4, 2007

Jacobson, Harold K. **"Networks of Interdependence, International Organizations and the Global System"** McGraw Hill, II ed., USA: 1987
Josselin, Daphne and William Wallace ed., **"Non-State Actors in World Politics"**. Palgrave Publishers Ltd: 2001

Josselin, Daphne and William Wallace ed., Non-State Actors in World Politics. Palgrave Publishers Ltd: 2001

Machning, Matthias. **"Conditions of Success for a Politics of Modernisation."** Working Paper, October 2001. <http://www.feslondon.dial.pipex.com/pubs98/machning.htm> May 15, 2007

Minic, Jelica. **"Relations between NGOs and Governments."** The Management Center, Belgrade, 1999 18/05/07 at <http://www.management.org.yu/minic.php>

gears its activities worldwide towards promoting policies and basic values of social democracy. "Social democratic politics are based on firm fundamental values which give orientation and which have still lost nothing of their validity. Freedom, justice and solidarity form the foundations, although they must be constantly redesigned in accordance with the conditions of the times"[24]. Funds are mainly derived from the party or the German government, which may be representing the social democratic party. After all, "political aid aims to exercise a direct influence on the working of politics within a foreign country"[25]. Experts relate to ideas they strongly believe in. At the beginning of the 21st century, three principles form the core of the social democratic program: opening up chances, promoting self-initiative and organizing social cohesion. Individuals strive to acquire them longing for security and perspective.

Finally, as discussions continue about democracy, good governance, accountability, equality, and social justice, it becomes increasingly clear that NGOs have a vital role to play. Globalization has created both cross-border issues that NGOs address and cross-border communities of interest that NGOs represent. National governments cannot do either task as effectively or as legitimately. In the globalizing world of the twenty-first century, NGOs will have a growing international calling.

24- Machning, Matthias. "**Conditions of Success for a Politics of Modernisation.**" Working Paper, October 2001. <http://www.feslondon.dial.pipex.com/pubs98/machning.htm> May 15, 2007

25- Duschinsky, Michael Pinto. "**Foreign Political Aid: The German Political Foundations and Their US Counterparts.**" International Affairs, Vo.67, No 1, Jan. 1991. <http:www.jstor.org> May 16, 2007

and personal conflicts continued to hinder the work of the umbrella organization.
The FES was involved in a promising mediation attempt between the umbrella association and the trade union associations at the end of 2003. Therefore the FES is keen on promoting reform initiatives. But the cooperation poses its challenges, and despite several serious attempts during the past two years, the umbrella organisation did not manage to regain its role as a powerful socio-political actor. Against this background, the FES further concentrates on advanced training of different trade union associations in cooperation with the independent Lebanese Trade Union Training Centre (LTUTC), which was created in 2001 with assistance of the FES in the course of the EU-MEDA Democracy Project. In 2005 the trade union activities focused particularly on gender issues and supported the cooperation of youth in trade union associations. This approach is aimed at being strengthened throughout 2006. Furthermore the FES attempts to integrate the umbrella association in the current civil society discussion[23].

Conclusion:

German Party foundations are tied to their respective parties in terms of content and to some extent in terms of organization. Their mission, however, is to fulfil a non-partisan, socio political good. In addition, it is legitimate for the foundations to commit their work to the ideas and basic values to their respective political parties.
FES is no exception. The main aspects of influence of the Social Democratic Party on Friedrich Ebert Stiftung can be summarized in policy, funding, and exchange of expertise. FES

23- www.feslb.org

members on topics such as current socio-political developments, including environmental and gender issues, and the development of conflict resolution strategies[22].

c. Trade Union Rights:

FES summarizes the history of trade unions in Lebanon, assesses their socio-political situation, and therefore sets programs and objectives to help in the field:

The Lebanese Trade Unions were established in the 1920s. Unlike trade unions in other Arab countries, they have ever since been relatively free, democratic and independent. In the beginning of the 1970s, the CGTL (Confédération Générale des Travailleurs au Liban) was founded as an umbrella organisation, embracing 18 trade union associations. During the civil war however, the CGTL was the sole social and political organization representing all confessional groups as well as all political currents. Hence, the CGTL became a symbol of the country's unity. But like all other public organizations in Lebanon, the CGTL at some point developed into a playground of power struggles along sectarian lines.

When new trade unions were authorized in the 1980s and 1990s, the CGTL eventually turned out to be a toy of domestic politicians. Although the CGTL used to be a symbol of unity during the Civil War, the struggle for power of its president in the 1990s transformed the entire organization into a post-war theatre for battles yet unresolved. Long overdue organizational reforms have been postponed, strikes failed to bring along solutions, and the once powerful umbrella association lost its influence. Those unions with the largest memberships - in total ten out of the twelve unions, which are members in the ICTFU - opposed the former CGTL president and were eagerly trying to establish new majorities. During the past years, party-political

22- Ibid

municipal boards assess their needs and develop projects with the participation of local representatives to better govern and serve their community. FES focused on the integration of Lebanese youth in the work of local NGOs.

In addition, FES contributed to local development by means of instruction and advanced training for employees in municipal administrations within the field of municipal law, integration of civil society in municipal politics, gender and good governance[21].

b. Dialogue:

On their web page, FES observed that Lebanon is characterized by social and sectarian conflicts, the intervention of foreign powers and the presence of Palestinian refugees. They added that coexistence of some 18 different religious groups remains a challenging task. Ultimately, FES considers that dialogue projects with civil society contribute to peaceful coexistence in the post-war years. They added that a continuous dialogue between civil society actors had a great impact on the achievements of the year 2005. Hence, FES recommends establishing intensified dialogue between confessional and political groups, not only due to the ever-increasing complex situation in Lebanon itself, but also in the region. FES confirms that Lebanon needs regional and international integration through socio-political dialogue programs in order to redefine its political role in regional and international affairs in the context of socio-political and economic globalization. Therefore, FES promotes the cooperation of civil society activists, with special reference to the young generation, in a socio-political dialogue on local, regional and international levels. This involves explicit support for the exchange between Lebanese and German and/or other European civil society

21- www.feslb.org

On this basis, annual progress reports, which also contain information on the political development in the partner country are presented to the ministry (and to broader, political interested public). At the end of a project, a final report about the use of the funds is produced.

The funding governmental institutions demand regular external evaluations of the FES programs by independent experts, by the ministry (BMZ) or the FES itself. These evaluations are elaborated by country, by project or by subject.

The internal quality management – coordinated by a specific department within the FES head office – includes the elaboration of long-term country concepts as a framework for project planning and improvement of internal competences for key subjects relevant for all FES programs. An important field of activity is the regular training of staff in quality management instruments, as well as the continuous development of new methods and instruments[20].

The following will shed light on their actual programs and activities according to principles derived from basic social democratic beliefs.

a. Democracy and Good Governance:

During the last couple of years, FES mainly focused on the cooperation with municipalities throughout the country. In the run-up for municipal elections 2004, FES supported mainly women and youth organizations that are struggling for a higher degree of representation and influence in municipal elections. FES asserts that they were able to contribute to the increase of elected women from 139 in 1998 to 230 in 2004. They further enhanced the actual role and performance of municipalities all over Lebanon. This was a project aiming at helping elected

20- Storch, Ulrich. "Peace and Conflict Impact Assessment. Friedrich Ebert Stiftung." 2001. <http://www.pnud.ne/RENSE/Biblioth%E8que/storck01.pdf> May 17, 2007

and advanced training courses, as well as providing information and resources. Special attention is paid to the integration of civil society in the context of a local, regional and international socio-political dialogue. Furthermore, the FES aims at implementing the principles of good governance, and improve the work and rights of trade unions.

Concerned about the integration of women and youth in political decision-making processes, FES emphasizes the organization and support of gender and youth-projects. FES also focuses on contributing to the development of socio-economic policies and improving environmental awareness.

The methods FES uses to implement its activities in Lebanon vary between organizing conferences, seminars, workshops, training courses, supporting research projects and publications. FES also works through financing short-term experts as well as visiting and consulting programs. The creation of political confidence with partners is characteristic of the work of FES. Partners of FES are typically politically oriented groups and institutions of the civil society such as political parties, trade unions, foundations, associations, women and human rights organizations and media, but also governmental institutions in need of reform. Furthermore, their activities aim at strengthening relations between representatives and members of other regional, and international organizations.

FES uses a set of instruments in order to plan, control and evaluate its programs:

The external framework is set by the standards for cooperation of the German Ministry of Economic Cooperation and Development (BMZ): The FES develops medium term project proposals, defining overall objectives and core issues of programs. Every year, a detailed planning is elaborated, using a planning method derived from the "Logical Framework", which contains project objectives, indicators, activities and budgets.

and information as the key drivers of employment and new industries, a transformation in the role of women, and radical changes in the nature of politics. According to Blair, the response to these changes should be informed by four values: equal worth, opportunity for all, responsibility and community (core values of social democracy)[19].

Social democrats view society as equal to the sum of its parts. In other words, society is what people make of it. People are social beings, and society is where people achieve their fullest potential. Society is a place where all people are equal. Greater equality, stronger bonds of community, are things which social democrats see as important changes. However, change is gradual. Social democrats share common values: cooperation, strong sense of community, equality, freedom, and social justice. They embrace a foreign policy supporting the promotion of democracy, the protection of human rights, and effective multilateralism.

FES in Lebanon:

Underlying the basic ideological concepts social democrats embrace, the following is an attempt to highlight how FES, through its activities in Lebanon, promotes these concepts.

The office of the Friedrich Ebert Stiftung in Lebanon was established in 1968, maintained its work during the civil war (1975-1990) and continues to operate up to this point in time. On their web page, they declare that FES Lebanon is dedicated to develop and strengthen democratic structures and processes at the political and social level by means of consulting, training

19- Held, David, "Democracy and the Global Order: From the Modern State to Cosmopolitan Democracy", Cambridge: Polity Press (1995). Taken from Wil Hout. The Only Game in Town? European Social Democracy and Neo-Liberal Globalization.
<http://fesportal.fes.de/pls/portal30/docs/folder/IPG/IPG2_2006/HOUT.pdf> May 4, 2007

neo-liberal global agenda whose main objective appears to be the deepening of market-oriented development. The 1990s, were marked by the magical return of social democracy. Therefore, electoral victories led to the return to power of social democratic parties in various European countries especially in the United Kingdom and Germany with Prime Minister Tony Blair, and Chancellor Gerhard Schröder respectively both advocates of social democracy.

The social democratic response to the neo-liberal global agenda centers around the establishment of global governance institutions. Held's ideas about governance are founded upon the concept of cosmopolitan democracy, which "is a way of seeking to strengthen democracy 'within' communities and civil associations by elaborating and reinforcing democracy from 'outside' through a network of regional and international agencies and assemblies that cut across spatially delimited locales"[17].

Prime Minister Tony Blair and Former German Chancellor Gerhard Schröder expressed in several key documents, that globalization is a new reality to which social democracy would need to adjust. According to Schröder, globalization is not an option, it is a reality. It holds risks and anxieties, but it also opens up enormous possibilities[18]. Blair stressed that the main challenge for social democracy would be to engage fully with the implications of economic and social changes, the most important of which are: the growth of increasingly global markets and culture, technological advance and the rise of skills

17- Held, David. Democracy and the Global Order: **"From the Modern State to Cosmopolitan Democracy"**. Cambridge: Polity Press (1995). Taken from Wil Hout. The Only Game in Town? European Social Democracy and Neo-Liberal Globalization.
<http://fesportal.fes.de/pls/portal30/docs/folder/IPG/IPG2_2006/HOUT.pdf> May 4, 2007

18- Schröder, Gerhard, **"Agenda 1010: Sticking to Our Goals, Reforming Our Means. 2003"**. taken from <http://www.policy-networks.net/php> May 3, 2007.

it formerly was more explicitly socialist; more recently, under Gerhard Schröder's lead, it has adopted a few tenets of neo-liberalism while remaining committed to social welfare[13]. It advocates the modernization of the economy to meet the demands of globalization, but it also stresses the social needs of workers and society's disadvantaged[14].

Social Democracy is a political ideology that emerged in the late 19th century out of the socialist movement. Unlike socialism in the Marxist sense, which aims to replace the capitalist system entirely, social democracy aimed to reform capitalism in order to remove its perceived injustices[15]. The 20th century did witness a struggle between democracy and its enemies and the market and its alternatives. But it is only a partial truth, because it overlooks a crucial point: democracy and capitalism were historically at odds. An indispensable element of their joint history, therefore, was the discovery of some way for them to coexist. In practice, that turned out to mean a willingness to use political power to protect citizens from the damages of untrammeled markets. The ideology that triumphed then was social democracy. Sheri Berman, a professor of Political Science, emphasized that: "correctly understood, social democracy is far more than a political program. Nor is it a compromise between Marxism and Liberalism. Instead, social democracy, [...] represented a full-fledged alternative to both Marxism and Liberalism that had at its core a distinctive belief in the primacy of politics and communitarianism"[16].

Contemporary social democracy is attempting to respond to the

13- < http://en.wikipedia.org/wiki/Social_Democratic_Party_of_Germany>

14- Social Democratic Party of Germany. **"Encyclopedia Britannica"**: 2007. Encyclopedia Britannica Online. <http://www.britannica.com/eb/article-9068445>7 May 2007

15- < http://en.wikipedia.org/wiki/Social_democracy>

16- Berman, Sheri. **"Understanding Social Democracy"**.
<www8.georgetown.edu/centers/cdacs/bermanpaper.pdf>7 May 2007

German foundations have, in many ways, anticipated the organizational modus operandi in the age of globalization"[10].
The German party foundations' overseas work is partly open, partly concealed. Foundation representatives do not hide their identities or their office addresses, many of their activities and projects are publicized, and each foundation issues a fairly detailed annual report in which a number of projects are identified and described. However, full project lists have never been published, nor have the amounts spent on each project been revealed. The reason for this discretion is that some projects are considered 'sensitive'.
Annual federal funding for German political foundations is determined each year by the German Parliament's budget committee. The overall allowance as well as the project-specific grants are passed along with the annual budget. The allocation of the total funds is proportional to the party representation in Parliament. In 2004, FES received 33.75 percent and had projects in at least 100 countries[11]. While the federal government is the largest source of foundation funds, additional support comes from the federal states, the European Union, and other cooperating partners. The latter provide approximately 10 percent of the total income for the political foundations[12].

The Social Democratic Party and its Ideology:

The Social Democratic Party of Germany (SPD) is the oldest political party of Germany. Rooted in the worker's movement,

10- Renvert, Nicole. "Mission Possible? Can US Based German Political foundation help Bridge the Transatlantic Divide?" <http://www.aicgs.org/documents/Renvert FINAL eng.pdf> April 25, 2007
11- Renvert, Nicole. "Mission Possible? Can US Based German Political foundation help Bridge the Transatlantic Divide?" http://www.aicgs.org/documents/Renvert FINAL eng.pdf
12- Duschinsky, Michael Pinto. "Foreign Political Aid: The German Political Foundations and Their US Counterparts." International Affairs, Vo.67, No 1, Jan. 1991. <http:www.jstor.org> May 16, 2007

democratic development and the social dimensions of economic development. Since the 1990's, FES has emphasized international dialogue on issues related to international crisis prevention.

FES is a German party foundation; as such it is an institution or NGO established by a party – the Social Democratic – to serve its interests and meet its objectives. The reasons why Germany developed the system of party foundations as channels for overseas political funding are too complex for this paper to explore. But it may be stated that Germany has a long tradition of foreign political payments. Moreover, it is a broader German practice to pay non-governmental organizations to carry out governmental functions in the domestic and foreign fields. "The German party foundations are unique: formally non-state actors in international politics, they are nevertheless state-funded and, while associated with particular political parties, they serve as agents of German foreign policy"[8].

These Foundations' activities may involve long-term or medium-term projects to promote trade unions or other elements of civil society; it may also involve shorter-term activities such as finance for electoral registration or for election observer missions. "Sometimes the intention is to assist a foreign political party or ideological tendency, or simply to promote contacts and influence among important elites"[9].

German political foundations belong to the group of "transnational actors that evoke interest because although they operate independently of the federal government, they are tied to their respective parties and therefore enjoy excellent contacts to elites and opposition groups in many parts of the world. [...]

8- Josselin, Daphne and William Wallace ed., "Non-State Actors in World Politics". Palgrave Publishers Ltd: 2001, pp.64

9- Duschinsky, Michael Pinto. "Foreign Political Aid: The German Political Foundations and Their US Counterparts." International Affairs, Vo.67, No 1, Jan. 1991. <http:www.jstor.org> May 16, 2007.

the state to negotiate with these organizations in order to secure, improve and expand the power of the state. Moreover, NGOs were seen by the people they work for as fair bodies to manage their concerns and preferences, to help them organize and amplify their voices, thus given the opportunity to the less favorable strata of the society to participate in domestic issues[6].

History and Origin of Friedrich Ebert Stiftung:

The FES was founded in 1925 as a political legacy of Germany's first democratically elected President, Friedrich Ebert. Friedrich Ebert, a Social Democrat of working class background proposed the establishment of a foundation aiming at (a) furthering political and social education in the spirit of democracy and pluralism, (b) facilitating University access and research by gifted young people through scholarships; (c) contributing to international understanding and co-operation[7].

The FES, banned by the Nazi Regime in 1933 and reestablished after World War II in 1947, continues to pursue these aims in all its extensive activities in Germany and around the world. FES promotes international peace and understanding among peoples, as well as democracy, social and labor rights, independent media and the recognition of human rights.

In Asia, FES has been contributing to peaceful, just and stable development for almost 40 years. Over the years, FES has been working to expand the understanding between Asia, Germany and subsequently Europe, reflecting the fact that global, regional and local political and social issues are closely interrelated. The focus of FES has been the promotion of

6- Clark, John. "The Relationship Between the State and the Voluntary Sector". <http://www.gdrc.org/ngo/state-ngo.html>

7- www.fes.org..

1938 to about 730. In 1980 there were almost 6000 INGOs"[3]. We may conclude that the more conflicts erupted between states, the more INGOs emerged, and the more states became interdependent the more they searched for means of interaction. NGO's influence on the state politics seems to have steadily grown. Analysts such as Jelica Minic argue that the phenomenon of non-governmental organizations could be understood as "association revolution," because these entities had created a new space for political participation with the "traditional apparatus of the state (e.g. parties, unions of employees and trade unions)"[4]. Thus NGOs play a new role in the policy making process as well as interest groups and individuals because they cooperate or compete in the public arena with other social actors. In this regard, Jacobson mentioned that the influence of these organizations on the state should not be underestimated. In many cases, NGOs representatives are registered lobbyists. This means in his point of view that: [...] "Those familiar with governments well know, lobbying activities are not confined to those who are registered. Thus the fact that only a fraction of the total number of INGOs, have consultative relationships with IGOs does not mean that the number of INGOs that engage in activities having immediate political consequences is this limited, nor does it mean that the representatives of INGOs are IGOs' only lobbyist"[5].

Thus, we assert that beside the role of states in international politics, non-state actors do have a major role in this process (within and outside the state). NGOs have to deal with the state in order to crystallize their goals as well as it is in the interest of

3- Ibid,. pp.9

4- Minic, Jelica. "Relations between NGOs and Governments." The Management Center, Belgrade, 1999 18/05/07 at <http://www.management.org.yu/minic.php>

5- Jacobson, Harold K. "Networks of Interdependence, International Organizations and the Global System". McGraw Hill, II ed., USA: 1987, pp.10

NGOs merged in the globalization process and came to complement and compete with the role of the state nationally and internationally. This paper assesses the role of NGOs in the international system focusing on the mechanism and objectives of Friedrich Ebert Stiftung (FES) in Lebanon. It further addresses the origin of this foundation and the corresponding programs it implements. It is a unique foundation, however, little is known regarding how it is set up, how it operates, and what are its underlying objectives.

FES, like other German Party Foundations, is formally a non-state actor, yet state funded and associated with a particular political party: The Social Democratic Party. Ultimately, FES is considered a reliable instrument of German foreign policy[1]. However, this paper assesses its relation with the Social Democratic party and asserts that the foundation's programs and activities cope with the party's ideological aspirations.

The Growing Role of NGOs:

"International Organizations have come to play a growing role in formulating international policy. IGOs provide frameworks within which governments can achieve agreements about elements of international public policy"[2]. The explosive growth of NGOs is one of the most striking phenomena of contemporary international relations. Jacobson states how NGOs have spread: "The pattern of their growth can be seen through a few selected figures. In 1850, there were only five INGOs. By 1914 this number has risen to about 330, and by

1- Josselin, Daphne and William Wallace ed., "Non-State Actors in World Politics". Palgrave Publishers Ltd: 2001, pp.64-65

2- Jacobson, Harold K. "Networks of Interdependence, International Organizations and the Global System". McGraw Hill, II ed., USA: 1987, pp.7

The Third Power in Lebanon, Case Study, Organization of The Friedrich Ebert Stiftung

*NAYLA BASSIL BASBOUS**

On occasion, the most striking evidence of power and influence is the invisibility of its source. In the contemporary international system, Non-governmental Organizations (NGOs) have widely spread and have come to play a significant role in national and international politics and have appeared to be important actors in the globalization process. How does development assistance contribute to peace building? Do projects consider the local conflict settings and are they designed accordingly? What are the role and the objective of a foundation's activities in a given state? Is the assistance released a mere act of charity or a value-oriented one? In view of growing international involvement in post-conflict societies, these questions have become increasingly important to deal with. In addition, these questions have emerged in light of globalization, a process by which events, decisions, and activities in one part of the world can come to have significant consequences for individuals and communities in quite different parts of the globe.

طُبع في مطابع الجيش اللبناني - مديرية الشؤون الجغرافية 2007

Summaries

• *Dr. Margarette EL HELOU*

- The American Policy in Lebanon 2001 - 2007.

the conflict of objectives *22*

• *Guitta G. HOURANI*

- Management of human resources

to restrict the brain drain from Lebanon *24*

• *Dr. Ahmad ALLAW*

- The strategy of collective security

between the multipolarity and the unipolar system *25*

Résumés

• *Dr. Margueritte EL_HELOU*

- La politique américaine

envers le Liban 2001 - 2007 L'affrontement des buts *54*

• *Guitta G. HOURANI*

- La gestion des ressources humaines pour empêcher la fuite des cerveaux du Liban *56*

• *Dr. Ahmad ALLAW*

- La stratégie de la sécurité collective entre la pluralité des pôles et le monde unipolaire *55*

DÉFENSE NATIONALE LIBANAISE

Comité Consultatif

Prof. Adnan AL-AMIN . . . . . **Prof. Michel NEHME**

Prof. Nassim EL KHOURY . . . . . **Dr. Ilham MANSOUR**

Dr. Hassan MNEIMNE . . . . . **Général (R.T.D) Nizar ABDEL KADER**

Rédacteur en chef: Mahmoud BERRY

- THE THIRD POWER IN LEBANON, CASE STUDY, ORGANIZATION OF THE FRIEDRICH EBERT STIFTUNG . . . . . *Nayla BASSIL BASBOUS* 5

- L'ÉLECTION PRÉSIDENTIELLE AMÉRICAINE DE 2008: PROCESSUS, ENJEUX ET PERSPECTIVES . . . . . *Anouchka BOUSTANI* 27

DEFENSE NATIONALE LIBANAISE

- The Third Power in Lebanon, Case Study, Organization of the Freidrich Ebert Stiftung

- L'élection présidentielle américaine de 2008: Processus, Enjeux et Perspectives